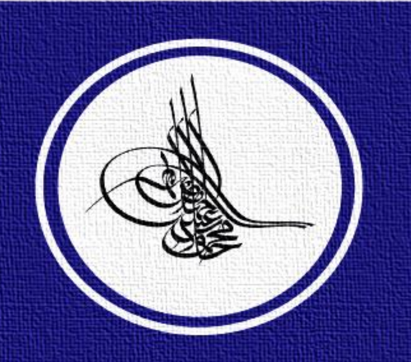


الأقليات الدينية في الدولة العثمانية

المسيحية - اليهودية - الأرمنية

إعداد

الدكتور خالد عبد القادر الجندي

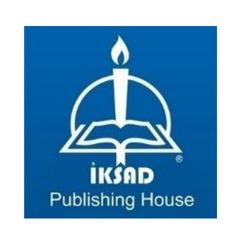


الأقليات الدينية في الدولة العثمانية

المسيحية - اليهودية - الأرمنية

إعداد

الدكتور خالد عبد القادر الجندي



Institution of Economic
Development and Social
Researches Publications®
(The Licence Number of Publicator: 2014/31220)
TURKEY TR: +90 342 606 06 75
USA: +1 631 685 0 853
E mail: iksadyayinevi@gmail.com
www.iksadyayinevi.com

ISBN: 978-625-7139-46-5
Cover Design: İbrahim KAYA
October / 2020
Ankara / Turkey
Size = 14,8 x 21 cm

الإهداء

إلى كلّ المهمّشين

إلى كلّ المستضعفين

إلى كلّ الباحثين عن الحقيقة

مقدّمة

لم تلقَ دراسة التاريخ الاجتماعي من المؤرخين المسلمين وغيرهم، العناية الكافية في الدولة العثمانية، كما لم يهتموا بدراسة المجتمع وأجناسه ومدى اختلاطهم، وطوائفه ذات الديانات المختلفة، بل انصبّ اهتمامهم على ما يخصّ الملوك وأمور البلاط والأحوال السياسية والمعارك الحربية؛ من هنا كان على من يريد دراسة الحياة الاجتماعية وظواهر المجتمع تاريخيا، أن ينقّب عن تلك الحقائق في ما يرد من إشارات في المراجع المختلفة، تاريخية كانت أو أدبية أو دينية أو غيرها، بالإضافة إلى ما وصلنا من آثار ووثائق.

من هذا المنطلق كانت أهمية الوثائق، وما فيها من حقائق وظواهر وأحداث تفوق كلّ المصادر الأخرى في مجال دراسة التاريخ الاجتماعي. وهو مطمئن إلى صحّة ما ورد فيها- إلاّ في حالات نادرة- لأنّها لم تُكتب أصلاً بغرض التأليف التاريخي، لذا انتفت عنها الأهواء الذاتية، وهي

لذلك تُعَدُّ مصادر تاريخية ذات قيمة كبيرة، بل هي مصادر معلومات من الدرجة الأولى، فإذا ضاعت الأصول (الوثائق) ضاع التاريخ معها. وهناك بعض المراجع التي تناولت التاريخ الاجتماعي للدولة العثمانية، وخصوصاً تاريخ علاقة الطوائف مع بعضها البعض، وعلاقاتها مع الدولة العثمانية، وقد امتلأت بالتحريف والتزوير، وكان بعض الباحثين العرب ينقل عن هذه المراجع من دون التمحيص بالمعلومات، فيردّد كالببغاء ما كان يردده المستشرقون الأوروبيون من دون العودة إلى الأصول التاريخية (الوثائق)؛ وقد ملأ هؤلاء المستشرقون كتبهم المزوّرة عن علاقة الدولة بأهل الذمّة. ويتضح من خلال الوثائق العثمانية، أنّ الدولة عاملت هذه الأقليات معاملة جيدة لا بل ممتازة، والدليل على ذلك الفرمانات التي أعطاها السلاطين العثمانيون للأقليات عند افتتاح بعض المناطق، وخصوصاً السلطانان محمد الفاتح وسليم الأول.[1]

---

1 - سنعرض في سياق البحث هذه الفرمانات وسنضعها في الملاحق.

إن موضوع أهل الذمّة وما يتعلّق بحقوقهم وحرياتهم من المواضيع المهمّة، وهي من القضايا التي كان لها تأثير على السياسة العثمانية، كما شكّلت الدعاية المكثّفة لمنحهم تلك الحقوق السياسية والامتيازات، تحدّياً حقيقياً للدولة العثمانية؛ وتتضح الخطورة إذا تعرّفنا على هذه الأقليات وحجمها وأعدادها، والتي يراد لها أن تنال مطلق الحرية فأهل الذمّة أقليّة عددية دينية (مسيحية- يهودية- أمنية).

ولم تعرف الحضارة الإسلامية مصطلح الأقليات، بالدلالة التي تطرحها العلوم الاجتماعية المعاصرة، والتي تعني اختلافاً، تفارق به الأقلية الأغلبية في أحد المقوّمات الطبيعية أو الثقافية أو الدينية، ويؤدّي هذا الاختلاف إلى تدنّي نصيبها في القوة الاجتماعية والسياسية، وتعرّضها لممارسة تمييزية، تدفع أفرادها إلى التضامن،

في ما بينهم لمواجهة هذه الممارسات، مما يؤدّي إلى توتّر في العلاقة بين الأقلية والأغلبية في المجتمع.[1]

ونقطة البداية في الفكر الإسلامي تنطلق من مقدّمة، مفادها أنّ مفهوم الأقليات داخل الدولة الإسلامية، لا يقوم إلاّ على أساس ديني بحت، فالإسلام لا يعرف التفرقة بسبب اللون أو الجنس أو اللغة، لقوله عليه الصلاة والسلام:"لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى". وقوله عليه الصلاة والسلام:"الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لأحمر على أسود ولا لعربي على عجمي". وحتى الأقليات الدينية التي تتمتع بالجنسية في الدولة الإسلامية، أو من يُطلق عليهم اصطلاحا اسم "أهل الذمّة" فقد نظّم الإسلام معاملتهم، وكفل لهم من الحقوق ما لم تكفله أية قوانين أخرى، انطلاقاً من القاعدة الفقهية:"لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

1 -نيفين عبد المنعم سعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1982، ص 7-15.

والذمّة في اللغة هي العهد والأمان والضمان، ويعرّفها البعض بأنّها الأمان والضمان والعهد، وهي إقرار غير المسلمين على دينهم، بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملة[1]. بينما يرى البعض الآخر أنّ الذميّين هم المعاهدون المستوطنون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام، وأُطلق عليهم هذا الاصطلاح، لأنّهم دفعوا الجزية، فأمّنوا على أرواحهم وأموالهم وأصبحوا في ذمّة المسلمين.[2]

وأهل الذمّة هم المعاهدون من المسيحيين واليهود ممن يقيمون ببلاد المسلمين، وقد أطلق عليهم الرسول ρ، اسم أهل الكتاب، تمييزاً لهم عن عبدة الأوثان، وذلك لأنّ لهم كتباً منزلة هي التوراة والزبور والإنجيل؛ وعندما خضع أهل الكتاب للمسلمين، كفل لهم الرسول صلى الله عليه وسلم، حرية العبادة من دون الوثنيين،

1 -ابن منظور: لسان العرب، مادة ذمم.

2 -عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، مكتبة القدس، بغداد، 1976، ص 20-22.

مقابل آدائهم الجزية، وإذا واظبوا على أداء الالتزامات المفروضة عليهم، ضمن لهم حماية الحكومة الإسلامية، بوصفهم من المعاهدين أو أهل ذمة.[1]

1 - سلوى علي ميلاد: وثائق أهل الذمة في العصر العثماني، وأهميتها التاريخية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص 7.

الفصل الأول

الأقليات الدينية

1- نظرة الدولة العثمانية إلى الأقليات.

2- نظام الملّة.

3- تدهور العلاقات بين أهل الذمّة والدولة العثمانية.

4- استنتاج.

نظرة الدولة العثمانية إلى الأقليات

التزم العثمانيون تعاليم الإسلام، في ما يتعلّق بغير المسلمين الذين يعيشون داخل الأراضي العثمانية، فهذه القواعد الشرعية التي كان معمولاً بها من قبل العثمانيين، تعدُّ طبيعية كون الدولة إسلامية، تطلق اسم "الذميّين" علىغير المسلمين الذين يعيشون تحت حكمها، ويعقدون صلحاً معها. ولم يكن هناك أي تفريق بينهم في اللغة، أو اللون، أو القومية. ومن الطبيعي أن يكون للذميين في الدولة العثمانية ملامح تجعلهم مختلفين عن المسلمين، وهذا نتاج طبيعي للاختلاف في الدين، فقد كانوا محل احترام، لأنّهم بشرٌ قبل كلّ شيء. وعلى سبيل المثال: كان المسلمون مكلّفين بأداء فريضة الزكاة، بينما أهل الذمّة معفون من دفعها، وبدل ذلك كانوا يدفعون الجزية سنوياً بحسب القدرة المالية، حتى إنّ البعض منهم قد أُعفي من دفع هذه الجزية، كالفقراء ورجال الدين والمرضى والمسنين والعاطلين عن العمل،

ولم يكونوا مجبرين على الجهاد والانخراط في الجيش، ويتبعون تعاليم دينهم، وفي ما خص قوانين الأحوال الشخصية والميراث وغيرها.[1]

وقد وردت في إحدى الوثائق مراسلة من بطريرك القدس إلى الصدر الأعظم، تتعلّق بإعفاء الفقراء والأرامل من دفع الجزية، يذكر البطريرك في هذا الصدد، أنّه خلال أواسط شوال 862هـ وأواسط ربيع الأول 933هـ، تمّ منح الامتيازات من جانب الدولة العثمانية، لكل ممتلكات الرهبنة ورجال الدين الذين كانوا تحت إمرة البطريرك "صوفرو ليوس"، وأعفوا من الضريبة، وكذلك دور الأيتام والأرامل ومنازل الرهبان.[2]

وكان المسلم والذمي يعاملان معاملة واحدة في الدعاوى القضائية،وشاهدنا على ذلك آلاف الوثائق في السجلات الشرعية للمحاكم العثمانية، وفيها أنّ

1 - أحمد آق كوندز: الوثائق تنطق بالحقائق، ترجمة مصطفى الستيتي وأنعم عثمان الكباشي، وقف البحوث العثمانية، استنبول، 2014، ص 222.

2- B.O.A: ŞD, 2308/17-5.

"يورجي" محكوم له ضد أحمد أوديمتري محكوم له ضد عثمان[1]، وتعدُّ الكنائس والمعابد الكثيرة في استنبول خير دليل على تسامح الدولة العثمانية مع أهل الذمّة.

وقد افترى بعض المستشرقين على الدولة العثمانية، ووصفوها بأبشع الصفات، منها أنها كانت تضطهد غير المسلمين وتجبرهم على اعتناق الإسلام قسراً، لكنّ الحقيقة والواقع يدحضان هذا الكلام، فالعثمانيون جسدوا بصدق أخلاق الإسلام السمحة في معاملتهم لغير المسلمين كما يُستدلُّ ممّا يلي:

أولاً- إنّ طبيعة الإسلام الذي التزمه العثمانيون، ترفض رفضاً قاطعاً مبدأ الإكراه في الدين:"لا إكراه في الدين"[2]. بل إنّ أخلاق القرآن الكريم، وهدي النبوة، تحض على معاملة أهل الكتاب معاملة طيبة، ما داموا يبتعدون عن الكيد للإسلام، وإثارة الفتن ضد المسلمين.

---

1 - لمعرفة المزيد راجع سجلات المحاكم الشرعية في الولايات العثمانية، وخصوصاً سجلات المحكمة الشرعية في طر ابلس.

2 - القرآن الكريم: {سورة البقرة: الآية 256}.

ثانياً- تروي معظم المراجع التركية التي أرّخَتْ للعثمانيين، أنّ "أرطغرل" عهِدَ لابنه "عثمان" مؤسّس الدولة، بولاية القضاء في مدينة "قره جه حصار" سنة 1285م، وأن "عثمان" حكم لبيزنطي مسيحي ضد مسلم تركي، فاستغرب البيزنطي، وسأل عثمان:"كيف تحكم لصالحي وأنا من غير دينك؟"، فأجابه:"بل كيف لا أحكم لصالحك، والله الذي نعبده يقول لنا:"إنّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل""، وكان هذا التسامح سبباً لدخول هذا الرجل في الإسلام[1].

ثالثاً- بدت السياسة العثمانية تجاه سكّان البلدان المفتوحة، عادلة، فنظروا إلى العثمانيين كمحررين لهم من الحكّام الظالمين، التي كانت تحت حكم البيزنطيين، وبذلك لم يرَ هؤلاء في استيلاء العثمانيين المسلمين على مدنهم مجرد فتح لها، بل خلاصاً وإنقاذاً من ظلم الدولة

1 -زياد أبو غنيمة: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار العرفان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1983، ص 75- 76.

البيزنطية. ويذكر "بول كولز" أنّ العثمانيين لاقوا ترحيباً متلاحقاً، باعتبارهم محررين للسكان من سادتهم الأوروبيين الذين أخضعوهم لاستغلال اقتصادي بشع، وكان استعدادهم لقبول الحكم العثماني يتردّد صداه في بعض مدن إيطاليا ذاتها[1].

وينقل زياد أبو غنيمة عن الموسوعة اليونانية:" أن "أورخان" بعد أن استسلمت له بعض حاميات المدن البيزنطية أعطى الأمان لجميع أهاليها من الروم البيزنطيين، على حياتهم وأموالهم وأعراضهم وممتلكاتهم، فآثر الروم البيزنطيون البقاء في مدنهم تحت سيادة العثمانيين، عندما خيرهم "أورخان" بين البقاء أو الرحيل إلى أي مكان يريدون"[2].

وتقول "ماري ملز باتريك"، التي عاشت فترة طويلة في استنبول :" الواقع أنّ السلطان محمد الفاتح قد

---

1 -بول كولز: العثمانيون في أوربا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، ص 152.

2 -زياد أبو غنيمة: مرجع سابق، ص 80.

أظهر تسامحاً عظيماً مع المسيحيين، وليس أدلّ ذلك من قوله لهم:" إنّني أقسم بحرمة مساجد الله التي نتعبد فيها، أن أضمن لكم أن تجتمعوا في كنائسكم للصلاة والتضرّع إلى الله".[1]

ويقول "برنارد لويس":" كانت المسيحية واليهودية، في نظر العالم الإسلامي، دينين سماويين ينظر إليهما المسلمون نظرة تسامح، وقد انعكست هذه النظرة المتسامحة من المسلمين في المعاملة الحسنة والتسامح الكبير الذي لاقاه أصحاب الديانات السماوية في المجتمع العثماني، على الرغم من موقف المسيحيين العدائي للإسلام كديانة منافسة"[2].

وساعدت الثقافة العثمانية وطبيعة الدين الإسلامي والمذهب الحنفي على أن يقبل العثمانيون

---

1 -ماري ملز باتريك: سلاطين بني عثمان الخمسة، ترجمة حنا غصن وكامل مروة وكامل صموئيل، بيروت، 1983، ص 51.

2 -برنارد لويس: الغرب والشرق الأوسط، ترجمة الدكتور نبيل صبحي الطويل، 1965، ص 215.

أهالي البلدان التي فتحوها كجزء من الأمّة العثمانية، وعلى قدم المساواة مع مواطنيهم المسلمين. ونشير في هذا المجال إلى أنّ الجيوش العثمانية التي فتحت آسيا الصغرى، والتي تعمّقت في أوروبا، وكانت تضمّ أعداداً كبيرة من غير المسلمين، كالبلغار واليونان والصرب وأهالي الجبل الأسود، والألبان الذين يشكلون جزءاً من الأمة العثمانية[1]، ولم يحدث في التاريخ والممارسة الإسلامية، أن وجد داخل مؤسسة الجيش مثل هذا العدد الهائل من الجنود غير المسلمين، من دون حساسية تجاه دينهم أو طائفتهم أو ولائهم للدولة. وهذا الانتظام لغير المسلمين في الجيش الإسلامي يعود إلى ثلاثة عوامل:

أولاً- تسامح العثمانيين وعدالتهم.

ثانياً- صرامة القواعد التي وضعها العثمانيون لقيادة الجيش.

---

1 -محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، شركة فرج الله للمطبوعات، بيروت، لبنان، ص 242.

ثالثاً- اعتبار غير المسلمين مواطنين على قدم المساواة في الدولة مع المسلمين[1].

وكانت الدولة العثمانية ضد القومية، فلا تمييز بين مواطنيها على أساس العرق أو القبيلة، وإنّما كان على أساس الدين أو الملة؛ وكان هذا التمييز وظيفياً لا عنصرياً، فالذين يختلفون مع الدين الرسمي للدولة. هم رعايا للسلطان أيضاً، يربطه بهم عقد يتبادل فيه الطرفان الحقوق والواجبات. وكان بوسع المخالفين للدولة في دينها وعقيدتها أن يكونوا جزءاً من الأمة العثمانية، لهم ما لبقية مواطنيها وعليهم ما عليهم. ولم يكن مصطلح "عثماني" أو "الأمة العثمانية" سوى دلالة حضارية على كلّ الذين يعيشون في الدولة العثمانية، من المسلمين، أي إنّ مصطلح "عثماني" هو الأوسع من حيث دلالته السياسية من مصطلح "مسلم" لأنه يشير إلى "الجنسية" أو "المواطنة" في لغتنا السياسية

---

1 -كمال السعيد حبيب: الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية 621- 1908م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 264.

المعاصرة. وفي وقت كان العالم يضجّ فيه بالممارسات الوحشية من قبل جماعة مسيطرة، ضد الجماعات الأخرى التي تتجاور معها في المجتمع الواحد، بسبب مخالفتها لها في الدين أو المذهب. وكانت الحروب ضد المجتمعات الأخرى تشنّ بسبب الدين، والدولة العثمانية تقف في شموخ حضاري وأخلاقي، لا تمارس فيه ضد مخالفيها أيّة ممارسة متحيّزة[1].ولم يعرف العثمانيون مصطلح الأقلية، شأنهم في ذلك شأن الدول الإسلامية، ممّن سبقوها. وكان هذا المصطلح يُطلق للإشارة إلى الذين يتميّزون عن الأغلبية في العرق أو اللغة أو القومية أو الدين. وأطلق العثمانيون اسم "أهل الذمّة" أو أهل "الملة" على أولئك الذين كانوا يتميّزون عن الدولة في الدين والعقيدة. والدولة العثمانية لم تعرف مصطلح الأقلية إلاّ في خضمّ صراعها مع العالم الغربي بعد ظهور المسألة الشرقية، حيث كانت الجماعات غير

1 -عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ج1، ص 16.

المسلمة من المسيحيين أو أهل الذمّة، إحدى آليات الضغط الغربي للتدخل في البلاد العثمانية[1].

كما يشير إلى ذلك "ألبرت حوراني" فيقول:"الإمبرطورية العثمانية إمبرطورية عالمية جامعة متماسكة في إطار موحّد من النظام والإدارة، وبولاء لأسرة حاكمة في مناطق مختلفة عديدة: البلقان وآسيا الصغرى، وبلاد آسيا ومصر وساحل شمال أفريقيا، وجماعات من أعراق متباينة: اليونان والصرب والبلغار والترك والعرب والأكراد والأرمن، وطوائف دينية مختلفة: الروم الأرثوذكس والأرمن والأقباط والموارنة وغيرهم من المسيحيين واليهود من فرق متعددة وأنظمة اجتماعية مختلفة، من بين سكان المدينة والفلاحين في السهول والوديان وأهل القرى في الجبال كالألبانيين والأناضوليين

1 -فهمي هويدي: مواطنون لا ذميون، موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1989م، ص 42.

الشرقيين والأكراد ورجال القبائل البدوية في السهول والصحراء"[1].

والثابت تاريخياً، أنَّ العثمانيين كانوا يتعاملون مع غير المسلمين بحسب مقتضيات الشريعة الإسلامية، ويطلقون اسم "أهل الذمّة" أو " نظام الملل" أو "أهل الكتاب" على من يتَّبعون الديانات التي أُنزلت لها كتب سماوية. وعلى الدولة التي يعيشون فيها،حماية أرواحهم وأموالهم، وتأمينهم، وأن تترك لهم الحرية المطلقة في ممارسة شعائرهم وعاداتهم وتقاليدهم الدينية. ولكن لم يكن يُسمح لهم بأي ممارسة تخالف الشريعة الإسلامية. وكانت الدولة العثمانية ملتزمة بالحفاظ على الكنائس والمعابد، وتسمح بترميم القديم منها، ولم يكن يسمح ببناء الجديد منها إلاّ بموجب فرمان سلطاني[2].

وعاش كلّ أهل الأديان السماوية طوال العهد العثماني تحت رعاية الدولة وسماحة الشريعة

1 -عبد العزيز محمد الشناوي: مرجع سابق، ص 93.

2- B.O.A: AMTZ (04):16/18.

الإسلامية، وتُركت لهم حرية التعرّف بشؤونهم الإدارية والدينية، لكي يتولونها بأنفسهم، وقد حافظوا على أديانهم، وتعاملوا بحسب مذاهبهم وطوائفهم، وتركت الدولة العثمانية حق المقاضاة والأحوال الشخصية لهم، كلٌ بحسب دينه ومذهبه، واعترفت لهم بالمعاهدات والتعهدات التي سبق لهم الحصول عليها[1].

بالإضافة إلى أهل الذمّة من أهل الكتاب، كان تحت حكم الدولة العثمانية رعايا من غير أهل السنة وغير المسيحيين واليهود أيضاً. ومن الصحيح أنّهم ليسوا كثيري العدد، لكنّهم كانوا ومنهم موجودين: الزيدون الشيعة في اليمن، الإثنا عشرية أو الجعفرية الشيعة في العراق، الخوارج في بعض أماكن من الجزائر وتونس، الدروز في لبنان وسوريا، الإسماعيلية الشيعة في بعض المناطق، العلويون في سوريا. وكان باستطاعة هؤلاء ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم، بكلّ حرية، ولا تُمارس الدولة أيّ

1 -ستانفورد.ج. شو: يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، ترجمة الصفصافي أحمد القصوري، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، ط1، 2015، ص 14.

ضغط عليهم، أو تدخّلَ في شعائرهم ومعتقداتهم، وبإمكانهم تدريس أصول فقههم الخاص في مدارسهم الدينية، أبرزها، الشيعية في النجف، التي سمحت الدولة العثمانية بتدريس الفقه الشيعي فيها بمستوى جامعي من دون أيّ تدخل أو اعتراض. وكانت عقلية الدولة العثمانية، لا تبالي كون بعض رعاياها من العلويين، شيعة، دروز، ولو كان الأمر عكس ذلك، لضغطت، وحاولت بشتى الوسائل أن

تحوّلهم إلى المذهب السني[1]، غير أنّها عاملتهم كرعايا عثمانيين، إذ فتحت لهم العديد من المدارس:"وتمّ الاهتمام بإنشاء مكاتب ابتدائية في القرى التابعة إلى قضاء مرقب، وضرورة تدريس الدين الصحيح والدين الإسلامي السليم ضد انتشار العقائد الباطلة مثل الإسماعيلية التي انتشرت بين الناس"[2]. وبحسب هذه

1 -يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الإمبرطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري (629- 1341هـ/ 1231- 1922م)، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصاري، ج4، الدار العربية للموسوعات، ط3، 2010، ص 462.

2- B.O.A: Z.MF.MKT: 1044/75(7-12).

الوثيقة انتشر المذهب الإسماعيلي بين الناس،وهذا دليل على أنّ الدولة تركت الحريّة لجميع المذاهب،وجل ما كانت تسمح به هو أن يقوم بعض علماء المسلمين بهداية هذه المذاهب، لأنّها كانت تعتبرها ضالة، ويجب هدايتها، وفي كتاب موجه إلى ولاية بيروت من الباب العالي، علاوة على محاولة إنشاء 8 مكاتب في اللاذقية من أجل تنوير طائفة النصيرية وهدايتهم إلى الإسلام والحضارة الإسلامية، قام الشيخ علي رشيد أفندي من علماء طرابلس الشام، بهداية حوالي 15 ألف شخص نصيري إلى الدين المبين، فتطلّب من حضرة السلطان العظيم إنشاء مدارس ومساجد من أجل المسلمين الجدد"[1] .

وحاول العثمانيون بذل أقصى جهدهم في إدارة شؤون غير المسلمين، وخير دليل على ذلك، هو الحفاظ على البراءات والتعهدات التي مُنحت لأهل الذمّة، ممثّلين بالبطاركة والحاخامات والروحانيين منذ الأزمنة

1- B.O.A:Z.MF.MKT:1044/75(3-3).

السابقة، بل والأمر العالي الشأن الذي أصدره السلطان سليمان القانوني والذي جاء فيه:" عندما وقع الفتح الشريف زمن المرحوم والمغفور له أبي السلطان سليم خان الرحمة والرضوان له ومقامه الجنة والفردوس، أقبل عليه البطريرك المسمّى "أطاليا" وسائر الرهبنة والرعايا وأعلنوا الطاعة والرجاء. وعلى ضوء طلبهم بتجديد العهد الذي استحصلوا عليه زمن عمر بن الخطاب وزمن أبي السلطان سليم والسلاطين القدامى، فقد أقر قرار توضع بموجبه كلّ الكنائس والأديرة وأماكن العبادات والمزارات، داخل مدينة القدس الشريف وتوابعها، تحت تصرّف وإدارة بطريرك ورهبانية ملّة الروم... فقد قررنا أنّ جميع الأديرة تحت إدارة بطريرك ورهابنة ملّة الروم، وأكّدنا إعفاء جميع أماكن دور العبادة والأوقاف، وكلّ ما هو تحت تصرف الرهبنة من مختلف الضرائب والرسومات والجزية والرسومات الجمركية ومختلف الرسومات المتداولة بحسب الأعراف. وبموجب ما تقرّر أيضاً، فقد سمح لهؤلاء بإنشاء المباني،

وإقامة التعديلات والترميمات، وإيصال المباني ببعضها البعض وأدراج الغرف، وإدراجها ضمن ما تقدّم من إعفاءات من الرسوم الضرائبية والجمركية، ولا يجوز لأيّ كان، وتحت أيّ ظرف، التعدي على هؤلاء أو إهانتهم... ولا يجوز لأحد فسخ هذا القرار السلطاني الذي منحته لهؤلاء، فهو مسؤول على ما سيناله من غضب وعذاب الله"[1].

وفرمان السلطان "ياووز سليم الأول" الذي منحه إلى بطريرك الروم "أطاليا" أو "عطاليا" جاء فيه بعد المقدمة:"... نعلن بموجب الحكم الشريف إبقاء الكنائس والأديرة، وسائر أماكن العبادات والزيارات بالقدس الشريف والمناطق التابعة له، تحت تصرّف بطريرك طائفة الروم... وبناء على عهدنامة حضرة عمر بن الخطاب والسلاطين القدامى، نعلن منحنا لفرمان عالي الشأن، وبموجبه يتمّ إعفاء جميع الممتلكات والكنائس

1- B.O.A:A.DVNS,KLS.d,8-7. أنظر الفرمان (ملحق رقم -1-)

والأوقاف ودور العبادة (تعداد لجميع دور العبادة وأماكن الأوقاف)، من مختلف أنواع الضرائب والدفوعات وكلّ التكاليف العرفية بالجملة. وأيضاً وبموجب هذا الأمر الشريف لا يجوز لأيّ كان التدخل وإلحاق الضرر أو إهانة هذه الملّة المذكورة"[1].

وأطلقت الدولة العثمانية لفظة "كافر" على غير المسلمين من أتباعها، وبصيغة الجمع "كفّاراً" أو "كفرة" ولم يكن هذا اللفظ لأجل التحقير، إنّما للتعبير عن فكرة "بربري" وتعني أجنبي، ليس من دين الدولة، وهي تماثل "بربري" التي أطلقها الرومانيون على غيرهم من الشعوب، و"عجم" التي أطلقها على غير العرب. فالدولة العثمانية، ليست دولة دينية، فهي ولو كانت كذلك لوجب أن تتكوّن من السنّة فقط[2].

إنّ محافظة جميع الأديان والمذاهب على كنائسها بكامل تشكيلاتها، وعدم وضع أيّ عراقيل على أماكن

1- B.O.A:A.DVNS,KLS.d,8-8. أنظر الفرمان (ملحق رقم -2-)

2 -يلماز أوزتونا: مرجع سابق، ص 15.

العبادة العائدة لها أو مراسمها، كان مبدأ عند العثمانيين لا يتغير، وأصبحت الدولة العثمانية قدوة في هذا الشأن للعالم أجمع،"والحقيقة التي لا يمكن أن تنكر، هي أنّ العثمانيين كانوا أول مَنْ اتّخذ مبدأ إطلاق الحرية الدينية كحجر أساس عند تأسيس دولتهم في العصور الوسطى الأولى". وينقل "أوزتونا" عن العلاّمة الفرنسي "Bodin" في أواخر القرن السادس عشر، إنّه أوصى مليكه، بأن يدير فرنسا كالدولة العثمانية، وأنّ البادشاه هو ليس فقط رئيساً للدين الإسلامي، وإنما في الوقت نفسه رئيس للأرثوذكس، والكاثوليك والموسويين الموجودين في إمبرطوريته، وأنّه يعامل اتباع هذه الأديان بالمساواة، ويقسّم النعم والهبات عليهم بالتساوي. وينقل أوزتونا عن العالم الإيطالي"Chémier":"أظهر الأتراك سموّاً إنسانياً وتسامحاً مطرداً تجاه جميع الأديان، وتحِلّ كلّ الجماعات غير المسلمة دعاويها المدنية في ما بينها بواسطة كنائسها. ويمكنهم مزاولة التعليم في كنائسهم بلغاتهم الخاصة؛ ويجب قراءة صورة المعاملة التي كنت

تعامل بها المذاهب المتنافسة مع بعضها وفي أوروبا في نفس العصر، في الكتب الأوروبية، والفرق بينهما، ما جاءت به العثمانية من مبادئ حديثة"[1].

وسارت الدولة العثمانية على منهج الدول الإسلامية في كلّ شؤونها، فالإسلام لا يعرف تمييزاً بين أبناء آدم على أساس الجنس أو العرق، فالكلّ أصله واحد، ولا تفاضل بينهم إلا بالعمل الصالح والتقوى، تطبيقاً لقوله تعالى :" يأيّها الناس اتّقو ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث فيهما رجالاً كثيراً ونساءً واتّقو الله الذي تساءلون به والأرحام إنّ الله كان عليكم رقيبا"[2] وقوله سبحانه وتعالى:" يأيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليم خبير"[3]. وقوله صلى الله عليه وسلم:" ليس منّا من دعا إلى عصبية وليس منّا

1 -يلماز أزتونا: مرجع سابق، ص 466- 467.

2 -القرآن الكريم: {سورة النساء، الآية 1}.

3 -القرآن الكريم: {سورة الحجرات، الآية 13}.

من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية"[1].
لذلك لم تعرف الدولة العثمانية التعصب اللهم في أواخر أيامها على يد الاتحاد والترقي وعلى هذا فتحت ذراعيها لكل أصحاب الملل والنحل، يعيشون داخل ديارها ويشكّلون مع المسلمين أمّة واحدة، فاللمسلمين دينهم ولأهل الكتاب دينهم، "لكم دينكم ولي دين"[2] يأمنون على أنفسهم وأموالهم وديارهم، طالما أنّهم لا يتآمرون على الدولة، ولا يعينون الأعداء ضدّها.

وسمحت الدولة لغير المسلمين ممارسة كلّ شعائرهم الدينية وإقامة أماكن لها، وأمّنت لهم كلّ الوسائل التي تيسر لهم ذلك، ولم تتدخل قط في كنائسهم أو معابدهم، بل تركت ذلك لرؤسائهم الروحانيين.

ومع كلّ هذه التقديمات والتسهيلات التي أعطتها الدولة العثمانية لأهل الذمّة، نجد بعض المؤرخين

1 -حديث: رواه أبو داوود.

2 -القرآن الكريم: {سورة الكافرون: الآية 6}.

يصفها، وللأسف بشتى أنواع الصفات، فمنهم يرى أنّها كانت تنظر إلى الشعوب المغلوبة - وخصوصاً المسيحية واليهودية- كالمواشي الإنسانية، ولذلك اقتضى أن "يُحلبوا" و"يُجزوا" ما تيسّر لهم[1].

استناداً إلى ما تقدَّم نستغرب وصف الدولة العثمانية، بهذه التهم، في الوقت الذي قدّمت أروع الأمثلة للرفق بالحيوان، عندما لم يكن شائعاً في أوروبا حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وعلى سبيل المثال احتوت القوانين العثمانية الخاصة بالشؤون البلدية، والصادرة في عهد السلطان "بايزيد الثاني"، أي سنة 1502م على بعض الأحكام التي احترمت حقوق الحيوان[2].

فمن المستحيل لهذه الدولة التي راعت حقوق الحيوانات، أن تبدي عدم احترامها لحقوق الإنسان.

---

1 -فيليب حتي: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي وجبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1983، الجزء الثاني، ص 274.

2 -أحمد أق كوندز: القوانين العثمانية، استنبول 1990، ص 297.

ولم تصبح مسألة حقوق الإنسان في أوروبا مفهوماً راسخاً حتى بداية الانقلاب الصناعي سنة 1848م، على الرغم من بعض التطورات في هذا المجال، إلاّ أنّ احترام الحقوق والحريات لم يشمل طبقات المجتمع والناس في أوروبا، فكانوا نصف عبيد بحسب النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في تلك الفترة، وأصحاب الأراضي الذين كانوا يملكون مقاطعة، كانوا في الوقت نفسه مالكين للأفراد الذين يعيشون فيها. وفي هذه الحالة ينبغي الحديث ليس عن حقوق الإنسان وحرياته، بل عن بعض الإمكانات التي كان يمنحها الملوك أو النبلاء للأفراد الذين يملكونهم، إحساناً منهم لا غير[1]. ومجمل القول إنَّ الحقوق والحريات التي مُنحت للفرد في أوروبا كانت عبارة عن خلعة يخلعها الإقطاعيون أو النبلاء على عبيدهم.

1 -محمد سعيد عمران: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2006، ص 11-34

أما في الدولة العثمانية، فكان الأمر مختلفاً، إذ لم يكن هناك فرق بين علية القوم وعامتهم، بين عربي وتركي، بين غالب ومغلوب، والجميع كانوا سواسية، وهم أحرار بالفطرة. وجاء في إحدى الوثائق العثمانية:" إن الشرع الشريف، أي النظام القانوني العثماني يحتوي على أحكام قانونية كثيرة...، وقد منع التعذيب منعاً باتاً أثناء استجواب المتهمين، وغير ذلك من الأحكام"[1].

والدولة العثمانية لم تكن تقبل بنظام الطبقات في المجتمع، إذ لا يمكن تصنيفه أو تقسيم شرائحه إلى رعايا عنصريين، قوميين ومتدينين،أو تصنيفه بحسب المذاهب الدينية. فلا رعايا من الدرجة الأولى، ورعايا من الدرجة الثانية أو رعايا من الدرجة الثالثة، بل هناك رعايا عثمانيون فقط. أي لم يكن هناك ترجيح أو تمييز في المهن والحرف، وبعضها كان يزاوله المسلمين دون سواهم، كأن يُشترط الإسلام في مهنة أو حرفة ما، ولا

1- B.O.A:YEE, 14/1540.

يجوز للمسيحي أو اليهودي مزاولتها. وبتعبير آخر، لم تكن هناك شروط أولية في التعيين والتوظيف في شؤون الدولة، من إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية، بل كان المعوّل عليه هو الخبرة واللياقة، بصرف النظر عن العاهات البدنية والحالات النفسية:" الرجل المناسب في المكان المناسب". ويتضح ممّا سبق أنَّ الذميّين، رعايا عثمانيون متساوون في الحقوق والواجبات في الدولة العثمانية، يتمتعون بجميع الحقوق والحريات التي يتمتع بها المسلمون في جميع المجالات[1].

وأظهرت مراسيم 1855م- 1856م السماح لغير المسلمين بالانخراط في المجالات السياسية، كدخولهم في البرلمان عام 1877م- 1878م، وينبغي النظر في طبقة الموظّفين التي قسّمت إلى أربعة أقسام:

---

1 -صبري خدمتلي:"التطورات المتعلقة بأوضاع الأقليات في الدولة العثمانية بعد إعلان فترة التنظيمات"، أعمال المؤتمر الذي نظّمه قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني بعنوان:"الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516م" المنعقد بين 28 و30 نيسان 1999م، الفنار، لبنان، 2001م، مكتبة لوبوان، جديدة المتن، ص 151.

1- المؤسّسة الدينية.

2- الجيش.

3- خَدَمة القصر.

4- الحكومة.

أما في المؤسسة الدينية فلم يكن يحقّ لغير المسلمين الدخول فيها، وقد أعطت الدولة الرؤساء الروحيين من غير المسلمين، حقّ في شؤون رعيتهم. وفي مجال الجيش كان غير المسلمين يفضّلون الإعفاء (دفع بدل عسكري) باستثناء توظيفهم في مجال طبابة الجيش. وفي خدمة القصر كانت الوظائف مُباحةً للجميع. أما الظهور البارز لغير المسلمين في الوظائف العامة فكان في الحكومة كالسفارات والقنصليات والوزارات والمكاتب الإدارية، وبالنظر إلى وضعهم في

وزارة الخارجية، يمكننا أن نلمس حقيقة المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية في الحقوق والواجبات[1].

وتُظهر المعلومات إلى أيّ مدى تمكّن العثمانيون من إرساء أسس الدولة خلال القرن التاسع عشر من ضمن نطاق وزارة الخارجية. وبالمقارنة مع عددهم القليل، فقد تمكن الكثيرون من غير المسلمين من الحصول على ثلث المراكز في الوزارة. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وصل الأرمن واليونانيون والمسيحيون بشكل عام إلى المراكز المهمّة ومنهم العديد ممّن تسلّموا منصب وزير خارجية، ما بين أعوام 1878م- 1919م، وكان سكرتير وزارة الخارجية أرمنياً لفترة طويلة[2].

وحكم العثمانيون إمبرطورية متنوعة كأيّ دولة أخرى في التاريخ، وفي هذا المجتمع المتعدّد والمتنوّع في الديانات، نجح المسلمون والمسيحيون في التعبّد، إذ

1- Bernard Lewis and Benjamin Braude: Christians and Jews in the Ottoman Empire, First published in the United States of America, 1982, pp.339- 343.

2- Bernard Lewis: op.cit, pp.351- 357.

درسوا جنباً إلى جنب، مغنين ثقافاتهم المتميزة في التقاليد والممارسات القانونية في كلّ مجتمع، ولا سيّما في مسائل الأحوال الشخصية، الموت، الزواج والميراث، حيث كانت هذه المسائل محترمة ومصانة على امتداد الإمبرطورية، فعشرات اللغات وآدابها استخدمت، ومجموعة من النصوص ازدهرت، وكانت فرص التقدم والازدهار قد منحت لجميع رعايا الإمبرطورية، وخلال ذروة قوّتهم، أنشأ العثمانيون مجتمعاً أتاح قدراً كبيراً من الحكم الذاتي مع الحفاظ على مركز الحكومة وماليتها.

وكانت الإمبرطورية العثمانية مثالاً كلاسيكياً للمجتمع التعدّدي، فالمراقب للمجتمعات ينطبق عليه القول التالي:"لعلّ أوّل شيء يفاجئ الزائر هو مزيج من الشعوب... إنَّه مزيجٌ بالمعنى الحرفي للكلمة، لاختلاطهم وليس لاندماجهم، فكلّ فريق يلتزم دينه، بثقافته ولغته

وأفكاره وأساليبه. وهناك مجتمع تعدّدي، يشمل قطاعات مختلفة تعيش جنباً إلى جنب"[1].

وكانت سياسة العثمانيين تجاه رعاياهم من أهل الذمّة جزءاً من نمط أكبر للعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، التي برزت خلال قرون من الحكم الإسلامي. فاتهامات العالم المسيحي ضد الإسلام، كانت خاطئة ولم يتم فرضها بالقوّة، فالتهمة بالقمع الوحشي بدأت مع عصر النهضة لتجديد الذات لهوية أوروبا المسيحية، فتقارب المسلمين وغير المسلمين مع بعضهم البعض، لم يشهد له مثيل في باقي المجتمعات، حتى فاضل البعض بين التسامح التركي والقمع الكاثوليكي. لذلك فإنّ الإسلام هو دين المساواة في الواقع، تحت رعايته أُنشئت المساواة في المجتمع، فالإسلام لا يعترف بالطبقية ولا بالارستقراطية[2].

نظام الملّة:

1- J.S: Furnivall: Coloniol policy and practic , New York, 1956, pp: 304- 305.

2- Bernard Lewis, op.cit, pp.2-4.

الملّة جماعة تتألّف من المواطنين المحليين الخاضعين للباب العالي، لها ديانة محددة، ولا تنتمي إلى أصل عرقي واحد، وتكوَّن وحدة سياسية اجتماعية مستقلة، تحت سلطة البطاركة والحاخامات الدينية والمدنية. ونظام الملّة هو استمرار تاريخي وقانوني لمصطلح أهل الذمّة، إلاّ أنّ الأخير تعبير عن الخبرة العربية، بينما الملّة تعبير عن الخبرة العثمانية[1].

فمؤسّسة الملّة التي تنظّم شؤون غير المسلمين في الدولة، بمنحهم حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم الدينيين، وحق ممارسة شؤونهم الخاصة في التعليم والقضاء، ودفع الضرائب تحت إشراف رؤسائهم. ومؤسسة الملّة وهي الوسيطة بين الدولة وأهل الملل الأخرى، إذ يقوم رئيس كل ملّة بتلقّي الفرمانات والأوامر السلطانية ويبلّغها إلى جماعته ويتابع تنفيذها، وفي المقابل فإنّ اتباع الملّة يبلغون رؤساءهم الدينيين

1 -حنا سعيد كلداني: المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين، عمان، 1993، ص 3.

بمطالبهم[1]. وفي الحقيقة إنّ السلطان "محمدالفاتح" هو الذي جعل من مؤسسة الملّة جزءاً من بنية الدولة ووضع لها القواعد والأسس التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدولة الإسلامية[2].

ويبدو أن لدى البعض صورة مشوّهة، ومؤداها أنّ المجتمع العثماني كان مقسّماً إلى طوائف دينية أو ملل منعزلة بعضها عن البعض الآخر تواصل اجتماعي، ويعيشون في جوّ من الكراهية المتبادلة، حيث كان المسلمون يكرهون النصارى، والنصارى يكرهون اليهود، واليهود يكرهون النصارى الذين كانوا بدورهم يكرهون المسلمين. لكنّ هذه الصورة تجافي الحقيقة تماماً، وسنعرض بعض الأمثلة عن تعايش هذه الأقليات مع بعضها البعض، وطريقة تعامل الدولة معها.

---

1 -كمال السعيد حبيب: مرجع سابق، ص 55- 56.

2- Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw: History of the Ottoman Empire and modern Turkey. Vol. II, Cambridge, New York, 1988, p.62.

لم يبدأ تعامل الدولة العثمانية مع المسيحيين، واليهود بشكل واسع عملياً إلاّ بعد فتح القسطنطينية، وما تقرّر بعد هذا الفتح سيكون نظاماً كاملاً يُعمل به في سائر الولايات العثمانية في كل مراحل الدولة العثمانية.

ويرى المؤرّخ الإنكليزي "أرنولد تونبي"، أنّ "محمد الفاتح" هو المسؤول الأوّل عن بقاء شعوب دول أوروبا، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، على ديانتهم المسيحية واليهودية. ولو أنّه فعل ما فعله الأسبان بالمسلمين واليهود بعد سقوط غرناطة، لكانت شبه الجزيرة البلقانية بلداناً إسلامية لا أثر فيها لأهل الكتاب. ولكنّ الحاكمين باسم الإسلام أبوا إلاّ أن يطبّقوا شريعة الإسلام السمحة، ويعترفوا بكلّ موحّد بالله الواحد، ومنادٍ بتعاليمه السماوية مهما كانت ديانته[1].

ويرى "ألبرت حوراني":" أنّه بعد سقوط القسطنطينية، تمتّعت الطوائف المسيحية واليهودية

1 -قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص 81.

بالاعتراف رسمياً، فقد أقرّت الدولة العثمانية للبطاركة الأرثوذكس والأرمن ولحاخام العاصمة الأعظم، بأنّهم ليسوا رؤساء طوائفهم الروحيين فحسب، بل رؤساؤها السياسيون أيضاً[1].

عندما دخل السلطان "محمد الفاتح" القسطنطينية في 29 أيار 1453م، أصدر أوامره بمنع كلّ اعتداء يُفسد الأمن، ثم زار كنيسة "آيا صوفيا"، وأمر بأن يؤذّن فيها للصلاة، إعلاناً بجعلها مسجداً للمسلمين. وأعلن أيضاً أنه لا يعارض إقامة شعائر ديانة المسيحيين، وإعطاهم نصف الكنائس، وجعل النصف الآخر مساجد للمسلمين، ثمّ جمع أئمة دينهم لينتخبوا بطريركاً لهم فاختاروا "جورج سكولاريوس". واعتمد السلطان هذا الانتخاب، وجعله رئيساً لطائفة الروم، واحتفل بتثبيته بنفس الأبّهة والعظمة، التي كان يعمل بها للبطاركة أيام ملوك الروم المسيحيين، وخصّه بحرس

1 -ألبرت حور اني: الفكر العربي في عصر النهضة، بيروت، دار النهار، ط3، 1977، ص 53.

من عساكر الانكشارية، ومنحه حق الحكم في القضايا المدنية والجنائية بكافة أنواعها المختصة بالأروام. وفي مقابل هذه المنح فرض عليهم الجزية مستثنياً من ذلك أئمّة الدين[1].

إنَّ موضوع العلاقات التي سادت بين مختلف الطوائف في الإمبرطورية العثمانية، كان من المواضيع التي تستحق أن نقف عندها، نظراً إلى الصراعات القائمة حالياً في البلاد التي كانت في السابق جزءاً من هذه الإمبرطورية. ويكفي أن نشير إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الكردية، والأحداث المروّعة التي جرت في البوسنة وكوسوفو منذ أمد قريب. وهذا يقودنا إلى السؤال: ما الذي يربط هذه الأحداث بالماضي العثماني لهذه الأقوام والشعوب؟؟

لم يكن هذا الصراع بين القوميات والطوائف لينشأ، لولا ظروف تاريخية معيّنة وأحداث اتخذت فيما

1 -محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط1، 1981، ص 165.

بعد منحاً خاصاً، وتحديداً تدخّل الدول الأوروبية في إذكاء هذه الصراعات، وخصوصاً في القرن التاسع عشر، لأن هذه الطوائف كانت تعيش في رخاء وعلاقات ود ومحبة في ما بينها قبل القرن التاسع عشر، أي قبل تدخّل الدول الأوروبية، وإدعائها بحماية أهل الذمّة، حيث أفسدت هذه الدول علاقة الألفة والمحبة التي أرستها الدولة العثمانية بمعاملتها الحسنة، وتسامحها مع أهل الذمّة، وقد أمر بها الإسلام، على الرغم من الأفكار الكثيرة والخاطئة، حول طبيعة التعايش بين مختلف الطوائف في الدولة العثمانية. ولا يمكن أنْ ننكر أنَّ العلاقات بين مختلف الأقوام وأهل الذمّة كانت جيدة. وما من شكّ أنّ أهل الذمّة الخاضعين للحكم العثماني كانوا يتمتعون بحقوق وبحماية أكثر من الأقليات التي كانت تعيش في الممالك الأخرى، مثل فرنسا وإمبرطورية الهبسبورغ. إلا إنّنا نقرّ بأنّ هذه العلاقات- أي العلاقات بين الطوائف- أخذت تسوء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن وجهة نظرنا

فإنّ تدهور هذه العلاقات يرجع إلى تسلّط الرأسمالية الغربية من جهة، وتدخّل الدول الغربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[1].وعاش أهل الذمّةفي ظل الدولة العثمانية أفضل بكثير من الدول المسيحية نفسها. وتنقل جريدة ثمرات الفنون في هذا الصدد خطاب اللورد "بالمسترون" والمعروف بعدائه للإسلام والدولة العثمانية، أمام مجلس اللوردات في شهر آذار 1854م، جاء فيه."إنّ الشريعة المحمديَّة هي الوحيدة التي يمكن أن تحفظ بها مملكة ذات شعوب مختلفة الأجناس والأديان، وهي الشريعة الوحيدة التي يصيرون بها أمة واحدة كالمملكة العثمانية، ولولا دسائس المفسدين لكان كل فرد من أفراد هذه الأمة في أرغد عيش وأهناه، وإنه لعلمي من أنّ كثرة تدخل الأوروبيين في أحكام البلاد العثمانية يعود على النصارى بالضرر لا بالمنفعة". وفي العدد نفسه تنقل ثمرات الفنون عن

---

1 -دونالد كواترت: الدولة العثمانية(1700م- 1922م)، تعريب أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2004، ص 306- 307.

جريدة "السيار" المصرية التي صدرت حديثاً، مقالاً لشاب نصراني يقول فيه:"إنّ المسيحيين قد ملكوا في أيام الدولة العلية العثمانية، لإقامة شعائرهم الدينية بحريّة لم يحلم بها أجدادهم، وهذه أحوالهم الشخصية معلّقة برؤسائهم الدينيين، وهم يعفون من الخدمة العسكرية وسائر رعاياهم، وهذه أملاكهم الموقوفة حرّة لا تمسّها يد مغتصب، ولا تضرب عليها عوائد الظلم ورسوم الاستبداد، وهذه لوازم الكنائس تدخل معفاة من الجمارك"[1].

ولم تحترم دولة في العالم حقوق الإنسان، كما احترمته الدولة العثمانية، حيث قَدِم إليها ثلاثة من البلغاريين وطلبوا حقّ اللجوء السياسي، فقبلت بهم الدولة، وقد طالبت بهم الحكومة البلغارية، لكنّ الدولة العثمانية، وحرصاً منها على سلامة هؤلاء، سألتهم إن

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1051، 10 جمادى الأولى 1313هـ/16 ت1 / 1895م.

كانوا يودّون المغادرة إلى بلغاريا أم لا، فكان جوابهم الرفض، وهكذا بقي هؤلاء في الدولة العثمانية[1].

وبعد انتهاء الحرب البلقانية الثانية سنة 1913م وبعد عودة الدولة العثمانية إلى بعض الأراضي التي كانت بلغاريا قد أخذتها منها في الحرب البلقانية الأولى 1912م، طلبت الدولة العثمانية بواسطة البلدية إعادة جميع الأملاك إلى البلغاريين من "غير المسلمين"[2].

بلغ إنسانية ورحمة وسماحة وعدل الدولة العثمانية مع غير المسلمين، ما لا يخطر ببال أحد، فأثناء الحرب البلقانية الأولى 1912م، وأثناء حصار البلغار لمدينة أدرنة، كانت الدولة العثمانية تعمل على حماية المواطنين من غير المسلمين وحماية عدد من الراهبات، حيث طلب بعض الراهبات والأهالي مغادرة أدرنة، وقد سمحت لهم الدولة بالمغادرة، وفوق ذلك

1- B.O.A:HR. Sys, 1963/1.

2- B.O.A:HR. sys, 1963/1.

أمنت لهم الدولة العثمانية وسائل نقل والحماية اللازمة لسفرهم[1].

وعلى الرغم من وقوف غير المسلمين مع بلغاريا ضد الدولة العثمانية في الحرب البلقانية الأولى 1912م، فبعد استرداد أدرنة من قبل الدولة العثمانية في الحرب البلقانية الثانية 1913م فقد أقرت الدولة:"إن عودة الأهالي من غير المسلمين إلى أملاكهم وإلى أراضيهم حق طبيعي وإجراء يكفله لهم القانون"[2].

لم تكتفِ الدولة العثمانية، باحترام حقوق غير المسلمين من رعاياها، ولم تكتف بإعفاء المسنين من غير المسلمين من الجزية، بل أصدرت إرادة سنية بإنشاء دار العجزة (من مسلمين وغيرهم) لأجل إقامة الفقراء الذين يتحقق عجزهم وتسهيل أسباب معيشتهم، وأشارت

1-B.O.A:HR.sys, 1967/3.

2 - B.O.A:A.MTZ (04), 43/33.

الإرادة إلى أن يتم بناء بجانب دار العجزة جامع وكنيسة وكنيس ليقوم العجزة بأداء واجبهم الديني[1].

لم يتوقف الأمر على تقديم الخدمات للمسنين والفقراء من أبناء الطوائف غير الإسلامية، بل وصل الأمر بالدولة العثمانية إلى تقديم المساعدات المادية إلى بطريركيات بكل مذاهبها، حيث أعطى السلطان سبعين ألف قرش إلى بطريركية الروم، وأربعين ألف قرش إلى بطريركية الأرمن، وخمسة وعشرين ألف قرش إلى بطريركية الأرمن الكاثوليكية كهبة[2].

وكانت الدولة العثمانية تشارك المسيحيين بترميم الكنائس:"صدرت الإرادة السنية بأن يوزع على بطريركية الروم والأرمن الكاثوليك مبلغ وقدره سبعمائة وخمسون ليرة عثمانية لتعمير ما هدمه الزلزال من كنائس"[3].

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 785، 7 شوال 1307هـ/ 13 حزيران 1890م.

2 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1004، 2 شعبان 1312هـ/ 16 كانون الثاني 1894م.

3 -المصدر نفسه: العدد 1009، 26 جمادى الآخرة 1312هـ/12 كانون الأول 1894م.

يقول المستشرق الألماني "بروكلمان":"تمتَّع النصارى، بالحرية المدنية والدينية الكاملة، والواقع أنَّه كان لبطريرك الروم في القسطنطينية من القوة والسلطان، في ظل العثمانيين أكثر ممّا كان له في عهد بيزنطة نفسها، وكانت مراسيم المعمودية والزواج والدفن تُقام علانية، وفي فخامة وأبّهة في معظم الأحيان"[1].

أما المستشرق الفرنسي "أندريه ميكال"،فيقول:"لم يتمّ في أيّ مكان من الإمبرطورية إدخال أيّ شخص في الإسلام بالإكراه، أمّا تحول بعض المناطق في أوروبا إلى الإسلام، فقد كانت مثلما حدث على ابتداء تاريخ الإسلام، نتيجة لعوامل عدة، أهمّها تسامح الدولة تجاه رعاياها. واختصاراً للقول إنَّ الإمبرطورية العثمانية تبدو من أجمل أيامها في النصف الأول من القرن السادس

---

1 -كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، عرَّبه نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1984، ص 489.

عشر، كملجأ للسلام الديني في مواجهة أوروبا المضطهدين"[1].

ونقلت "ثمرات الفنون" عن كتاب "ارتكاب الأوروبيين" للمؤلفين المستر "فون" والمستر "واهويلر" الصفحة 208 ما حرفيته:"إنّنا نرى أبناء جلدتنا يتخطّفون المسلمين من كلّ جانب، ومع هذا فهؤلاء يحسنون إليهم، ويحمونهم من بعضهم البعض، ويحرسون معابدهم ورؤساءهم الروحيين، فكأنه لم يذق المسلمون ممَّا فعله متوحشو أوروبا من الفظائع. فيا فضيحة من يقول إننا قوم عادلون، وهذه أعمالنا التاريخية تشهد علينا بعكس ذلك". وتتابع الجريدة نقلاً عن الكتاب نفسه الصفحة 548:"ولقد كثر قتل اليهود وحرقهم بالنار من دون استثناء للصغير أو الكبيرفي

1 -أندريه ميكال: الإسلام وحضارته، ترجمة كمال الدين الحناوي، صيدا، المكتبة العصرية، 1981، ص 340- 341.

كافة المدن الأوروبية، ولم ينجُ من العذاب إلا القاطنين في بلاد الدولة العلية العثمانية بلاد الأمن والسلام"[1].

وتتابع "جريدة ثمرات الفنون"في السياق نفسه، نقلاً عن بعض الصحف الأوروبية:"لقد بذلت الدولة العثمانية جهداً كبيراً لحماية اليهود من الصرب، فجعلت إحدى مواد الصلح مع الصرب حق المساواة ما بين اليهودي والمسيحي مادياً وأدبياً". وتتابع "ثمرات الفنون" نقلاً عن الصحف الأوروبية:"... حدث اضطهاد عظيم على جميع البروتستانت في بلاد المجر وغيرها، وكثرفيهم القتل، فاستعانوا بالدولة العثمانية، فأعانتهم وأنقذتهم ممّا هم فيه من البلايا، وأحسنت إلى كلّ مَنْ هاجر منهم إلى بلادها. إنّ جميع أهل الأديان والمذاهب المستظلّين بالراية العثمانية في أمن وسلام لا يمسّهم سوء، ولولا الدولة العثمانية وعدلها لأفنى النصارى بعضهم بعضاً من روم أرثوذكس وأرمن كاثوليك وبروتستانت".

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1196، 18 ربيع الثاني 1316هـ/24 آب 1898م.

وفي 23 آذار 1853م كتب اللورد "كلرندون" وزير خارجية إنكلترا إلى سفيرها في بطرسبورغ السير "سيمور"، جملة أشياء من حسنات الدولة العلية كي يعرضها رسمياً على الحكومة الروسية منها قوله:"أمّا ما يُقال بأنّ المسيحيين في البلاد العثمانية في حالة سيئة فغير صحيح، فإنّ معاملة هذه الدولة لجميع رعاياها من أحسن المعاملات التي يندر صدور مثلها من الدول الأوروبية". وتنقل "ثمرات الفنون" عن المستر "ستور":"لقد أصبح الكذب والافتراء على الدولة العثمانية خير تجارة وأحسن زينة يتاجر أو يتزين بها" مما يعتقد هذا الافتراء المبين من الشعوب الأوروبية، مع إنّنا إذا تعمّقنا في الحوادث نجد أنّ المسيحيين في أرغد عيش وأهناه"[1].

1 -جريدة ثمرات الفنون : العدد 1209، 22 رجب 1316هـ/23 تشرين ا لثاني 1898م.

تدهور العلاقات بين أهل الذمّة والدولة العثمانية

إزاء هذا الواقع من العلاقات الجيّدة بين الدولة العثمانية وأهل الذمّة، ما الذي غير هذا الأمر، وحوّله إلى علاقات متوترة، بل وحتى متفجّرة بين الدولة العثمانية والأقليات، خصوصاً في القرن التاسع عشر. فالعثمانيون لم يكونوا يميّزون أنفسهم عن باقي القوميات المنضوية تحت لوائهم، اللهم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تبدّلت الصورة بتدخّل الدول الأوروبية، فحتى منتصف القرن التاسع عشر، لم يكن لدى العثمانيين أيّ نزوع قومي أو عرقي، بدليل المساواة بين جميع المواطنين، على الأقل في الوظائف، وخصوصاً في وزارة الخارجية. فنرى أنّ اليهودي والأرمني واليوناني واللاتيني، قد تولّوا المناصب الرفيعة في وزارة الخارجية[1].

1- Bernard Lewis: op.cit, pp 343- 344.

فقد عاش العثمانيون مع غيرهم من أهل الذمّة سبعة قرون متتالية آمنين في ظلّ الإسلام لقوله تعالى :"يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتّعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم"[1].

وكان معظم الوعي القومي لأهل الذمّة مبنياً على الهوية الدينية، وليس هذا بمستغرب لأن الكنائس المسيحية كانت، ولقرون عديدة، مؤتمنة على الثقافة لكلّ مجموعة مسيحية[2]. فكانت الدولة العثمانية تقوم بكلّ واجباتها تجاه رعاياها، وقد سمحت لكل الطوائف بإقامة شعائرها الدينية، واعتمدت لكل منها رئيساً دينياً، حتى اليهود، وسمحت ببناء الكنائس، وقدمت المساعدات لهم[3].

---

1 -القرآن الكريم: {سورة الحجرات: الآية 13}.

2- Kamal Karpat: ottoman population (1850- 1914), the university of Wiscomsim press, 1985, p.60.

3- B.O.A:A.MTZ(04), 16/18 (38)

تجاه هذا التسامح الذي اتبعته الدولة العثمانية مع أهل الذمّة، فما الذي جرى؟ حتى يقوم أهل الذمّة بالدعوة إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية؟ وعلى الرغم من أنّها كانت تعيش في أمان جنباً إلى جنب مع العثمانيين، فمن المؤرخين من يقول إنّ تدخل الدول الأوروبية ساهم في تفجير الأوضاع[1]، وآخر يقول: إنّ السياسة التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي، كانت وراء تدهور الأوضاع وانبعاث القوميات، التي أدّت إلى المطالبة بالاستقلال[2].

وكانت العصبية القومية في الدولة العثمانية من غير ريب استيراداً فلسفياً من أوروبا الغربية، لكنّ تطوّرها كان فريداً. فمنذ بداية دولتهم، سمح العثمانيون بوجود طوائف مسيحية ويهودية، كما سمحوا، من خلال نظام الحكم الذاتي المحدود للملل الدينية، بالانفصال

1- Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw: op.cit.p.273.

2- R.W.Seton Watson: The Rise of Nationality in the Balkan, London, 1917, p.60.

على أساس الدين ، وأتيح لكلّ جماعة أو ملّة دينية أن يكون لها حكم ذاتي لا محدود. وكانت المحاكم والمدارس وأنظمة الخدمات الاجتماعية في يد المسؤولين الدينيين. وانعكس هذا الانفصال القانوني على الحياة اليومية لأعضاء الملل الذين عاشوا وعملوا معاً على إقصاء الجماعات الدينية الأخرى. وربما كان من المستحيل توحيد الجماعات المتباينة من دون تحويل دين قسري، ولم يتبع العثمانيون سياسة كهذه.وخلال قرون الحكم العثماني، تحوّل الكثيرون إلى الإسلام، والتحوّل القسري لم يكن موجوداً.

ومع تقدّم القرن التاسع عشر ونموّ الوعي "القومي" بين أهل الذمّة والعرقية، اتّخذت عصبية أهل الذمّة العثمانية الطابع "العنصري" كالقومية الإيطالية والألمانية، لكنّ الارتباط القوي بالدين لم يضمحل قط، وتأسّس أكثر وعي اليونانيين والبلغار والأرمن القومي على الهوية الدينية ولم يكن ذلك غريباً، لأنّ الكنائس

المسيحية ظلّت قروناً طويلة، المستأمن للثقافات المختلفة لكلّ جماعة مسيحية.

لم يلقَ العثمانيون إلا القليل من الاعتراف بالفضل على تقليدهم الطويل والفريد في التسامح الديني، فاستخدم الأوروبيون عذر حماية ملل الأخوة المسيحية، كذرائع للتدخل في الشؤون العثمانية. واعتمد أعضاء الملل المسيحية على هذا الشعور بالاستقلال الديني ليشكّلوا قومية مناهضة للعثمانية[1].

ولعبت الدول الأوروبية دوراً فعّالاً في تقويض دعائم الدولة العثمانية، عبر تحريض أهل الذمّة وإثارة الفتن. ولم يكن هذا الدور طارئاً أو غريباً على تاريخ الدولة التي أصبحت في نظر الدول الأوروبية خطراً جسيماً، يهدّد مصالح أوروبا في الشرق؛ فأطماع الدول الأوروبية بأملاك الدولة، قديمة، ولولا اختلافها على اقتسام الغنائم، لكان انهيار الدولة قبل ذلك بكثير؛

1 -جستن مكارثي: الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821م- 1922م)، ترجمة فريد الغزي، قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2005، ص 28.

واتبعت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل للتدخل في شؤون الدولة العثمانية منها:

1- تعزيز الشعور القومي عند الأقليات الدينية والعرقية.

2- ضغط الدول الأوروبية على الدولة لإجراء إصلاحات تتعلّق بالأقليات الدينية.

وقدّمت الدول الأوروبية كل أنواع الدعم للأقليات لنيل استقلالها، وكان هذا الصراع قد أخذ شكل صدام بين الدولة والأقليات، بحجة نيل هذه الأقليات استقلالها، وهو الذي عرف هذا الصراع في التاريخ باسم "المسألة الشرقية".

ويلخّص وزير خارجية الدولة "نوردانجيان" "الأرمني" معاناة الدولة مع الدول الأوروبية، وتدخلها في شؤونها . وعرّف المسألة الشرقية، بتصريح إلى جريدة لسان الحال، جاء فيه:"لم يبقَ أحد إلاّ ويعلم، أنَّ مملكتنا جعلت لأوروبا يداً في شؤوننا الداخلية، عبر

الكثير من الامتيازات والمعاهدات، حيث كنّا مكبّلين بمواثيق وسلاسل، فكنّا كمن يحكم على نفسه بالإعدام"[1].

إنّ تحامل الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، لا يعني مراعاة أحوال مسيحي الدولة أو محبتهم، ولا الحيلولة دون قيام الثورات والفتن فيها، إنّما أمنيتهم هي جلاء العثمانيين عن القارة الأوروبية، وإزالة آثارهم منها. فكانت هذه الدول تتحين الفرص للانقضاض على الدولة العثمانية، حتى وصلت إلى مرحلة من الضعف، وأصبحت لقمة سائغة وفريسة سهلة للدبلوماسية الأوروبية. وممّا زاد في ضعف الدولة، كما يقول السفير الأمريكي في الآستانة:"اعتلاء السلطة من قبل جمعية تركيا الفتاة عام 1908، فكانت حزباً غير مسؤول، ونوعاً من جمعية سرية. وقد استطاع أعضاؤها من القيام بالمؤامرات، واعتماد وسائل الترغيب، واستلام معظم

1 -جريدة لسان الحال: العدد 7202، 4 نيسان 1903.

مناصب الدولة، ممّا زاد عدد المعارضين داخلياً وخارجياً، حيث استطاعت أوروبا أن تمدّ يد المساعدة إلى هؤلاء المعارضين الذين سهلوا عليهم تدمير الدولة، ولكن بأيدي العثمانيين أنفسهم"[1].

1- Henry Margenthou: Ambassador Margenthou's Story, New York, 1918.

إستنتاج

امتدّت الدولة العثمانية لفترة زمنية طويلة، تجاوزت القرون الستّة، حكم خلالها سبعة وثلاثين سلطاناً، وعاصرت تطورات دولية وعالمية خطيرة على كافة المستويات، بشكل لم تعرفه أيّ دولة إسلامية من قبل، فهي التي عاشت الاختلافات الدينية والحروب المذهبية الكبرى، وظهور القوميات في أوروبا، وهي التي مهّدت للعصور الحديثة بفتح القسطنطينية، وعاصرت الكشوف الجغرافية، وتأسيس المذهب البروتستانتي، والحروب الدينية التي ترتبت على ذلك، وظهور روسيا كقوّة صاعدة مع بطرس الأكبر وكاترين الثانية، وحرب الاستقلال الأمريكية وظهورها كدولة مستقلة، وقيام الثورة الفرنسية، وانتشار الأفكار القومية، وبدايات الموجات الاستعمارية. وكان آخر الأحداث الكبرى التي عاشتها الدولة العثمانية، الحرب العالمية الأولى. ولذا فإنّ سلوك الدولة العثمانية تجاه أهل الذمّة لم يأخذ نمطاً

ثابتاً موحّداً، وإنما تعدّدت اتجاهاته في مواجهة مشكلة تنظيم الجماعات المكوّنة لها، وفقاً للظروف التاريخية والموضوعية التي مرّت بها. واتّبعت الدولة عدة سياسات تجاه أهل الذمّة منها:

- التسامح تجاه أهل البلدان المفتوحة، فلم يعرف عن العثمانيين أيّة ممارسة إكراهية لتحويل الناس عن دينهم، على الرغم من أنّهم كانوا متعصّبين لدينهم الذي يمثّل أهم وأعظم قيمة في حياتهم. ويقول "أندى كلو":"إنَّ براعة العثمانيين تمثّلت في حكمهم بالاعتدال والانصاف؛ ومساعدة عامل التسامح الديني قبلت الشعوب بسيطرة الأتراك من دون صعوبة".

وقال "دونالد كواترات":"هذا لا يعني أنّ رعايا الدولة من مسيحيين ويهود لم يُضطهدوا من حين إلى آخر، على الرغم من مبدأ التسامح الثابت الذي أصرّت الدولة على التقيّد به، ولكن هذه الحالات كانت فردية من قبل بعض

الولاة أو الحكّام المحليين، فهؤلاء بشر يصيبون ويخطئون، ولكن هذا الاضطهاد كان يعاقب عليه عندما يصل إلى مسامع الحكام في استنبول[1]. والحقّ أنّ مبدأ التسامح العام بقي لعدة قرون بحكم العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع العثماني، بيد أنّ الشقاق بدأ يذرّ قرنه في السنوات الأخيرة من حياة الدولة. ولعلّه ليس من أبواب الصدف أنّ هذه السنوات هي التي تدخل أهل الغرب فيها في شؤون أهل الذمّة، فأفسدوهم مع الدولة، وفي ما بينهم. فلم يكن التعايش بين أهل الذمّة لحظة عابرة من تاريخ هذه الأقليات، وهكذا فتدخل الدول الأوروبية في شؤون أهل الذمّة لم يفسد العلاقة في ما بينها، وبينها وبين الدولة العثمانية، إنّما أدّى إلى تمزيق وحدة الدولة ، وكان من أهمّ أسباب سقوطها. فلقد أدرك الأوروبيين أنّ إحياء العصبية والقومية والوطنية والشعوبية هي أقصر طريق إلى تفتيت الدولة،

1 -راجع بهذا الخصوص، فاضل بيات:"بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة"، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ثلاثة أجزاء.

واعتمدت أوروبا في ذلك على أهل الذمّة المنتشرين في كل ناحية. ولتحقيق ذلك، عمد أبناء أهل الذمّة إلى إنشاء جمعيات أدبية وعلمية في ظاهرها، بينما تسعى إلى إحياء النعرة العصبية والطائفية لتفتيت الدولة من الداخل.

الفصل الثاني

النصارى في العهد العثماني

1- نظرة الحكم العثماني إلى النصارى.

2- أسباب تدهور العلاقات بين الدولة العثمانية والنصارى.

3- استنتاج.

النصارى في العهد العثماني

تفاوتت آراء الباحثين والمؤرخين حول علاقة الدولة العثمانية لرعاياها من غير المسلمين، وخصوصًا النصارى، فالبعض إتهم الدولة العثمانية بأنها عاملت رعاياها من غير المسلمين كالمواشي، وكأرقام لدفع الجزية، فيما ذهب البعض إلى القول أن الدولة العثمانية عاملتهم معاملة متساوية مع المسلمين.

لذلك التزم العثمانيون تعاليم الإسلام في ما يتعلق بغير المسلمين الذين كانوا يعيشون داخل الأراضي العثمانية، فهذه القواعد الشرعية التي كان معمولاً بها من قبل العثمانيين، كانت تطلق كلمة "الذميّين" على غير المسلمين الذين يعيشون تحت حكم الدولة، ويعقدون صلحاً معها، ولم يكن هناك أي تفريق بينهم لا في اللغة ولا في اللون ولا في القومية.

وإلى جانب هذه الأحكام الشرعية الخاصة بهم، كانت أرواحهم وأعراضهم وأموالهم في حماية الدولة

العثمانية، كالرعايا المسلمين، حتى إن فقراءهم كانوا يستفيدون من الخدمات الاجتماعية، ويوظفون في المصالح الحكومية عدا بعض الاستثناءات؛ وكانت العناية تشمل موتاهم وقبورهم، فالمسلم والذمّي يعاملان معاملة واحدة في الدعاوى القضائية، فالكنائس والمعابد في استنبول هي خير دليل على تسامح الدولة مع أهل الذمّة.

واتفق كل المختصين في التاريخ العثماني من مستشرقين وعرب وعثمانيين على تقويم أوضاع أهل الذمّة، وعلى الاعتراف بما كان لنظام الملل العثماني، الذي بدأ عملياً مع فتح القسطنطينية ، من آثار إيجابية على أهل الذمّة، واندماجهم الفعلي في جسم الأمة العثمانية، مع الاحتفاظ بكياناتهم الدينية وقوانينهم الخاصة. ومنح نظام الملل أهل الكتاب حقوقاً مدنية ودينية، وجعل لهم سلطة سياسية لم يتمتعوا بها قبل الفتح وفي ظل الدولة البيزنطية نفسها، ويعترف بذلك كل المستشرقين على اختلاف نزعاتهم وميولهم. ونشير في

هذا الصدد إلى أن أوضاع الملل الاقتصادية، لم تكن أقلّ جودة من أوضاعهم الأخرى، بل أفضل مما كانت عليه سابقاً. فبينما كان بعض المسيحيين واليهود يقيمون في المدن ويختصّون بالتجارة والحرف والمهن، كان البعض الآخر يحتل مراكز نافذة في الحياة السياسية، ويؤدّي دوراً جوهرياً في الدولة،كصرافي القسطنطينية الأرمن ، وصرافي بغداد اليهود، وعائلات الفنار اليونانية، التي كانت تقوم بأعمال الترجمة في المفاوضات الأجنبية[1]. وهكذا نرى أنَّه، ولأول مرة في التاريخ، تسمح دولة إسلامية أن يحكم المسيحيون أنفسهم، كما حصل في إمارات الفلاش والبغدان ومملكة ترانسلفانية وجمهورية دوبرنديك[2]؛ فكلّ هذه الولايات والإمارات كانت تابعة للدولة، وتعد من ديار الإسلام، ومع ذلك فروح السماحة التي عرف بها للإسلام، جعلت من نظام الملل مثالاً فريداً لنظام تعددي، تعجز الأنظمة العلمانية اليوم القائمة

---

1 - قيس جواد العزاوي: مرجع سابق، ص 85- 86.

2 - ألبرت حور اني: مرجع سابق، ص51.

على ما يسمونه بالديمقراطية الدستورية، أن تلحق به، فتعامل السلطان مع رعاياه كان ينبع من طبيعة نظام الملل العثماني، الذي قسّم سكان الدولة إلى مسلمين يدفعون الزكاة ورعايا من غير المسلمين يدفعون الجزية[1].

تلك كانت أوضاع أهل الذمّةفي إطار نظام الملل العثماني، وقد استمرّت إلى أن حدث ما يعكّر صفوها بفعل عوامل خارجية، وذلك عندما بدأت الدول الأوروبية تتلاعب بأهل الذمّة، بحجة الضغط على الدولة، بغية الحصول على حقوقها على حد قولها، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعطي أهل الذمّة ما يتوجب عليها، بينما الدول الأوروبية تمارس أبشع أنواع القتل والتعذيب والتنكيل لمخالفيها في الدين.

1 -مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697- 1861، بيروت معهد الإنماء العربي، ط2، 1984، ص 285.

ومصطلح "أهل الملل" أو"أهل الذمّة" لا يحمل أي دلالة عنصرية أو متحيزة خاصة، إذا علمنا أن المسلمين أنفسهم يطلق عليهم أهل الملة الإسلامية. ولقد وصفت الدولة العثمانية بأنها دولة عالمية، كونها تضم أنماطاً متعددة من الشعوب والأقوام والثقافات والأديان والمذاهب واللغات. وعلى الرغم من هذا التعدد الهائل كان الجميع يعيشون في سلام ووئام، ولم يكن ذلك إلا بسبب قدرة مؤسسات الدولة العثمانية على التعامل مع هذا التعدد والتنوع بفعالية وكفاءة. ويشير "روبير مانتران" إلى هذا الأمر في قوله:"فالسلاطين العثمانيون لا يبدو البتة أنّهم برابرة بلا مبادئ، وانضواء الأعيان والوجهاء البيزنطيين تحت راية العثمانيين وغياب القهر واضطهاد المسيحيين شاهدان على تعايش معين"[1].

1 -روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ج1، ص12.

نظرة الحكم العثماني إلى النصارى

تعود صلة العثمانيين بالكنيسة إلى الفتح الإسلامي للقسطنطينية، فالسلطان محمد الفاتح عقب فتحه للقسطنطينية، أمر بإجراء انتخابات لاختيار بطريرك جديد. فاجتمع رؤساء الكنيسة والرهبان واختاروا بطريركاً لهم. وقد تمّ هذا الانتخاب وفق أنظمتهم وطرقهم الخاصة. واتخذ البطريرك الجديد لقباً كهنوتياً هو "أجناديوس"، ومنحه الفاتح، الحق في إدارة شؤون المسيحيين روحياً ومذهبياً. والواقع أن السلطان محمد لم يكتف بإعطاء "أجناديوس" هذه السلطة، بل منحه لقب "رأس الملة"، وهو يعني الرياسة المدنية أو إدارة الشؤون الحياتية للمسيحيين، وبهذه الصورة جعل السلطان محمد الفاتح هذا البطريرك مسؤولاً عن جميع شؤون إخوانه في الديانة[1].

1 -ثريا شاهين: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة محمد حرب، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1997، ص 25.

وبهذه الصورة اتسعت صلاحيات بطريرك المسيحيين في القسطنطينية، واعترفت به السلطات الرسمية العثمانية على أنه كيان ديني مستقل. واتسعت هذه الصلاحيات إلى الحد الذي تجاوزت به نطاق الكنيسة، إذْ أصبح هذا البطريرك رئيساً للأرثوذكس داخل الكنيسة وخارجها، وهو صاحب السلطة المطلقة على جماعته، بعد أن دعمته الدولة العثمانية وأيَّدته، وذهبت إلى أبعد من هذا الأمر فجعلت منصب البطريرك، مساوياً تماماً لمنصب الوزير في الوزارة العثمانية، الذي هو على جانب كبير من الأهمية، وبهذا أصبح البطريرك مرجعاً للأرثوذكس، ليس في مسائلهم الدينية فقط، بل وفي شؤونهم الحقوقية والجزائية، وأصبح بالفعل صاحب السلطة المطلقة والمرجع الأول في جميع شؤون الملة ومسائلها. وكان تحت رياسة هذا البطريرك "مجلس شعب" أيضاً. وفي إطار السلطة العثمانية، كان له حق التحدث في "الديوان" في أي وقت يشاء، وفي أي موضوع يراه ذا فائدة له ولأتباعه،

فهو رسمياً رئيس الجماعة المسيحية داخل الدولة العثمانية، وهذا يعني أنه كان يدافع عن حقوق الروم الدينية والمدنية في الدوائر الحكومية[1].

ويذكر أن البطريرك لم يكن موظفاً لدى الدولة العثمانية، ولكن كان رئيس ملّة دينية، لها احترامها من قبل السلطان، وله استقلالية قضائياً على أتباعه، ويدير جميع ممتلكات الكنيسة وأوقافها.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هؤلاء الذين يرمون العثمانيين المسلمين بتهمة اضطهاد المسيحيين، وإجبارهم على دخول الإسلام، مثلهم كمثل المجرم الذي يتحدث عن الشفقة والرحمة. ويكفي في هذا المجال أن نطَّلع على وصية السلطان محمد الفاتح لولده بايزيد الثاني، لنعرف مدى السماحة والإيمان لدى سلاطين الدولة العثمانية، فهم بعيدون عن هذه التهم والافتراءات التي وجهت إليهم، ومما جاء في الوصية:

1 -ثريّا شاهين: مرجع سابق، ص 26.

2-Bernard Lewis and Benjamin Braude: op.cit, p.117.

1. يا بني، إن نشر الإسلام في الأرض هو واجب الملوك، فأعمل على نشر دين الله حيثما استطعت.

2. يا بني، اجعل كلمة الدين فوق كل كلام، وإياك أن تغفل عن أي أمر من أمور الدين، وأبعد عنك الذين لا يهتمون بأمر الدين.

3. يا بني، قرّب العلماء منك، وأرفع من شأنهم، فإنهم ذخيرة الأمّة في الملمّات.

4. يا بني، حذارِ أن تغرّك كثرة الأموال والجنود، وإياك أن تخالف أمر الشريعة في أي شأن، واحرص على الدين فإنه سر انتصارنا[1].

وهكذا فدولة مثل الدولة العثمانية، وحكّامها الذين أوصوا أبناءهم بهذه التعاليم والمبادئ، فلا تنطبق عليها الصفات التي عرضناها، فهي أبعد ما تكون عن إجبار غير المسلمين على اعتناق الدين الإسلامي. وهناك أيضاً

---

1 -زياد أبو غنيمة: مرجع سابق، ص 23.

وصية السلطان عثمان لابنه أورخان وهي شبيهة إلى حد كبير بهذه الوصية[1].

والدولة العثمانية، هي دولة رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً، لذلك فإن تعاليم الإسلام لا تعرف التفاضل بين أبناء آدم على أساس الجنس أو العرق، فالكل من أصلٍ واحد، ولا تفاضل بينهم إلا بالعمل الصالح، والتقوى، والدليل قوله **تعالى:**"يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل، لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير"[2].

وعندما شاهد المسيحيون ولمسوا بالفعل سماحة العثمانيين وعدلهم في معاملة رعاياهم من غير المسلمين، سارع هؤلاء إلى الطلب من السلاطين، دخول العثمانيين بلادهم، وتخليصهم من الظلم الذي كانوا يرزحون تحته من إخوانهم في الدين أي من المذاهب

---

1 -جمال عبد الهادي محمد ووفاء محمد رفعت وعلي أحمد: صفحات من تاريخ الدولة العثمانية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص 9.

2 - القرآن الكريم: {سورة الحجرات، آية 13}.

الأخرى. وبعد أن فتح السلطان مراد الثاني سالونيك، جاءه وفد من مسيحي مدينة "يانيا"، وقال متحدث باسمهم :"جئنا نلتمس منكم العون، فلا تخيب رجاءنا"، فرد عليه السلطان: "وكيف أستطيع معاونتكم"، رد عليه رئيس الوفد:"يا مولاي إن أمراءنا يظلموننا، ويستخدموننا كالعبيد، ويغتصبون أموالنا ثم يسوقوننا للحرب". رد عليه السلطان:"وماذا أستطيع أن أفعل لكم، إن هذه مشكلة بينكم وبين أمرائكم"، رد رئيس الوفد:"نحن أيها السلطان لسنا بمسلمين، بل نحن نصارى، ولكننا سمعنا كثيراً عن عدالة المسلمين، وأنهم لا يظلمون الرعية، ولا يُكرهون أحداً على اعتناق دينهم، وإن لكل ذي حق حقه لديهم... لقد سمعنا هذا من السياح، ومن التجار الذين زاروا مملكتكم، لذا فإننا نرجو أن تشملنا برعايتكم، وبعطفكم، وأن تحكموا بلدنا لتخلصونا من حكامنا الظالمين". فاستجاب السلطان لطلب أهل المدينة وأرسل جيشاً فتحها سنة 1431م[1].

1 -أورخان محمد علي: روائع من التاريخ العثماني، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر،

ومما يؤثر في هذا السياق ما أورده "توماس أرنولد" في كتابه "الدعوة إلى الإسلام"، عندما كانت صربيا محاصرة من قبل الدولة العثمانية. قام "جورج برانكوفتش" القائد الصربي الأرثوذكسي، بإرسال وفدين، واحد إلى السلطان العثماني، وآخر إلى ملك المجر الكاثوليكي. وكان الوفدان يحملان سؤالاً واحداً: ماذا تصنع لو دخلت بلادي تحت حكمكم؟؟ كان جواب المجر، نؤسس للعقيدة الرومانية الكاثوليكية"، ووجه نفس السؤال إلى السلطان العثماني، ماذا تصنع لديننا لو انتصرت؟؟ فأجاب السلطان، أقيم كنيسة إلى جانب كل مسجد، وأعطِ الحرية لكل فرد ليصلي في أيهما شاء"[1].

وإنّ ما أورده أورخان محمد علي عن معاملة الدولة العثمانية لأهل الذمّة المسيحيين هو لمفخرةٌ حقّاً. فقد

2007، ص 35- 36.

1 -توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام بحث من تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1947، ط2، ص 169-170.

أمر السلطان محمد الفاتح ببناء مسجد في استنبول، وكلّف أحد المعماريين الروم، واسمه"اسبلانتي" ببنائه، وطلب منه أن تكون الأعمدة من المرمر، ومرتفعة تظهر ضخامة المسجد، ولكن لسبب ما قطع هذا المعماري الأعمدة وجعلها قصيرة، فغضب السلطان، وأمر بقطع يديه، لم يسكت المعماري عن هذا الظلم، بل رفع دعوى أمام القاضي "صاري خضر جلبي"، الذي أصدر حكماً بقطع يد السلطان؛ ذُهل المعماري من هذا الحكم، وطلب من القاضي أنه يتنازل عن الدعوى، وأن يحكم له بتعويض مالي، وبالفعل حكم القاضي له بعشر قطع نقدية عن كل يوم طوال حياته، لكن السلطان قرر أن يعطيه عشرين قطعة[1].

ولعلّ خير مثال عن تعامل الدولة العثمانية مع أهل الذمّة المسيحيين، الخبر الذي أوردته جريدة ثمرات الفنون:"في بيت المقدس كنائس ومدارس وأديرة لا عد

1 -أورخان محمد علي: مرجع سابق، ص 49- 51.

لها، وأغلب هذه الأديرة صدرت الفرمانات الشاهانية بمنحها امتيازات خاصة وصفات استثنائية، كإعفائها من دفع الضرائب والرسوم، وليس في تلك المدينة ما يعيق القساوسة من دق نواقيسهم في أي وقت، ويطوفون بالشوارع متى شاؤوا على شكل موكب لمناسبة حفلة مذهبية أو ما ماثلها. وكان رجال الأمن يقومون بإيقاف العربات والجمال عن السير في تلك الطرقات، وإذا كانت المناسبة الدينية مهمة جداً، جعلت الحكومة صفوفاً من العساكر على حافتي الطريق زيادة في رونق الاحتفال ومبالغة في بهجته. وقد يكون الاحتفال لتشييع جنازة، فيتقدم الموكب قسٌّ يحمل صليباً، ويتبعه رجال الإكليروس بملابسهم المعتادة في مثل هذه الظروف، ويبقى سائراً على هذا المثال في طرقات، أغلب القاطنين بها من المسلمين؛ والحق يُقال إنّ هؤلاء كلما مرت عليهم حفلة يتظاهرون بمظهر الاحترام. وأثناء احتفال الكنائس بأي مناسبة كانت الدولة العثمانية تعمل على السهر على راحة هؤلاء، فترسل لهم عساكر للمحافظة

على الأمن العام. هذا ولا يخفى على أحد أن العساكر العثمانيين عن بكرة أبيهم مسلمون، فهل في هذا الواقع شيءٌ من التعصب الذي يتهم الغربيون به المسلمين، ويظهرونهم بواسطته كأقوام متوحشة متأهبة لاغتيال الأمم الغربية. وأين التعصّب في البلاد العثمانية إذا كان الجندي ملزماً بأداء السلام العسكري لرجال الدين المسيحيين، كما يؤديه لقائده أو لحاكم مدينته! ألم تكن البضائع الواردة باسم القسيسين معفاة من رسوم الجمارك؟ ألم تكن من عادة المسيحيين أن يجعلوا فوق قباب منازلهم وأماكنهم المذهبية صلباناً كبيرة جداً"؟ وتتابع الجريدة :"فليتأمل المنصف في هذه التسهيلات التي يسميها المغرضون بغضاً دينياً ومصادرة للحرية"[1].

إن الدولة العثمانية لا تقبل نظام الطبقات في المجتمع، فلا يمكن تصنيفه أو تقسيم شرائحه إلى رعايا عنصريين، وقوميين، ومتدينين، أو تصنيفه حسب

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1096، 13 ربيع الثاني 1314هـ/ 9 أيلول 1896م.

المذاهب الدينية، فالذميون رعايا عثمانيون متساوون في الحقوق، يتمتعون بجميع الحقوق والحريات التي كانت للمسلمين في جميع المجالات. وينقل "صبري خدمتلي" عن "أ. دي أكيجس" في تعريفه لاستنبول حيث يقول:"الجوامع، وكنائس اليهود، وكنائس الروم والكاثوليك والأرمن مكتظة وكأنها في سباق لنيل التفوق"[1]. فهو عندما يقول ذلك، إنما يؤكد أن لكل ملة مبادئها، والكل يتمتع بحريته الدينية في الدولة العثمانية.

لذلك ، لم يذبْ غير المسلمين بين المسلمين، بل استمروا في عيشهم، محافظين على أعرافهم ودياناتهم داخل الأراضي العثمانية، وتحت رعاية السلاطين. ذلك لأن العثمانيين إذا ما فتحوا بقعة من الأرض مأهولة بسكان مختلفين في دينهم وعرقهم وثقافتهم، أقاموا معهم عقد الذمّة، وأصبح هؤلاء "أهل ذمّة"، وبذلك

1 -صبري خدمتلي: مرجع سابق، ص 152.

يستطيعون هؤلاء الحفاظ على جميع شؤون ثقافتهم ومعاشهم واقتصادهم؛ ويحصل هؤلاء بموجب ذلك العقد، على نظام، حقوقي فصَّله الفقهاء المسلمون، حيث استطاعوا العيش جنباً إلى جنب مع المسلمين، محافظين على دينهم وقيمهم الثقافية مئات السنين.

ونظام الملة هو التنظيم الذي ينظم شؤون غير المسلمين في الدولة، وذلك بمنحهم حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم الدينيين، وحق ممارسة شؤونهم الخاصة في التعليم، والقضاء، والضرائب تحت إشراف هؤلاء الرؤساء؛ وكانت كل مجموعة من غير المسلمين تمثل طائفة مستقلة يتحدَّد وضعها ووضع المنتسبين إليها وفقاً لانتمائهم الديني، وتمثّل هذه المؤسّسة مؤسّسة وسيطة بين الدولة وأهل الملل المختلفة فيها، بحيث يقوم رئيس كل ملة باستقبال "الفرمانات" والأوامر السلطانية، ويبلغها إلى أهل ملته، ويتابع أمر تنفيذها بينهم، وكان أفراد كل ملة يبلغون الدولة ما يريدون عبر رؤسائهم

الدينيين المنتخبين منهم، وذلك بموافقة سلطانية معلنة بفرمان خاص.[1]

ويقول :" محمد فريد بك" عن السلطان أورخان بعد فتحه أزميد:"ومما جذب إليه قلوب الأهالي، أنْ عاملهم باللين والرفق، ولم يعارضهم في إقامة شعائرهم الدينية، وأَذِنَ لمن يريد الهجرة أن يأخذ كافة حاجاته وبيع عقاراته مع تمام الحرية في إجراءاته"[2].

ومما يُروى عن السلطان "بايزيد الثاني" أنه كان رحب الصدر كريم الخلق مع رعاياه المسيحيين، يسمح لهم بالتردد على مجلسه بحرية كاملة. واشتهر مراد الثاني بعنايته في تحقيق العدالة، وإصلاح المفاسد التي سادت عهد الأباطرة الإغريق، وعاقب، من غير هوادة، أي موظف من موظفيه استبدّ برعاياه.[3]

---

1 -كمال السعيد حبيب: مرجع سابق، ص 322.

2 -محمد فريد بك المحامي: مرجع سابق، ص 124.

3 -توماس أرنولد: مرجع سابق، ص 173.

ويذكر "توماس أرنولد" في موضع آخر، "أنّه لو تأملنا عدالتهم ونزاهتهم وسائر فضائلهم الخلقية، لخجلنا من جحودنا، سواء في عبادتنا أو تراحمنا من جورنا وتعسفنا وإفراطنا، فلا ريب إنّهم سيقيمون الحجة علينا، ولا شك أنّ تقواهم وأعمال الرحمة فيهم، كانت الأسباب الرئيسية لنمو الدعوة المحمديَّة"[1].

وكانت الجزية تفرض على غير المسلمين مقابل حمايتهم والدفاع عنهم، وتسقط عمّن يؤدّي خدمات خاصة للدولة، كالأطباء مثلاً[2]؛ ولا يؤدّي الجزية القساوسة ورجال الدين من غير المسلمين، كما لا يؤدّيها العاجزون عن حمل السلاح، كالأطفال والنساء والعجزة وكبار السن. وقد ورد العديد من الفرمانات التي تعفي أماكن العبادة والفقراء والأرامل من دفع الضرائب :"بموجب فرمان صادر عن البادشاه بخصوص إعفاء

---

1 - توماس أرنولد: مرجع سابق، ص 152.

2 -هاملتون جب وهارولد بودُن: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دار المعارف، 1970، ج2، ص 468.

المكاتب والجوامع وأماكن العبادة بمختلف أصنافها وتبعيتها والمستشفيات، وما إلى ذلك من المباني الخيرية، عن دفع الضرائب"[1]. وورد في فرمان آخر، وتمّ منح امتيازات من طرف الدولة، إعفاء الأديرة والكنائس وكل المؤسسات الخيرية الوقفية ودور الأيتام والأرامل ومنازل الرهبان والمكاتب، وغيرها من المؤسسات الخيرية من دفع الضرائب"[2].

وكانت الكنائس والأديرة والبطاركة ورجال الدين يتمتعون بالحرية الكاملة والاستقلال التام في ترتيب التنظيمات الكنسية والجماعات الدينية للمسيحيين الذين يرأسوهم؛ والحقّ أنّ السلطات العثمانية لم تتدخل كذلك في مدارس أهل الذمّةالتي عاشت في كنفها، ولا في برامجها التعليمية- باستثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر- وفي ظل القوانين العثمانية كانت الجماعات الدينية من أهل الذمّة داخل

1- B.O.A: ŞD, 402/20-2.

2- B.O.A: ŞD, 2308/17-5

الدولة، تستطيع إنشاء المدارس على درجاتها بحسب النظم التعليمية السائدة. وكانت هذه المدارس عادة تُقام في مبانٍ ملحقة بالكنائس، ويقوم القساوسة بأداء العملية التعليمية في المدارس المسيحية، مثلما كان المشايخ من علماء المسلمين يقومون بالتعليم في المدارس الدينية الإسلامية[1].

وعندما افتتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، أعطى أهالي "غلاطة"، وهو أحد أحياء القسطنطينية، عهداً على جميع ممتلكاتهم وحرياتهم الشخصية والدينية وممّا جاء في العهد:"هذا عهد ذمي غلاطية، عاهدهم أبو الفتح السلطان "محمد خان" لما فتح القسطنطينية:"أنا السلطان محمد خان ابن السلطان مراد، أقسم بالله خالق السموات والأرض، وبحق روح حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم الطاهرة المنورة، وبحق المصاحف، وبحق روح جدي، وبحق روح

1 -ثريا شاهين: مرجع سابق، ص 26- 27.

أبي، وبحق حياتي، وبحق حياة أولادي، وبحق السيف الذي أحمله، إنْ أرسل أهل غلاطية مفتاح القلعة المذكورة، طلباً للسلم إلى عتبتي العالية، معلنين الطاعة والانقياد لي، فإنّني:

1- قبلت أن يقيموا عباداتهم (طقوسهم) وأركانهم على الوجه الجاري بحسب الأسلوب القديم لعاداتهم وأركانها، وأنْ لا أهاجمهم لهدم وتخريب قلعتهم.

2- وأمرت أن يُقرّ في أيديهم وأرزاقهم وأملاكهم ومخازنهم وبساتينهم وطواحينهم وسفنهم وقواربهم وعموم أمتعتهم ونسائهم وأولادهم وعبيدهم وإمائهم، ولا أتعرّض إلى شيء ولا أُكرههم على شيء في ذلك.

3- وعليهم أن يعملوا، وأن يسافروا براً وبحراً مثلما في سائر ممالكي، فلا يمنعهم ويزاحمهم إنسان، وأن يؤمنوا ويسلموا.

4- وأن أضع عليهم الخراج يؤدّونه عاماً بعد عام كغيرهم، وأن أرعاهم بنظري الشريف، فأحميهم مثل ممالكي الأخرى.

5- وأن تكون كنائسهم ملك أيديهم، ويقروا حسب طقوسهم، وأن لا أستولي على كنيسة لهم لأجعلها مسجداً.

6- وأمرت أن لا يؤخذ ولد للجيش الجديد (الإنكشاري)، ولا يجبر كافر على الدخول إلى الإسلام ، بغير رضاه، وأن ينصّبوا من بينهم من يختارونه صاحباً (راعياً) لمصالحهم[1].

وبعد فتح البوسنة من قبل السلطان "محمد الثاني"، أعطى لأهلها فرماناً أمنهم فيه على حياتهم، وأملاكهم وعبادتهم، وممّا جاء فيه:"أنا السلطان محمد خان، بكل حواسي ومداركي، وبموجب فرمان الهمايوني، أمنح مزيد العناية والحقوق لرهبنة البوسنة، ولا يمكن

1 -أحمد آق كوندز: الوثائق تنطق بالحقائق، مرجع سابق، ص 223.

لأيّ كان مزاحمتهم أو منعهم، ولا يسمح لمن يتوقف بممالكنا أو لمن يأتي بطريقة غير شرعية ويخلّ بالأمن العام؛ على العكس نحرص ألاّ يشعر من يسكن ممالكنا أو يحلّ بها بالخوف، ولا يمكن لأي طرف سواء من المتمكنين من الكنائس أو حتى من طرف حضرتي شخصياً ووزرائي ورعيتي ومن الذين بمملكتي، التدخل والتعرّض وتعذيب هؤلاء الذين وقع ذكرهم أعلاه. أقسم باليمين وبحق السموات السبع وبحق علو رسولنا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم، وبحق السبعة مصاحف، وحق المئة والأربعة وعشرين نبيّاً، وبحق السيف الذي أحمله، ألاّ يخالف أيّ فرد هذا المكتوب تحت أي ضغط، وما دام هؤلاء مطيعين لأمري"[1].

ولا ننسى الفرمان الذي منحه محمد الفاتح لنصارى القدس، قبل فتحها من قِبل السلطان سليم الأول بحوالي سبعين سنة. وقد منحهم الفاتح هذا الفرمان بناءً

1- B.O.A: A.DVN, DVE. D,14/2. (أنظر الملحق رقم 3)

لطلب بطريرك القدس بعد أن تم للفاتح فتح القسطنطينية عام 1453م[1].

ومما دفع البطريرك إلى الطلب من قِبل الفاتح منحهم هذا الفرمان، حتى قبول دخول الدولة العثمانية بلاد الشام، وتحديدًا القدس، بإعتقادي ثلاثة أمور:

1- سماحة وعدل الدولة العثمانية مع جميع رعاياها مسلمين وغير مسلمين.

2- من أجل السماح للمسيحيين بالذهاب إلى القدس لأداء مناسك الحج.

3- تصنيف الدولة العثمانية من كبار الدول العالمية، فكان من المتوقع أن يخطب ودّها الجميع القاصي والداني.

كما أمَّنهم السلطان على أرواحهم وممتلاكتهم وكنائسهم.

1- B.O.A: A.DVNS.KLS.d-8/6. (أنظر الملحق رقم 4)

وبعد فتح القدس من قِبل السلطان سليم الأول سنة 1516م جاءه وفد من الرهبان والقساوسة الأرمن والأرثوذكس يطلبون من السلطان أن يأمنهم علىأرواحهم وممتلاكتهم وحريتهم الدينية، فقد منحهم السلطان سليم هذا الفرمان الذي كفل فيه عباداتهم وحريتهم الدينية وأمَّنهم على كنائسهم[1].

والتاريخ خير شاهد على التزام سلاطين آل عثمان الذين أعقبوا "محمد الفاتح"، بكل الامتيازات التي منحها السلطان للنصارى ، بل إن امتيازات المسيحيين في الدولة العثمانية، قد زادت بسبب الظروف السياسية، ونتيجة لبعض الضغوط الخارجية، حتى وصل الأمر بأن أصبحت البطريركية "دولة داخل دولة". وبتعبير آخر إن البطريرك وأعوانه لم يكتفوا بالحفاظ على كيان الكنيسة وكيانهم فقط، بل أصبح مدى النفوذ والسلطة اللذين يتمتعون بهما في ظل الحكم العثماني المسلم

1- B.O.A: A.DVNS.KLS.d-8/7. (أنظر الملحق رقم 2)

أكبر بكثير جداً ممّا تمتّعوا به في ظل أعظم عهود بيزنطية المسيحية قوة. وقام البطريرك داخل الدولة العثمانية المسلمة بدور أكثر أهمية من عهد الدولة البيزنطية، وهي مسيحية، ولم يكن ذلك إلا بفضل الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للكنيسة وأتباعها. وقد شهد الغربيون على هذا الأمر، واعترفوا به[1].

وطُبع النصارى في الدولة العثمانية، بطابع عثماني، فأخذ الرهبان والقساوسة في كثير من الأماكن يتزيون بزي الأتراك، ويقرأون كافة أدعيتهم وترانيمهم الدينية الأخرى عدا الإنجيل باللغة التركية[2].

وعُرفت الدولة العثمانية بالعدالة والتسامح مع رعاياها من غير المسلمين أيام السلم والحرب، فبعد انتهاء الحرب البلقانية الأولى والثانية 1912م- 1913م،

---

1 -ثريا شاهين: مرجع سابق، ص 27.

2 -إكمال الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعيداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي، استنبول، 1999، ج1، ص 164.

وبعد عودة الدولة العثمانية إلى الأراضي التي سُلبت منها في الحرب الأولى، أصدرت الدولة فرماناً بضرورة إرجاع جميع الأراضي إلى غير المسلمين :"إن القاعدة الإيجابية التي تطلب إجراؤها واتخاذها هي بإجرائكم معاملة كبيرة للمحافظة على حقوق دولتنا وعلى حقوق رعاياها في الأراضي"[1]. وحتى بناء الكنائس كانت تنشأ بفرمان من الدولة العثمانية،[2] وتُمنح تراخيصها بناءً على طلب الأهالي، مرفقة بالخرائط التي تبيّن المساحة المنوي تشييدها:"قرار صادر عن مقام الصدارة العظمى بتاريخ 18 رمضان 1331هـ، الصدر الأعظم، ومعه نظارة المالية ونظارة المذاهب والعدل، يوافقون على إقامة كنيسة بحارة نعمة الله الواقعة في مدينة أورفة. وتبلغ مساحة الكنيسة الإجمالية 980 متراً مربعاً، وفي الوثيقة

1- B.O.A: A.MTZ (04): 16/55

2- B.O.A:A.MTZ (04): 16/18

تفصيلات لجميع المقاسات طولاً وعرضاً والطوابق وحتى النوافذ".[1]

وقد اتهم بعض المؤرخين والباحثين على الدولة العثمانية بأنَّها لم تكن تسمح ببناء الكنائس في الأحياء الإسلامية، وهذه الوثيقة هي أكبر دليل على أن الدولة العثمانية كانت تتعامل مع أهل الذمّة سواسية مع المسلمين:"طلب من الملة البروتستانتية بخصوص توسيع الكنيسة التي هي بالقرب من الجامع والمقبرة الإسلامية، فقد تقرّر أن تقام الكنيسة"[2]. وذهبت الدولة العثمانية إلى أبعد من ذلك، عندما أمرت مُتصرّف القدس بإعطاء أرض للملة الكاثوليكية لإقامة كنيسة لهم[3]. وتكفّلت ببناء الكنائس للمسيحيين[4]. واهتمّت الدولة العثمانية بالفقراء من المسيحيين والمسلمين على السواء:"سيتم افتتاح الإصلاحية المخصصة للإناث "بروستجوك"

1- B.O.A: I.AZN: 113/20-2.

2- B.O.A:I. ŞD,49/2728-1.

3- B.O.A:DH.ID, 14-2/24-2.

4- B.O.A:BEO, 1189/89137.

وقبول إناث المسلمين والمسيحيين وكل أصناف تبعية الدولة العثمانية على حد سواء"[1]. وحتى بناء المستشفيات للملة المسيحية، كان يتمّ بطلب يقدّم من الدولة للحصول على موافقة من أجل بنائها:"بأمر من الباب العالي يسمح للمارونيين بالقدس الشريف بإنشاء مستشفى بالقرب من دير مار يعقوب التابع لهم"[2].

ولم تكن الدولة العثمانية تسمح للمسلمين، باعتبارهم مسلمين من دين الدولة، بالاعتداء على أرض تابعة لأيّ ملة:"قرار بموجب فرمان سلطاني، يجب تسليم المدرسة والجامع القريب من مبنى صلاح الدين القائم في مبنى أو موقع كنيسة مريم عليها السلام بالقدس الشريف إلى الطائفة اللاتينية لتحويلها إلى كنيسة، كما كانت عليه قبل فتح القدس من طرف "صلاح الدين الأيوبي". ومنذ أن تم فتح القدس، وبموجب قرار، تمّ تحويل هذا المبنى إلى جامع ومدرسة، ووُضعت

1- B.O.A:C.MF,131/6542.

2- B.O.A:A.DVN.NMH, 6/1.

تحت إدارة عائلة أبو اللطف جَداً عن أب عن ابن وذلك بما ينص عليه الشرع"[1]. وسمحت الدولة العثمانية للطوائف المسيحية باستيراد جميع المواد للكنائس والمدارس والمكاتب والمؤسسات الخيرية، من دون دفع رسوم جمركية عليها:"على غرار ما يتمتع به الأجانب المقيمون بتراب الإمبراطورية العثمانية، من إعفائهم من دفع معلوم الجمارك عن المواد والأشياء التي يتم جلبها لصالح أماكن العبادة والتعليم وغيرها من المنشآت الخيرية، على غرار ذلك، وقع إعفاء ما يجلب من الأشياء للمكاتب ومسافر خانة والمستشفى التابعة للكنائس الأرثوذكسية"[2].وكان يتم إعفاء الكنائس ورجال الدين من دفع الضرائب:"هذا الفرمان صادر خلال جلوس الهمايوني، ويقرّ بإعفاء كنائس وأديرة رهبنة ملة الروم بالبوسنة وكل الأراضي والبساتين التابعة لهم، من مختلف الضرائب، وأيضاً على غرار سائر الملل القاطنة

1- B.O.A:A.DVN,MHM,2/12.

2- B.O.A:BEO,2663/199707-1.

بالأراضي العثمانية يقر السلطان بحمايتهم وحماية عرضهم وممتلكاتهم"[1].

وبلغ حرص الدولة العثمانية على الطوائف المسيحية وأماكن عبادتها حداً لا يوصف، فمنعت السلطة المحلية من مداهمة الكنائس، باعتبارها أماكن عبادة، ولا يجوز تفتيشها، وعاملتها على غرار السفارات لتابعة للدول الأجنبية:"مراسلة صادرة عن الباب العالي إلى متصرف القدس ونائب يافا، على أثر شكاية أو عرض حال موجه من بطريرك الروم إلى الباب العالي، وذلك على أثر ما قام به متصرف القدس من تجاوزات تمثّلت في تفتيش الكنائس والأديرة المتواجدة بالقدس وتوابعها. ويرى الباب العالي أنّ هذه المؤسسات تحت تصرف وإمرة البطاركة، لذلك لا يجب تفتيشها أو التعدي عليها، إلا بأمر من السلطة العليا، وبأمر من مسؤولي المنطقة بالكف عن مثل هذه التجاوزات"[2].

1- B.O.A:MVL,312/53-2.

2- B.O.A:A.DVN,MHM,10/20.

وعلى الرغم من أن البطريرك لم يكن موظفاً لدى السلطان، إلا أن الأخير كان يخصّه، بمبالغ مالية، إما على شكل هبات أو كتعويض شهري على خدماته:"أعطى السلطان سبعين ألف قرش إلى بطريرك الروم كهبة منه"[1]. كما صدرت إرادة سنية بتخصيص خمسة آلاف قرش، راتباً شهرياً لحضرة بطريرك الروم السابق[2].

وكانت الدولة العثمانية حريصة على كنائس المسيحيين، وطلابهم وفقرائهم، حيث صدرت الإرادة السنية بأن يوزّع على بطريرك الروم مبلغاً وقدره سبعمائة وخمسون ليرة عثمانية، لتعمير ما هدمه الزلزال من كنائس[3]. كما أصدرت أمراً بقبول عشرين تلميذاً سنوياً من تلامذة الروم، لإدخالهم في المكاتب "الشاهنية" على نفقة الخزينة الخاصة السلطانية[4].

---

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1004، 2 شعبان 1312هـ/16 تشرين الثاني 1894.

2-جريدة ثمرات الفنون: العدد 1007، 12جمادى الآخر1312هـ/ 28تشرين الثاني1894م.

3-جريدة ثمرات الفنون: العدد 1009، 21جمادى الآخر1312هـ/ 12 كانون الأول 1894م.

4 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1042، 6 ربيع الأول 1313هـ/14 آب 1895م.

وإثر عودة القوات العثمانية إلى قضاء "قرق كليسيا" بعد الحرب البلقانية الثانية 1913م، طلبت السلطات العثمانية من الوالي إعادة جميع ممتلكات الأهالي إلى المسيحيين:"... إن أغراضاً وأموالاً قد خلّفها المهاجرون البلغار بسبب الحرب، واستلم عسكرنا أثمانها إثر بيعها، لذلك يطلب إلى متصرف القضاء إعادة الحق إلى أصحابه"[1].

وممّا يدعو إلى الدهشة، أنّ مقاومة اختلاف الدين لدى الشعب المسيحي المحلي، كانت محدودة للغاية، هذا الشعب ، كان ممتناً للحرية الدينية التي منحها لهم العثمانيون، والتي كانت مجهولة في أوروبا في ذلك العصر. وكانت الضرائب العثمانية، أقل بكثير من الضرائب البيزنطية، إذ لم يكن يجبى من المسيحيين سوى الضريبة الإسلامية التي تسمّى "الجزية" وفي مقابل ذلك، كان المسيحيون يعفون من الخدمة العسكرية قبل

1- B.O.A:HR. SYS, 1963/1

عصر التنظيمات. وعندما أقرّت التنظيمات العثمانية الخدمة العسكرية لجميع رعايا الدولة العثمانية وحدّدت تعويضاً يدفع عنه وهو "البدل العسكري" لمن لا يريد الخدمة، وأعفت فقراء المسيحيين من دفع هذا البدل[1].

ولم تتعرّض الدولة العثمانية لأملاك المسيحيين، فلم تمس مخزناً أو محلاً يخصهم في المدن، وكانت في المدن الكبيرة وبخاصة استنبول، جماعة من المسيحيين. لأغنياء الذين كانوا يعيشون في غاية الرفاهية، حتى إنّ أزواجهم كن يلبسن اللباس والزينة التي لا تختلف عن لباس وزينة الأميرات الأوروبيات، ولم ينظر إليهم العثمانيون نظرة سوء.

وكان المسيحيون من كبار التجّار وأصحاب السفن، والبنوك والمقاولين قد خصصت الدولة لهم حرساً من الإنكشارية لصيانة ممتلكاتهم. واحتل البنادقة جزيرة "ساقيز" لفترة قصيرة، فارتكبوا ظلماً شديداً إلى درجة أنه

1- B.O.A:A.DVN, 115/75.

عند عودة الإدارة العثمانية إلى هذه الجزيرة، استقبل شعبها العثمانيون بسرور كبير، وأقاموا الاحتفالات والأفراح. وممّا لا شك أن العثمانيين لم يحاولوا إزالة دين أو محو حضارة شعوب الأقطار التي فتحوها. ونظر المسيحيون في دعاواهم المدنية في محاكمتهم الكنسية بالنسبة إلى توزيع الميراث، إلى القانون الإسلامي[1].

وأزاء هذه الحريات والتقديمات التي منحتها الدولة العثمانية للكنيسة، كان من الطبيعي أن تكون مسؤوليتها أمام الدولة العثمانية بقدر الحريات والسلطات التي مُنحت لها بموجب هذا الامتياز؛ والبطريرك هو الرئيس الديني وفي الوقت نفسه، الرئيس الروحي لطائفته، والمسؤول الذي يجب على الدولة أن تخاطبه في ما يخصّ شؤون طائفته. ومن السهل جداً إدراك هذا بكل صراحة عند قراءة الفرمانات العثمانية المنظّمة لشؤون الكنيسة، فهي تنصّ على أنّه:"لا بدّ من النظر في كل

1 -يلماز أوزتونا: مرجع سابق، ص 468- 469.

أنواع الأمور والمسائل الخاصة بهم، بمعرفة البطريرك المذكور..." وهنا، نتوقف عند خاصية أخرى تسترعي الانتباه ، ألا وهي قَسَم البطريرك ووعده أمام السلطان:"على أن يظل مُخلصاً للسلطان، ينفذ قوانين الدولة العثمانية ويحترمها". وهذا القسم الذي يسمّى "يمين نامه" يتلوه البطريرك أمام السلطان، وينصّ على أنّه لن يخون الدولة العثمانية، وسيؤدي عمله على أتمّ وجه، ويكتب للدولة عن كل من تبدر منه خيانة للبلاد، سواء كان من رجال الدين أو من غيرهم[1].

وكانت معاملة الدولة العثمانية لأهل الذمّة رحيمة، فقد شهد على ذلك الأعداء قبل الأصدقاء، حيث زار وفد من الموارنة في لبنان البابا يشتكون إليه من سوء أوضاعهم، وبحسب ما ورد في جريدة ثمرات الفنون، كان رد البابا بما يلي:" أنتم بفضل هذا السلطان (يقصد

1 -ثريا شاهين: مرجع سابق، ص 28.

عبد الحميد) لفي أكثر حرية وسعة من سائر الإكليروس حتى ونحن في روما"[1].

وأثناء القحط الذي ضرب جبل لبنان في نهاية القرن التاسع، أرسلت الدولة العثمانية إلى أهل الجبل المواد الغذائية، من دون النظر إلى ملة هؤلاء، بل كان جل اهتمامها كونهم بشراً بالدرجة الأولى، ورعايا عثمانيين بالدرجة الثانية. فقام البطريرك الماروني بإرسال برقية شكر إلى الصدارة العظمى في 1 مارس 1871م وهذا نصها:"سيادة ولي نعمتنا البادشاه ذو شيم الكرام والرحيم والعطوف برعاياه بهدف رفع حالة اضطراب الفقراء، التي تسبّبت فيها بالجفاف الذي ضرب جبل لبنان هذه السنة، فقد تمّ استلام عشرة آلاف كيس من الحنطة التي أمر بتسليمها الباب العالي. ولإحسانكم وكرمكم فقد دعا لكم كلّ إنسان... فإنّ

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1395، 5 جمادى الثانية 1320هـ/26 آب 1902م

البطريرك يتقدّم للسلطان الأعظم والمليك الأفخم، يعترف بسلطتكم العلية ويدعو لكم بالخلود"[1].

وحتى إنَّ الدولة العثمانية لم تبخل على المسيحيين بتعليم دينهم:"قرّرت نظارة المعارف المصرية تعميم التعليم الديني في جميع المدارس الابتدائية، وبما أنّ الأقباط قد طلبوا أن يُعاملوا إسوة بالمسلمين، قرّرت نظارة المعارف أيضاً أن يعلّم أبناء الأقباط دينهم"[2]. وبعد عهد التنظيمات والسماح لغير المسلمين الانخراط بالمؤسسة العسكرية سمحت الدولة لهم بالدخول إلى المدارس الحربية[3].

وكان الشرع الإسلامي هو الذي يحكم تصرف السلطان أمام الرعية، فعندما كان يخطأ بعض السلاطين بحق أهل الذمّة، وأمام تنبيهه لأمر الشرع، كانوا يمتثلون للأوامر الإلهية؛ فهذا السلطان سليم الأول

1- B.O.A:I.DH, 630/43827

2 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1605، 11 صفر1325هـ/ 2 آذار1907م.

3 - جريدة ثمرات الفنون: العدد 95، 2 صفر1294هـ/ 3 شباط 1878م.

وبعد إتمام فتح بلاد الشام، واستتباب الأمن فيها، حاول بعض العناصر المسيحية تشويه صورة جميع المسيحيين،وإعطاء صورة للسلطان سليم بأنّ جميع أهل الذمّة هم من العناصر غير المنضبطة وغير الملتزمة، وهي تقطع اليد التي تمتد إليها. من خلال الإساءة إلى جميع المسيحيين، حيث أبت بعض النفوس الضعيفة إلا الإساءة لمن أحسن إليها، فقد حاولت هذه العناصر تعكير صفو العلاقة بين العثمانيين والمسيحيين بإثارة بعض الاضطرابات، فسبّبت بعض المتاعب للدولة. لذلك كانت ردة الفعل من قبل السلطان سليم، قوية ليس ضد العناصر غير المنضبطة فحسب، إنما "ذهب الصالح بعهد الطالح"، إذ قرّر تخيير أهل الذمّة بين أمرين إما الرحيل عن الممالك العثمانية أو الدخول في الإسلام، فما كان من شيخ الإسلام إلا أن تصدّى للسلطان قائلاً له:" ما داموا قد قبلوا أن يكونوا رعايا للدولة، فنحن مكلّفون بحماية أموالهم وأرواحهم وأعراضهم، مثلما

تحمي أموال وأعراض المسلمين"[1]، فما كان من السلطان إلا أن امتثل للشرع الإسلامي، وعدَّل عن فكرته.

وكان الإنسان في الدولة العثمانية معزّزاً ومكرّماً، بغض النظر عن دينه وعرقه ولونه، حتى الحيوان أخذ حقوقه في هذه الدولة، فقد احتوت القوانين الخاصة بالشؤون البلدية، والصادرة في عهد بايزيد الثاني في بداية القرن السادس عشر على الحكم القانوني الآتي:" لا يُستخدم الحمار المعوّق الساق في تأدية الأعمال، وينبغي الاهتمام الدائم بسيقان الخيول والبغال والحمير، ويجب أن لا تحمل أثقالاً فوق طاقتها، فهي دواب غير ناطقة ولا تستطيع الشكوى، ويجب تنفيذ هذه الأوامر جملة وتفصيلاً، ومن لا يلتزم بها يتعرّض، للحساب وهذه الحيوانات وغيرها خلقها الله سبحانه وتعالى، وكلّها مُنحت الحقوق من لدنه عز وجل، وهو اللطيف الخبير، وهذه الحقوق ثابتة شرعاً"[2].

---

1 -زياد أبو غنيمة: مرجع سابق، ص 46.

2 -أحمد آق كوندز: الوثائق تنطق بالحقائق، مرجع سابق، ص 220

لذلك من المستحيل لهذه الدولة التي راعت حقوق الحيوان، أن تبدي عدم احترامها لحقوق الإنسان، عدا بعض الأخطاء وحالات استغلال النفوذ، فهؤلاء الحكام بشر قد يصيبون وقد يخطئون، وكان الظلم إنْ وقع، يقع على المسلم والمسيحي معاً. وهذا يحدث من بعض العناصر غير المنضبطة. وللأسف فقد تمّ الترويج لهذه الأخبار من قبل بعض الباحثين والمؤرّخين، على أنّها السياسة العامة المُتّبعة من قبل الدولة العثمانية؛ والحقيقة هي عكس ذلك تماماً. وإنْ حصل بعض الظلم أو التجاوزات من والٍ أو متصرّف أو بعض الموظفين، كانت الدولة تتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها:"وردت إلى الباب العالي من سفارتي النمسا وروسيا، أنّه نتيجة للخلافات التي نشبت بين مسلمي ومسيحي "غوسينا"، قام القائمقام ورئيس المحكمة بتوقيف 15 شخصاً من المسيحيين، ولم يوقفوا أحداً من المسلمين، لذلك يأمر الباب العالي بعزل القائمقام ورئيس المحكمة"[1].

1- B.O.A: BEO, 2246/168408-1.

ولم تتردد الدولة من رفع الظلم عن أي مواطن عثماني، إن وصلت هذه المظلمة إلى مسامع السلطات العثمانية. فقد أورد الدكتور فاضل بيات في كتابه "بلاد الشام في الأحكام السلطانية" استنادًا إلى دفاتر المهمّة عدداً من هذه القصص، وممّا جاء في إحداها، أمر موجّه من الصدارة العظمى إلى والي الشام للقيام بالتحقيق في دعوى ذمي رفعها ضد الوزير السابق:"تقدّم الذمّي جرجس وهو من قضاء بيروت وحامل الفرمان السلطاني، بعريضة أبلغ فيها أنّ وزيري السابق مصطفى باشا، ألقى القبض عليه،وأخذ منه قسراً خمسة آلاف ذهباً وما يعادل ألفي من الملح والأرز لمخازنه، بحجّة أنّه يقوم ببيع الحبوب لطائفة الإفرنج، ولهذا أصبح يطالبه شرعاً بما مجموعه ستة آلاف ذهباً، وأمرت أن تقوم أنت (أي الوالي) إلى جانب قاضي الشام وأمير السنجق، بالنظر في أحوال المذكور وتستردّ له حقه الثابت بلا نقصان"[1].

---

1 - فاضل بيات: بلاد الشام في الأحكام السلطانية، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص183.

وأورد البيات عدد من الوثائق التي تصون حقّ المسيحيين واليهود والمسلمين، وممّا جاء في إحداها:"سبق أن تعرض بعض المسلمين واليهود في ولاية البحيرة إلى المداهمة، وسلبت أموالهم وأرزاقهم. وعند وصول حكمي الشريف إليك (أي للقاضي) أن تعرض إلى سدة سعادتي، وبالتفصيل وعلى وجه السرعة، ومن دون تأخير، وبالوجه الذي تحاط به وتطلع عليه، عمّن ارتكبوا المظالم والاعتداءات، وممّن قاموا بالإغارة على المسلمين واليهود"[1].

واتسمت العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام عموماً وفي طرابلس خصوصاً، وعبر تاريخهم الطويل، بأفضل العلاقات تقوم على الصداقة والألفة وحُسن الجوار. ويسجّل التاريخ بعض الملامح المشرفة عن تلك العلاقة الطيبة التي تجمع بين المسلمين والمسيحيين واليهود، فقد أمكن للمسيحيين التقاضي في المحكمة

1 -فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، تقديم خالد أرن، استنبول 2010، منظمة المؤتمر الإسلامي، أرسيكا، ص 64.

الشرعية في طرابلس، لمواجهة كبار الشخصيات النافذة بعيداً عن الهواجس الطائفية. وقد عثر في سجلات هذه المحكمة على عدد من الوثائق التي تبيّن ذلك، ومنها أنّ أحد السكان المسيحيين يقاضي مفتي طرابلس بشأن خلافه معه على بستان شجري في قرية عشاش*[1].

إن هذا النوع من القضايا المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية، يؤكّد واقعاً يرتكز على العيش الواحد البعيد عن القهر والإذلال والهواجس والعقد، الذي حاول البعض تصويره لتشويه صورة العلاقة بين أهل الذمّة والدولة العثمانية؛ فعندما يتجرأ مسيحي أن يرفع دعوى على مفتي المدينة أو الولاية، فذلك يدلّ على مدى تمتّع أهل الذمّة بالحرية التامة في عهد الدولة العثمانية، واحترام الدولة للإنسان من أي طائفة أو مذهب كان. إنّ إقامة الدعوى على مفتي المسلمين في

---

* قرية عشاش: هي قرية في شمال لبنان كانت تابعة لناحية الزاوية من أعمال طرابلس الشام

1 -سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، سجل رقم 11 سنة 1754- 1755، ص 132.

مدينة طرابلس في ظل الحكم العثماني، ومن قبل أحد السكان أو "الرعايا المسيحيين"، لم يكن أمراً عادياً، لكنّه حصل كما تفيد الوثائق التاريخية. ولكن اللافت للنظر أنّ خسارة المفتي لهذه الدعوى مرّت في السجلات كحدثٍ عادي، لم يتمّ تمييزه عن أيّة قضية أخرى. ولا شك أنّ لهذا الأمر دلالات ومعاني عميقة، أقلّها أنّ مناخ العيش الواحد والتسامح كان قوياً، وأن مناخ التحدي والانحياز كان غائباً، وإلاّ لما أقدم أحد السكان المسيحيين العاديين على مقاضاة مفتي طرابلس، والدفاع عن حقه أمام محكمتها الشرعية طلباً للعدالة.

وممّا يسجل عدالة الدولة العثمانية وتسامحها، قضية الحاج الأسعدي بطرابلس، الذي بنى مسجدًا على أنقاض أحد منازل المسيحيين في طرابلس،وهو"نعمة الله غريب"، وقد حكم قاضي طرابلس في العهد العثماني بعدم جواز الصلاة في المسجد، لأن البناء تعدّى على أملاك الغير، وخلاصة الواقعة:"إنّ علي باشا الأسعد بنى الجامع على أنقاض دار نعمة الله غريب من العائلات

الطرابلسية المسيحية، وقد تقدّم هؤلاء بشكوى من مجلس طرابلس بهذا الأمر، وتذكر مختلف المصادر التاريخية الفتوى الشهيرة للمفتي محمد كامل الزين، بعدم جواز الصلاة في هذا المسجد، لأنه مخالف للنصوص الشرعية"[1]، وما زال آل الغريب يحتفظون بحكم القاضي حتى الآن.

وإذا كنا نرغب في التفتيش عن حقيقة وواقع ما كان عليه العيش بين الطوائف الدينية في الماضي القريب، علينا ألاّ نكتفي بهذه المعطيات، وأن تفتّش عن معطيات أخرى، أكثر دلالة، نجدها في وثائق المحكمة الشرعية. فبعض هذه الوثائق يبيّن لنا وجود بيوت للمسيحيين، كانت تشترك مع بيوت المسلمين، في مدخل مشترك، وعبر دهليز مشترك ودرج مشترك[2]. كما نجد دعاوى ومنازعات مدوّنة في سجلات المحكمة الشرعية

1 -عبد الغني عماد: مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية، دار الإنشاء للطباعة والنشر، طرابلس، 2002، ص 165- 166.

2 -سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، سجل رقم 26، تاريخ 1666هـ، ص 16.

في طرابلس، منها شهادات أدلى به مسيحيون أمام القاضي في المحكمة لصالح مسلمين ضد مسيحيين[1]، وتُظهر بعض الوثائق توكيل مسيحيين لمسلم، بهدف شراء عقارات لهم من المسيحيين[2]، ووكالة من مسلم لمسيحي[3].

إنّ المعطيات التاريخية التي تتضمنها مثل هذه الوثائق، تعكس عمق العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، وتسمح لنا بالحديث عن حسن التعايش بينهم. فهي تثبت أن قسماً كبيراً من أبناء طرابلس قَبِل ليس بمجاورة أبناء طائفة أخرى وحسب، بل بالاشتراك معهم في سكن دار واحدة، والدخول إليها من مدخل واحد، واستخدام فسحة داخلية واحدة مشتركة بينهما، بل ومطبخ واحد مشترك، وهذا ما كان ليتمّ لولا أنّ حالةً من الانفتاح

1 -سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس: سجل رقم 26، تاريخ 1666هـ،ص 20.

2 -المصدر نفسه: ص 30 و45.

3 -المصدر نفسه:ص 168.

الواسع، والاحترام والثقة، بل والمحبة التي ميّزت العلاقة بين الشريكين وعائلة كل منهما.

وكذلك الأمر في تأجير بعض الأراضي الزراعية، فإقدام المسلمين على تأجير أراضيهم للمسيحيين، يدلّ بوضوح على فرص الاستثمار والتملك المتبادلة، وتحسين الأوضاع المادية لكلا الطرفين، وهذا نموذج من التعايش الإسلامي المسيحي في الدولة العثمانية، ويدل على عدالة الدولة مع رعاياها، وإذا فتشنا في سجلات المحاكم الشرعية للولايات العربية لوجدنا الكثير منها.

وخير دليل على تسامح الدولة العثمانية وولاتها مع أهل الذمّة، تسلم عدد كبير منهم التزام بعض المقاطعات في ولاية طرابلس؛ والمثال على ذلك، هو ناحية الزاوية التي كانت تابعة لولاية طرابلس التي كانت تضم في القرن السادس عشر عدداً من القرى على النحو التالي:

9 قرى مسيحية، 17 قرية إسلامية و8 قرى إسلامية ومسيحية[1]، حيث تمّ تلزيم هذه المنطقة، والتي بغالبيتها السكانية إسلامية، إلى مشايخ من الطائفة المسيحية ولأكثر من مرة[2].

1 -عصام خليفة: أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت، 1995، ص 12.

2 -راجع سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس سجل 4، ص 149، وسجل رقم 7، ص 259، وسجل 8، ص 43.

أسباب تدهور العلاقات بين الدولة العثمانية والنصارى

عاش أهل الذمّة (المسيحية)، فترة رخاء ورغد من العيش طوال العهود الأولى للدولة العثمانية، وخصوصاً القرون الأربعة الأولى، ولكن هذه الأوضاع تبدّلت مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فعلى الرغم من كل التسهيلات والتقديمات التي قدمتها الدولة العثمانية، إلى أهل الذمّة، فما الذي تغيرحتى ينقلب أهل الذمّة ضد الدولة العثمانية، وتصبح العدوّ الأول للمسيحيين.

وممّا لا شكّ فيه، أن غير المسلمين عاشوا في هناء عيشٍ ورغد، عندما كانت الدولة العثمانية قوية وفي عصرها الذهبي من عمرها المديد، غير أنّ حياتهم تبدّلت ، وتألّموا في فترة انحدارها عندما تقلّدت الحكم إدارة غير عادلة وطُبّق نظام مختلف للضرائب. وكان لانتشار

تيار "القومية" السريع في الغرب منذ القرن الثامن عشر، ولإعلان حقوق الإنسان وحقوق المواطن، والأهم من كل هذا، كان للتدخل الأوروبي، أكبر الأثر في تأليب أهل الذمّة ضد الدولة العثمانية، فثار هؤلاء الذميون أصحاب القول والفصل في الاقتصاد العثماني، مستغلين بذلك وبنجاح تفوقهم من إجادة أبنائهم اللغات الأوروبية وعدم آدائهم الخدمة العسكرية، حيث أوفد الذميون أبناءهم إلى أوروبا ليترعرعوا بين أحضانها، ويشربون من ثقافتها.

ولم تتوان الدول الأوروبية الكبرى عن استخدام أهل الذمّة، فضغطت على الدولة العثمانية، وطالبتها بإجراء إصلاحات جذرية لصالحهم ، بهدف ضم الذميّين وجعلهم تحت جناحها، ومن ثمّ استخدامهم في تأسيس سيطرة سياسية واقتصادية على الأرض العثمانية. فكانت النتيجة، نجاح هؤلاء في مسعاهم هذا، أما رجالات الدولة فقد شرعوا من جانبهم في التجديد والإصلاحات على كافة الأصعدة، فالإصلاحات كانت

بالدرجة الأولى مطلباً عثمانياً داخلياً من جهة، ومن جهة أخرى كف يد الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤون الدولة بحجة حماية أهل الذمّة، وضمان حقوقهم.

وقامت الدول الأوروبية بدور مميّز في إيقاظ الشعور القومي لدى شعوب الدولة العثمانية، تارة بالعزف على الوتر الديني، وطوراً عن طريق الوتر العرقي. وقد استغلت أوروبا هذه الشعوب المتعددة الأعراق والديانات في الدولة، لاستخدامها في دفع شعوب الدولة للمطالبة بالاستقلال عنها، فقد تبنّت روسيا،ودعمت الروح القومية السلافية من ناحية، ومن ناحية أخرى دعمت الشعور الديني الأرثوذكسي بحجّة استرجاع القسطنطينية من يد العثمانيين[1].

وكانت روسيا تشجع على ارتكاب المجازر في الولايات العثمانية ضد المسيحيين، لتُوهمَ الرأي العام الأوروبي "بوحشية" الدولة العثمانية ضد المسيحيين[2].

1- R.W.Seton Watson: op.cit, p.60.

2 -جريدة لسان الحال: العدد 7028، 31 أيار1912م.

فقد بيّنت الوثائق العثمانية أنّه كان بعض العصابات المسيحية (البلغارية) ترتدي البذة العسكرية العثمانية، وتقوم بإطلاق النار على المسيحيين لإيهامهم أنّ هذه المجازر يرتكبها الجيش العثماني، وبالتالي تقوم الشعوب المسيحية بالثورة ضد الدولة العثمانية[1].

واتخذت الدول الأوروبية من هذه المذابح سبباً لتأليب الرأي العام الأوروبي ضد السلطنة، فانساقت الشعوب البلقانية وراء الدول المحرّضة، من دون تدبّر لعواقب هذه الثورات، ولا أن تعرف الشعوب المسيحية في الدولة العثمانية الأغراض الخفية التي تريدها أوروبا من وراء هذا التحريض. وفي حالة الانتصار ستجعل الدول الأوروبية من الولايات العثمانية في أوروبا، مناطق نفوذ لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وفي حالة إخفاق الثورات، تكون أوروبا قد حقّقت أحد أهم أهدافها، وهو إضعاف الدولة العثمانية[2].

1- B.O.A: HR. Sys, 2012 (1-23).

2 -عبد العزيز محمد الشناوي: مرجع سابق، ص 148.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ مطالبة الدول الأوروبية للدولة العثمانية، بضرورة إجراء الإصلاحات لأهل الذمّة إنّما هو تدخّل سافر في شؤون الدولة، كونها أعطتهم كامل حقوقهم، ولأنها كانت دولة إسلامية، وما مرّ معنا خير دليل على ذلك.لذلك يُطلق على القرن التاسع عشر ميلادي، من تاريخ الدولة العثمانية، عهد الإصلاح العثماني، فالدولة سارت في طريق إصلاح مؤسساتها العسكرية والمدنية من أجل الحفاظ على تماسكها، وخوفاً من انهيارها، متوخية إقناع الدول الأوروبية، فالدولة تسير قدماً في طريق الإصلاح، وتحسين أحوال المسيحيين، حتى تمنع هذه الدول من التدخل في شؤون الدولة بحجّة حماية الرعايا المسيحيين[1].

وبدأت الدولة في تعديل قوانين توفّر إمكانية المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، فقام الداعون إلى

1- William Miller: The Ottoman Empire and its Successors (1801- 1927) London 1966, p.298.

التجديد بإعلان المساواة بين جميع المواطنين. غير أنّ كلّ هذه المحاولات والأنشطة لم تُرضِ الدول الأوروبية، ولم تُسقط الضغوط عنها، وهي لم تستطع كف اعتداءات الذميّين الرافعين راية العصيان، ولم تشجّع من يقوم بدور التوعية القومية[1].

ويؤكد الخط الهمايوني على هذا التعهدات، التي منحها السلطان، في خط كلخانة، وأضاف مبدأ هاماً يتعلق بامتيازات وحصانات رعايا الدولة من غير المسلمين، وهو معاملتهم على قدم المساواة مع إبقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء المُلل كانتخاب البطريرك لكل ملة، وتحديد رواتب رجال الدين من غير المسلمين، وإنشاء محاكم مختلفة للفصل في المنازعات التي تحصل بين المسلمين وغير المسلمين، وتأمين الحرية

1 -صبري خدمتلي: مرجع سابق، ص 155.

الدينية لكل طائفة[1]، وفتح المجال لكافة رعايا السلطنة في تولي الوظائف العامة[2].

واستقبلت هذه الإصلاحات، من قبل أهل الذمّة، والدول الأوروبية، بفتور شديد، وذهبت إلى المطالبة بالمزيد، إلى أن تولي السلطان "عبد الحميد الثاني" عرش السلطنة، (1876م- 1909م) حيث واجهته عدة ثورات في البلقان (بلغاريا- صربيا- الجبل الأسود) فكانت الدول الأوروبية تضغط على السلطنة لتقديم المزيد من التنازلات، وصودف وجود تيار قوي في الدولة،وعلى رأسه الصدر الأعظم (مدحت باشا) يطالب بإعلان الدستور، ويعتقد بأنّه السبيل لإنقاذ الدولة من التدهور والانحلال، وكفّ يد الدول الأوروبية عن التدخل في شؤون الدولة. ثم إنّ إعلان الدستور سيكون جواباً مسكّناً للدول الأجنبية، بما فيها دول البلقان التي كانت تطالب بإصلاح الأوضاع في الدولة. وبعد إعادة العمل

1- William Miller: op.cit. p.298.

2- Bernard Lewis and Benjamin Braude: op.cit, p.365.

بالدستور عام 1908م، دخل إلى "مجلس المبعوثان" جميع الملل والأعراق، إلاّ أنّ هذا التنوّع من الأعراق والأديان لم يساعد على ربط أهل الذمّة بالدولة العثمانية، بل كان عامل هدم لوحدتها[1].

وقد لخّص وزير خارجية الدولة "نوردانجيان" "الأرمني" معاناة الدولة مع الدول الأوروبية،وتدخّلها في شؤونها الداخلية، وتعريفه للمسألة الشرقية، بتصريح لجريدة لسان الحال،وممّا جاء فيه:"لم يبق أحد إلاّ ويعلم، أنّ مملكتنا جعلت لأوروبا يداً في شؤوننا الداخلية عبر الكثير من الامتيازات والمعاهدات، حيث كنا مكبّلين بمواثيق وسلاسل، فكنا كمن يحكم على نفسه بالإعدام"[2].

وقد اعترف الساسة الأوروبيون أنهم أفسدوا العلاقة الجيدة التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية. وأهل الذمّة، وذلك بتدخلهم في شؤون أهل الذمّة

1- Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw: op.cit, p.275.

2 -جريدة لسان الحال: العدد 722، 4 نيسان 1903م.

وتحريضهم على الدولة. يقول اللورد "بالمرستون" في خطاب أمام مجلس اللوردات في آذار 1854م:"إنّ الشريعة المحمدية هي الشريعة الوحيدة التي يمكن أن تُحفظ بها مملكة ذات شعوب مختلفة الأجناس والأديان، وهي الشريعة الوحيدة التي يصيرون بها أمّة واحدة كالمملكة العثمانية، ولولا دسائس المفسدين لكان كلّ فرد من أفراد هذه الأمة في أرغد عيش وأهناه، وإنّه لعلمي أنّ تدخل الأوروبيين في أحكام البلاد العثمانية يعود على النصارى بالضرر لا بالمنفعة"[1].

وأخذ كلّ واحد من أهل الذمّة يعمل وفقاً لمصلحته الخاصة، وبقيت مشكلتهم قائمة ولم تنتهِ إلا بخروج الدولة من كافة الأراضي الأوروبية، والعمل على تفتيتها من الداخل. وكان لسياسة التتريك التي اتبعتها جمعية تركيا الفتاة الأثر الكبير في ازدياد تفاقم الأوضاع بين السلطنة وأهل الذمّة، حيث بدأ أهل الذمّة المطالبة

---

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1051، 10 جمادى الأولى 1313هـ/ 16 تشرين الثاني 1895.

بالمزيد من الإصلاحات، بالرغم من حصولها على معظمها[1].

1- Henry Margenthou: op.cit, p.11.

استنتاج

إنّ الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي عاملت رعاياها الذين يدينون بغير دينها، بالتسامح والانفتاح والاعتدال، فقد اتبعت أوامر الشرع الحنيف، وتركت للمسيحيين حرية عبادتهم وعاداتهم وتقاليدهم، واحترمت عقائدهم كل الاحترام، فعاشوا طويلاً متمتعين بهذه الحرية. ولم تكتف الدولة العثمانية بمعاملة المسيحيين واحترام أديانهم وعقائدهم، بل عاملتهم مثل أبنائها المسلمين. وسلكت طريق المساواة فعينت الكثير من المسيحيين في المناصب العليا، وائتمنتهم على أمورها، وجعلتهم محل ثقتها، وما بقاء المسيحيين حتى اليوم في تركيا إلاّ أكبر شاهد على عدالة الدولة العثمانية في الماضي والحاضر، بل بقاء الجنسيات المختلفة كالبلغار والصرب واليونان وغيرها، دليل ساطع، وبرهان قاطع، على أنّ الدولة عاملت الجميع بالتساوي، ولم تقهر أحداً على اعتناق الدين الإسلامي.

ويعترف الكتّاب والمؤرخون جميعاً، بأنّ الدولة العثمانية كان في مقدورها، يوم كانت أقوى دول الأرض، أن تجبر كلّ المسيحيين في بلادها على اعتناق الدين الإسلامي، أو أن تطردهم من أراضيها إذا خالفوا رغبتها،ولكنّها احترمت الشرع الحنيف، فاحترمت الدين المسيحي وأصحابه، وهي حقيقة يقرّها التاريخ.

وتسامح الدولة العثمانية مع الطوائف المسيحيةعلى اختلاف أنواعها، دفع الدول الأوروبية إلى التدخل في شؤون الدولة، بحجة حماية هؤلاء المسيحيين. وكانت هذه التدخلات سبباً لحروب جمّة، فمسألة اختلاف الدين في الدولة العثمانية التي هي نتيجة الاعتدال الديني والتسامح والعدل والإنصاف، كانت الداء الدفين الذي يهدد حياة الدولة، من وقت إلى آخر، كتدخل الدول الأوروبية في شؤونها باسم المسيحيين، ومضايقة أوروبا لها ، والإنذارات التي توجه إليها باسمهم أيضاً وأغلب الحروب كانت باسم المسيحيين.

وكان أهل الذمّة وخصوصاً المسيحية يعيشون في وئام تام مع الدولة ومع الأهالي، وليس أصدق ممّا نقوله، ما ترويه جريدة "ثمرات الفنون" في عددها 1196، 24 آب 1898م، نقلاً عن بعض الكتّاب المسيحيين:"إنّنا نرى أبناء جلدتنا يتخطفون المسلمين من كلّ جانب، ومع هذا نرى هؤلاء يُحسنون إليهم ويحمونهم من بعضهم البعض، ويحرسون معابدهم ورؤساءهم الروحيين، فكأنه لم يذق المسلمون ما فعله متوحشو أوروبا من الفظائع. إنّها فضيحة من يقول إننا قوم عادلون، وهذه أعمالنا التاريخية تشهد علينا بعكس ذلك".

لذلك عاش أبناء الدولة العثمانية من المسلمين وغيرهم، آمنين مطمئنين، كلٌّ يعرف حقوقه وواجباته، لكن تجاه هذا التسامح الذي انتهجته الدولة مع أهل الذمّة فما الذي جرى؟؟ حتى يقوم أهل الذمّة بالدعوة إلى الاستقلال والانفصال عنها فقاموا بالعديد من الثورات التي قضت مضاجعها ، على الرغم من أنّها كانت تعيش بأمان جنباً إلى جنب مع العثمانيين!!

لقد أدرك أبناء أوروبا، أعداء الدولة العثمانية، أنّ أسهل طريق لتفتيت هذه الدولة وإسقاطها، والتخلص من هذا العدو الجاسم على صدورهم، هو إحياء العصبية والقومية والشعوبية، وهي أقصر طريق إلى تفتيت وحدة الدولة. واعتمد أبناء أوروبا في ذلك على أهل الذمّة من المسيحيين المنتشرين في الأصقاع المختلفة من أرجاء الدولة، ولتحقيق ذلك ، قام أبناء الطوائف المسيحية بإنشاء جمعيات أدبية وعلمية في ظاهرها، بينما كانت في الأصل تسعى إلى إحياء النعرات العصبية والطائفية لتفتيت الدولة وقد نجحت في تحقيق مسعاها.

الفصل الثالث

اليهود في الدولة العثمانية

1- تمهيد.

2- أسباب هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية.

3- هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية.

4- وضع اليهود في الدولة العثمانية.

5- تدهور العلاقات بين الدولة العثمانية واليهود.

6- استنتاج.

اليهود في الدولة العثمانية

"نحن اليهود لسنا إلاّ سادة العالم ومفسديه ومحرّكي الفتن فيه وجلاّديه"

(د. أوسكارليفي)

تمهيد

كانت علاقة الدولة العثمانية باليهود تختلف عن علاقتها بالمسيحيين والأرمن، فوضع اليهود فيها كان عبارة عن هجرات متتالية من أوروبا نحوها ، وهذه الهجرات كانت أشبه بعمليات طرد لليهود قامت بها الدول الأوروبية. وهذا لا يعني أنّه لم يكن هناك من يهود في الدولة قبل هذه الهجرات. في حين استخدمت الدول الأوروبية الأقليات الدينية "أهل الذمة" من مسيحية وأرمنية، لتقويض دعائم الدولة وإثارة الفتن الطائفية

فيها، ولم تجد أيّ من الدول الأوروبية أنّ استخدام اليهود في الدولة كان لنفس الغرض، وذلك عائد إلى سببين:

أولاً- إنّ الدول الأوروبية هي التي طردت اليهود من بلادها لتستريح منهم، وذلك لفسادهم وسوء تصرفهم وأدائهم.

ثانياً- إنّ العقلية اليهودية تختلف عن العقلية المسيحية والأرمنية، فالنظرة الاستعلائية إلى اليهود واعتقادهم، بأنهم شعب الله المختار، دفع الدول الأوروبية إلى التخلّي عنهم نهائياً.

لذلك فأثناء طردهم من أوروبا، لم يجد اليهود ملجأ لهم سوى الدولة العثمانية، التي كانت ملجأهم الوحيد الذي احتضنهم من الطغيان والاضطهاد الأوروبي، وقد شغل هؤلاء اليهود في الدولة العثمانية مراكز اقتصادية وسياسية مهمّة للغاية.

وكان كل أهل الأديان السماوية خلال العهد العثماني، يعيشون تحت رعاية الدولة وسماحة الشريعة

الإسلامية، فتُركت لهم حرية إدارة شؤونهم الإدارية والدينية، لكي يتولوها بأنفسهم، وحافظوا على معتقداتهم الدينية، وتعاملوا بحسب مذاهبهم ومُنحوا حق المقاضاة والأحوال الشخصية ، كلّ وفق دينه ومذهبه، واعترفت الدولة بالمعاهدات والتعهدات التي سبق لهم الحصول عليها.

وحاول العثمانيون بذل أقصى الجهد لاستمرار العقائد غير الإسلامية في إدارة غير المسلمين، وخير دليل على ذلك هو الحفاظ على البراءات والتعهدات التي مُنحت لأهل الذمة، ممثّلين بالبطاركة والحاخامات منذ الأزمنة السابقة، وما تزال السجلات التاريخية وأرشيف رئاسة الوزراء في تركيا، تحتفظ بالعهدة العمرية التي منحها الفاروق "عمر بن الخطاب" لكنيسة الروم، ومعاهدة "صلاح الدين الأيوبي" وفرمان السلطان "سليم الأول" الذي طالب فيه الأبناء والولاة من بعده، بالحفاظ على الكنائس والأديرة والمعابد اليهودية، وأن يؤمّنوا طرق الحجاج إلى بيت المقدس، كلّ هذه المواثيق تحفظ لهم

حقوقهم في العبادة وتصون أموالهم وأرواحهم، ما داموا محافظين على تعهداتهم ، كما سمحت لهم بزيارة الأماكن المقدسة، وأداء مناسكهم بحرية تامة.

وتركت الدولة العثمانية لرجال الدين من غير المسلمين، الحرية الكاملة لإدارة شؤونهم الأسرية والميراث لتابعيتهم، فلم تتدخل في شكل تكوين الأسرة، أو توزيع الميراث، وأوضحت ذلك بشكل صريح في البراءات والفرمانات التي كانت تصدرها عند تعيين البطاركة والحاخامات وأتاحت الدولة لغير المسلمين ممارسة كلّ شعائرهم الدينية والحفاظ على أماكن ممارسة هذه الشعائر. وأمنت لهم كل الوسائل التي تيسّر لهم ذلك، ولم تتدخل قط في كنائسهم أو معابدهم، بل تركت ذلك لرؤسائهم الروحيين.

وعاش يهود المشرق الإسلامي على مدى يقارب الألف ومائتي عام، تحت حكم الإسلام، وأطلق عليهم طيلة هذه الفترة اسم أهل الذمة، وكان يحق لهم ممارسة شعائرهم

الدينية في مقابل دفع الجزية التي كانوا يدفعونها إلى السلطات التي كانت تتولى حماية ممتلكاتهم. واتّسمت علاقة اليهود بالمجتمع بقدر كبير من الاستقرار، وكانوا في الشرق خاضعين للحكم الإسلامي، أفضل بكثير ممّا كان عليه يهود أوروبا، الذين اضطهدوا لأسباب سياسية واقتصادية ودينية. فكثيراً ما كانوا يطردون من البلدان التي أقاموا فيها، في حين لم يتعرّضوا لهذا المصير في الشرق، بل على العكس كانوا مكرّمين معززين. ويلاحظ دارسو التاريخ اليهودي في العصور الوسطى أنّ السلطات الإسلامية حرصت على جباية الجزية من اليهود، وتطبيق القوانين الإسلامية، ولكنّها أتاحت لهم في الوقت نفسه تقلد العديد من المناصب المهمّة.

وعندما توسّعت حدود الدولة العثمانية، وأصبحت بورصة هي العاصمة، دخل تحت ظلالها العديد من أصحاب الديانات، ومن بينهم اليهود. وكانت المرة الأولى التي تصبح الدولة وجهاً لوجه مع "جماعة" من اليهود، فمنحهم السلطان إذناً بإقامة "معبد" لهم. وبعد أن

انتقلت عاصمة الدولة العثمانية إلى "أدرنة"، دخل اليهود الذين كانوا في هذه المناطق تحت حماية العثمانيين، حتّى إنّ يهود البلدان المجاورة، وبسبب الظلم والاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له، فقد بدأوا يهاجرون إلى الدولة العثمانية ليعيشوا تحت حمايتها. وكانت الهجرة اللافتة للنظر هي تلك التي حدثت سنة 1492م من الأندلس وسنة 1496م من البرتغال. فبعد أن أصدرت محاكم التفتيش أحكامها والأوامر بطرد ونفي المسلمين واليهود الذين نجوا من الحرق في الأفران. بدأ اليهود بالهجرة إلى ولايات الدولة العثمانية في شكل تجمعات من كل دول أوروبا، ولا يستطيع أي باحث منصف أن ينكر دور السلطان "بايزيد الثاني" في إنقاذ يهود جزيرة "إيبريا" من الإبادة الكاملة من أفران محاكم التفتيش المسيحية، حيث كلف السلطان الأسطول العثماني التوجّه إلى الجزيرة عام 1492م في محاولة لإنقاذ المسلمين واليهود في الأندلس، على الرغم من الخلاف الذي كان بينه وبين

المماليك في مصر والشام. ونقلت السفن العديد من اليهود إلى البلاد العثمانية.[1]

1 - ستانفورد. ج . شو: يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية،ترجمة الصفصافي أحمد القطوري، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، ط 1، 2015، ص 16.

أسباب هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية

إنّ اليهود في شتى أنحاء العالم لم يندمجوا في المجتمعات الأصلية، بل حاولوا خلال التاريخ البشري الطويل، التكتل في ما بينهم، وقد أدى ذلك إلى انحصارهم في مناطق معيّنة من العالم، فانطلقوا من نظريات معينة، حيث عدّوا أنفسهم " شعب الله المختار". وهذا يعني بالنتيجة عدم اختلاطهم وتزاوجهم مع العنصر غير اليهودي، بغية المحافظة على النقاوة العنصرية المزعومة، ولكن هذا ليس معناه أنّهم لم يخلفوا معضلات ومشاكل في البلدان التي وجدوا فيها، حيث قامت حملات كثيرة ضدهم، نتيجة لسلوكهم السياسي ومخططاتهم العالمية.

واجتاحت أوروبا منذ بداية العام 1881 موجة بغض لليهود وكراهيتهم، وأصبحت حياتهم مهدّدة بالخطر في أقطارها، وبدأت هذه الكراهية تظهر في روسيا القيصرية، وتكررت بعد مقتل الكسندر الثاني عام

1881م، إذ قامت المذابح ضد اليهود بعد وفاته، وقد أدت إلى ظهور قوانين اقتصادية ضدهم، وهجرة عدد كبير منهم إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بعد أن رفضتهم بولندا[1].

وطُرد اليهود من البلدان الأوروبية، التي سكنوا فيها، من دون أن يتعايشوا أو يتكاتفوا وينسجموا مع شعوبها، بل تقوقعوا على أنفسهم، وعاشوا في أحياء منعزلة مقفلة عليها، أطلق عليها اسم "الجيتو Ghetto System" فكرهتهم هذه الشعوب ونبذتهم، وأساءت معاملتهم، وحرَّمت عليهم في معظم الأحيان تولّي المناصب العامة، بل أكرهتهم أحياناً على التنصّر، وخيّروا في أحيان أخرى ما بين التنصر والطرد من البلاد. فقد طردوا من إنكلترا عام 1290م، ومن فرنسا عام 1306م، ومن إسبانيا عام 1492م، ومن روسيا عام 1881م، وفي سنة 1483م،

1- Nevil J. Mandel: ottoman policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine 1881- 1909, part I, Middle Eastern Studies, Vol 10, N.3 October 1974, p 312.

خيّرهم "لويس الثاني عشر" ملك فرنسا بين الطرد أو التنصر، فقام يهود فرنسا باستشارة حاخامي استنبول، وتلقّوا منه الجواب التالي :" إنّ ملك فرنسا يطلب أن تعتنقوا الديانة المسيحية، فلبّوا طلبه، إذ ليس باقتداركم مخالفته، ولكن احفظوا على الدوام شريعة موسى في قلوبكم، ويقولون إنهم يقصدون الاستيلاء على أموالكم ، فاجعلوا أبناءكم تجاراً، فبواسطة التجارة تسترجعون مالكم، وتضيفون عليه مالهم، تؤكدون لنا بأنّهم يهدمون مجامعكم وكنائسكم، فأبذلوا الجهد لكي يصير أولادكم كهنة أو إكليروس ، وهكذا يتسنّى لكم أن تهدموا كنائسهم".[1]

وفي الحقيقة بدأت الهجرات اليهودية إلى الشرق قبل سنة 1492م، ولا يشير التاريخ إلى بداية موجة النفي الكبير، وإنّما إلى الحركة اليهودية نحو الشرق الإسلامي، والتي بدأت قبل ثلاثة قرون تقريباً،ويشير أيضاً إلى

1 -حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897- 1909م)، جامعة بيروت العربية، 1978، ص 29- 30.

وصول القمع المسيحي إلى ذروته فقد بدأ يهود أوروبا يتعرّضون لاضطهادات جديدة عندما، بدأ العثمانيون يتقدّمون في آسيا الوسطى إلى الأناضول والشرق الأوسط. ولقي رجال الكنيسة الشيء الذي أطلقوا عليه التأثير اليهودي على الجماعات المسيحية، وهكذا استهدفوا إنهاء هذا النوع من الاتصالات بقانون أصدره زعماء الدين والمجالس. وأمر البابا بعدم تسلم اليهود المواقع المهمّة في البلاد المسيحية، وعدم تفضيل أيّ يهودي على المسيحي. حيث كان يُتهم اليهود منذ أمد بعيد بأنّهم " قتلة عيسى" وأنّهم تسببوا في "صلبه".وطرحت الكنيسة اليونانية - لأوّل مرة- العناصر الأكثر تخريباً بينهم. ووفقاً لهذا كان اليهود يهربون ويقتلون الأطفال المسيحيين، ويسيلون دماءهم حتى آخر قطرة، لاستخدامه في الخبز والشراب طوال العيد في المراسم الدينية المقامة[1].

---

1 -ستانفورد. ج. شو: مرجع سابق، ص 42.

ولم يتوقف المسيحيون عن الهجوم على الجماعات اليهودية ونهب أشيائهم الخاصة، وفق قول الرهبان: إنّ المسيحيين سيستفيدون جدّاً من غفران الله عندما يجبرون اليهود على اعتناق المسيحية. وقتل المسيحيون مئات اليهود وعمدوا إلى نهب منازلهم وأماكن عملهم. إنّ انتشار "الموت الأسود" في أوروبا بين الأعوام (1348م-1350م) قدّم عذراً جديداً لإلصاق الكارثة باليهود،وهذه المرّة ظهرت الحكاية الشائعة، وهي أنّ اليهود كانوا سبباً في انتشار الطاعون[1].وهكذا لم تتحمل المسيحية وجود اليهودية داخلها، فكان لا بدّ من عزلهم عن المسيحيين، فالتفريق الذي ظهر ضد اليهود أجبرهم على تغيير دينهم، وسيطرت المسيحية بواسطة مجموعة قوانين تجبر اليهود على ارتداء القبّعات وبعض الشعارات التي تميّزهم ، وأجبر اليهود في معظم أوروبا المسيحية على سماع المواعظ التي تهدف إلى عبورهم للدين الحقيقي، وأمر ملوك فرنسا بجمع الضرائب الباهظة من اليهود،

1- Nevil J. Mandel: op.cit, p.315.

وحملهم دبوسين مخصوصين على شكل دائرة، على أن يكون أحدهما على ظهورهم، والآخر على صدورهم، وأمرت إسبانيا اليهود بحمل "ختم العار". وفرضت ضريبة المال والجلد على الخارجين، بالإضافة إلى شروط مماثلة في إنكلترة، وكان الشرط ارتداء اليهود قبّعة صفراء على شكل ألواح القانون بارتفاع ثلاثة أصابع في داخلها وبطول ستة أصابع. وأخذت الأختام في إيطاليا أشكال متنوعة، ورُبطت رقع صفراء دائرية على ملابس الرجال وعلى حجاب النساء، وأرغم الرجال في الولايات البابوية على القبعة الصفراء، أمّا النساء فأرغمن على الحجاب الأصفر، وانتشر هذا النوع من القواعد في كلّ المناطق المسيحية في السنوات التالية، وفرضت مجالس الكنيسة في ألمانيا ارتداء اليهود القبّعات المنقّطة، وأضيف الختم إلى القبعة فيما بعد، وأمر المجلس الألماني في عام 1418م بتعليق النساء اليهوديات جرساً على ملابسهن، وعندما

حل القرن الثامن عشر، اضطر يهود "براغ" إلى تعليق شريط أصفر لاصق على معاطفهم[1].

ولم يكتف الأوروبيون بفرض إشارات معينة على اليهود، وتنصيرهم وطردهم من أوروبا، بل عمدوا إلى قتل اليهود وحرقهم في النار من دون استثناء للصغير والكبير في كافة المدن الأوروبية ، ولم ينج من هذا العذاب إلا القاطنين في الدولة العثمانية[2].

وفي إطار تضييق الخناق على اليهود في البلاد الأوروبية، أصدرت السلطات الروسية أمراً بمنع اليهود من مزاولة مهنة الصيدلة:" أمرت السلطات الروسية اليهود الذين يمارسون مهنة الصيدلة بالتوقف عن العمل، وأعطتهم مهلة سنة واحدة لبيع صيدلياتهم إلى الروس، كما منعت الدولة الصيدليات التي أصحابها روس من استخدام أيّ من العمال اليهود"[3].

1 -ستانفورد ج.شو: مرجع سابق، ص 45- 46.

2 -جريدة ثمرات الفنون العدد 1196، 18 ربيع الثاني 1316هـ/24 آب 1898م.

3 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 376، 22 جمادى الأولى 1299هـ/29 آذار1882م.

وحدثت مذابح جماعية بحق اليهود في "فرانكفورت Frankfurt" عام 1241م، و" ميونيخ Münih" عام 1285م – 1286م، و"آملدار Amledor" عام 1336م-1337م. وكان النفي قد بدأ في القرون السابقة، وبأمر من الملك "إدوارد Edward" الأوّل في 18 تموز 1290م. واستمر متزايداً في القرون الأربعة التالية حتى عام 1650م، وحينما خرج الملك " لويس Louis" الحادي عشر في الحملة الصليبية الأولى عام 1149م أمر بنفي كل اليهود من المملكة. أمّا "أديل فيليب Adil Philip" فقد أعطى تعليمات باعتقال كلّ اليهود في مملكته، وفيما بعد، أصدر أمراً بنفيهم، والحجز على أموالهم، ونفي اليهود من لتوانيا عام 1495م عندما لم يتحوّلوا إلى المسيحية، حيث إنّهم هربوا من قهر الفرن إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة المسلمين، فلاقوا هناك الرفاهية والتسامح الكبير، أكثر من المناطق المسيحية[1].

1 -ستانفورد. ج. شو: مرجع سابق، ص 48- 49.

واستمرت الاعتداءات على اليهود في عدد من المدن ا لروسية، فقد عمد الروس إلى نهب وكسر وإبادة كل ما هو عائد إليهم. وقد أدى هذا الأمر إلى نزوح عدد كبير منهم إلى مدن أكثر أماناً[1]. ومارس الروس كلّ أنواع الضغط على اليهود، بهدف إجبارهم على الهجرة من روسيا، فقد أصدرت الإمبراطورية الروسية قراراً يقضي بأن يمتنع اليهود عن إقفال حوانيتهم أيام السبت، وعليهم مجاراة المسيحيين بإقفال محلاتهم أيام الآحاد، ومن يخالف هذا القرار يعرّض نفسه لطائلة القصاص والجزاء[2].

وأصدرت وزارة المعارف الروسية أمرها إلى كليات روسيا، تحظّر عليهم قبول أكثر من 2% من تلامذتها من اليهود[3]. كما تقدم المسيحيون في النمسا بعريضة إلى

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 380، 30 جمادى الثانية 1299هـ/ 26 نيسان 1882م.

2 -المرجع نفسه: العدد 840، 22 ذي القعدة 1308هـ/17 حزيران 1891م.

3 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1344، 11 جمادى الأولى 1319هـ/13 آب 1901م.

مجلس النواب بعدم السماح لليهود المهاجرين من روسيا، بالدخول إلى النمسا[1].

وكان لألمانيا دور كبير في تضييق الخناق على اليهود لإجبارهم أيضاً على الهجرة من أوروبا، حيث قام أحد أعضاء الحزب المعادي لليهود في ألمانيا بخطبة أمام مجموعة كبيرة من الناس، طالب فيها الحكومة بالحجز على جميع أموال اليهود[2].

إضافة إلى رجال السياسة والحكومات الأوروبية بالحرب على اليهود، كان لأهالي ألمانيا دور في طرد اليهود من دولتهم:" وجاء في أخبار ألمانيا أنّه قدّم معروض إلى البرنس بسمارك ضد اليهود موقّع من أكثر من ماتين وخمسة وخمسين ألفاً من جميع أقطار ألمانيا، وقد تضمن أنّ الشعب الألماني شعب مسيحي، لا يخطر بباله مطلقاً أنّ سيحكمونه يوما ما، وعليه يُطلب طرد اليهود

1 -المرجع نفسه: العدد 384، 19 رجب 1299 هـ/ 24 أيار1882م.

2 -المرجع نفسه:العدد 1049، 24 ربيع الثاني 1313هـ/ 2 تشرين الأول 1895م.

من الوظائف العالية"[1]. كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية أمراً بمنع آلاف اليهود من الهجرة إليها[2].

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 331، 18 جمادى الثانية 1298هـ/ 4 أيار1881م.

2 -المرجع نفسه: العدد 1399، 5 رجب 1320هـ/23 أيلول 1902م.

هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية

كانت أوروبا تعيش في القرن السادس عشر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث عاشت فترة محاكم التفتيش، وأصبحت الحريات الدينية مكبوتة في أوروبا. وكان يحكم إسبانيا منذ عام 1492م الملك "فرديناند" وزوجته" إيزابيلا"، وهما شديدا التعصب للمذهب الكاثوليكي، ولهما وجهات نظر معادية لليهود، بسبب غدرهم بسيدنا عيسى عليه السلام، فضلاً عن ذلك، إنّ قيام اليهود كعادتهم بمحاولة التغلغل إلى حريم ومصارف الشعب الإسباني بقصد التخريب، قد زاد من غيظ الملك والملكة[1].

وبالإضافة إلى ذلك قام حاخام اليهود بتفسير الفلسفة اليونانية، وادّعى بأنّها قطعة متكاملة من

1- Haim Beinart: The Jews in spain, in the Jewish World, Ed. Alie Kedourie, London, 1979, pp 161- 167.

الشريعة اليهودية. وفي هذا الشأن قال فيلسوفهم:"إنّ النظريات اليونانية هي نفس ما جاء في دين اليهود تماماً، وإن حقيقة الفلسفة التي سادت على الغرب،غدت الحركات المعادية للدين والقومية والتاريخ وهي من اليهود وشريعة التوراة"[1].

وعندما أحسّ الملك "فرديناند" بعمل اليهود هذا، ألحّ عليهم بشدّة لتنصيرهم، بغية وضع نهاية لحركاتهم الهدّامة ضد المسيحية، تحت قناع العلم والفلسفة. ونتيجة تشدد الملك تنصّر بعضهم ظاهرياً، وفي الوقت نفسه قام الملك بطرد أكثر من ثلاثمائة ألف يهودي من إسبانيا سنة 1492م. ثمّ من "البرتغال"[2].

وعلى عادة المسلمين في التسامح الديني، لم يمانع العثمانيون من لجوء اليهود إلى بلادهم، هرباً من الاضطهادات الأوروبية، ومع أنّهم لم يجدوا أيّة مضايقات

---

1 -أحمد نوري النعيمي: اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، ط1، 1997، ص 24.

2- Hikmet Tanyu: Tarih Boyunea Yahudiler Ve turkler, Birinci Cilt, Ikinci Baski, Bileg Yayincvi, Ankara, 1979, p.148.

في الدولة العثمانية، إلا أنّهم أصرّوا على تشكيل أحيائهم الخاصة "الجيتو"،من دون أن يكون هناك أيّ مبرر سوى رغبتهم في العيش المنعزل أو تعوّدهم على ذلك لسنين طويلة. وقد انصرفوا إلى مزاولة التجارة والصيرفة والصياغة، ووصل بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة العثمانية، فكان منهم الوزراء والنواب[1].

وفي هذه الأثناء كان "بايزيد الثاني" على كرسي السلطنة العثمانية، حيث تقدّمت مجموعة من حاخامات اليهود في أوروبا بطلب إليه، يسمح لهم بالهجرة إلى الدولة العثمانية، وقد لبّى هذا الطلب من دون قيد أو شرط.[2]

ونتيجة فتح "أدرنة" تحوّلت إلى أكبر مجتمع يهودي في أوروبا، بينما تستمر الفتوحات العثمانية، في كل

---

1 -أورخان محمد علي: السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، دار الأنبار ، العراق، 1987، ص 248.

2 -ناجي.س: المفسدون في الأرض أو جرائم اليهود السياسية والاجتماعية عبر التاريخ، مطبعة الإرشاد، دمشق، 1965، ص 310- 311.

الاتجاهات، كان يُعيَّن رئيس الحاخامات الأول، بإشراف اليهود المقيمين في جنوب شرق أوروبا، وتحوّلت أدرنة إلى مركز مهمّ للدين والثقافة اليهودية[1].

وعند ازدياد أعداد اليهود الوافدين إلى الدولة العثمانية، قام السلطان "بايزيد الثاني" بإرسال قسم من هؤلاء اللاجئين إلى جزيرة "ساقز"، وأمر أن يعيشوا هناك بحرية تامة. وبعد فتح السلطان "سليمان القانوني" جزيرة "رودوس" عام 1533م، أتى اليهود الذين استقروا في جزيرة "ساقز" إلى "رودوس"، ومنحهم امتياز كبريت -إينجرلي- الموجود هناك، والذي أعطى إمكانية الإثراء لهؤلاء، في الوقت الذي أصيبوا فيه بالفقر والعوز الشديد والمجاعة بعد طردهم من أوروبا[2].

وعندما وصل العثمانيون إلى "بودابست" سنة 1525م، ودخول القانوني "بودين" سنة 1527م، وبعد فتح حصن "شوكزيم" وجد الأتراك أمامهم جماعات من

---

1 -ستانفورد. ج.شو: مرجع سابق، ص 72.

2- Hikmet Tanyu: op.cit, p.148.

اليهود، وقد سيطر عليهم البؤس والفاقة، وكانوا يعيشون في أوضاع سيئة، فقام العثمانيون بمساعدتهم وأرسلوا مجموعات كبيرة منهم إلى المدن الرئيسية في الدولة العثمانية كالقسطنطينية وأدرنة وأزمير وسلانيك[1].

وفي عهد السلطان محمد الفاتح وصل عدد سكان القسطنطينية إلى 114،248 نسمة، وعدد المنازل إلى 16236 منزلاً، وفي عام 1478 أي بعد ثلاثين عاماً من الفتح العثماني، كان عدد منازل المسيحيين 5162 ، واليهود 1647 منزلاً، ونسبة المسلمين من السكان 58% ، والمسيحيين 32%، واليهود 10% . ولم تتغيّر هذه النسب كثيراً في القرون التالية، والتي زاد فيها عدد السكان عن ذلك. وبذل السلطان "محمد الفاتح" جهداً كبيراً في سبيل ترغيب هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية، بينما كانوا يتعرّضون في أوروبا الغربية للنفي والمذابح والافتراءات والمظالم المتزايدة تدريجياً. وبذل سلاطين الدولة

1- Ibid, p.148.

العثمانية جهداً متواصلاً لكي يعيش اليهود في الدولة في مناخ من الحرية والتسامح كما كانوا في إسبانيا المسلمة. ويُقال إنّ السلطان "محمد الفاتح" وجّه نداءً إلى كل اليهود جاء فيه:" هذه كلمات السلطان محمد، منحني الله مملكة في الأرض، وأمرني بجمع شعوبها كمختارين لأصل يعقوب وخدام لأصل إبراهيم، وأعطاني لهم ملجأً آمناً في الأرض. هيّا فليأتِ كلّ شخص مع دينه إلى القسطنطينية عاصمتي، وليجلس تحت شجرة التين والعنب مع مواشيه وأملاكه وذهبه وفضّته، وليستقرّ على الأرض وليعملْ بها، ولتتحولْ إلى قطعة منه"[1].

وفي هذا المجال كتب الحاخام "إسحاق" رسالة إلى يهود العالم في النصف الأوّل من القرن الخامس عشر، يحثّهم فيها على الإسراع في الهجرة إلى تركيا، جاء فيها:" أكتب هذه الرسالة وأنا أصف حالة اليهود في ألمانيا، حيث إنّ الموت أفضل لهم في هذا المجال. إنّ إخواننا في ألمانيا

1 -ستانفورد.ج.شو: مرجع سابق، ص 74.

يعانون معاناة كبيرة جراء القوانين الاستبدادية ، إذ تمّ إجبارهم وطردهم من ألمانيا، ونتيجة لذلك استأجروا أية سفينة للتخلص من هذه المعاناة...

ومع إنّني من سلالة فرنسية، إلا إنّني ولدت في ألمانيا، وجلست عند أقدام أساتذتي الموقّرين، أعلن إليكم أنّ تركيا هي الأرض التي لا شيء فيها يُفتقد، ويكون الجميع طيبين معكم. والطريق للأرض المقدسة تكون مفتوحة لكم عبر تركيا، أليس من الأفضل أن تعيشوا تحت حكم المسلمين أكثر من حكم المسيحيين، هنا يعيش كلّ إنسان بسلام تحت شجرة الكروم والتين، هنا يسمح لكم بأن تلبسوا أروابكم وملابسكم اليهودية، أمّا في الأرض المسيحية فإنّه على العكس من ذلك، فإنّكم لا تتجرأون المخاطرة بإلباس أطفالكم الأحمر أو الأزرق بموجب مزاجنا من دون أن تعرّضوهم إلى التجاوز أو

الضرب، وعليه أدعوكم لمغادرة الأرض الملعونة التي أنتم عليها إلى تركيا"[1].

وتكرّرت الدعوات من حاخامات "استنبول" إلى يهود العالم يحثّونهم فيها على ترك بلدانهم، والمجيء إلى تركيا، لما فيها من رغد العيش. وفي رسالة ثانية أرسلها الحاخام نفسه جاء فيها :" وصلت صيحاتكم ودموعكم إلينا، وشعرنا بالمساوئ والأذى الذي تعانوه في الأرض الأوروبية... فدول ظالمة ووحشية أخضعت أبناء الشعب المختار للقمع... ويريد رهبان وقساوسة الروم محو اسم إسرائيل وقطع ذكر يعقوب الثائر، ويحققون ظلماً جديداً مستمراً، ويريدون حملكم على الخازوق... إخوتي أنصتوا إلى وصيّتي، أنا طُردت من بلدي من ألمانيا، وجئت إلى تركيا، وهي بلد ملأى بالخير، وحصلت هنا على الراحة والسعادة، فتركيا بلد ملأى بالراحة لكم... يا من تعيشون في أوروبا، لو تعلمون أنّ 10% ممّا يقدّمه لنا الله في هذه

1- Naim Guleryuz: The history of the Turkish Jews, Turkish Review Quartel Digest, V5, N. 26, Winter, 1991, p.30

الأراضي، فستجازفون بكلّ شيء، وتسافرون على الفور للمجيء إلينا... فنحن لا نشتكي من أيّ شيء في الأرض التركية. نحن نملك ثروات هائلة، وكثيراً من الذهب والفضة في أيدينا، ولا نخضع لضرائب باهظة، ونتاجر بشكل حرّ من دون إعاقة، وأنواع الطعام كثيرة، وكلّ شيء رخيص ، ونعيش في سلام وحرية، فاليهود هنا ليسوا مُجبرين على ارتداء القبّعات الصفراء التي كانت ختم العار على عكس ما كانوا في ألمانيا. فالثروة الكبيرة والغنى الذي يكسبه اليهودي في ألمانيا، يكون وبالاً على رأسه، لأنّ الحسد يتولّد عند المسيحيين، ويختلقون كل أشكال الافتراءات للحجز على ما اكتسبه. أخوتي، شمّروا عن سواعدكم واجمعوا قواكم وتعالوا بجوارنا هنا، ستتخلّصون من أعدائكم وستستريحون"[1].

ويوضح الحاخام" إليا قابصالي Eliya Kapsali" الجهود الكبيرة التي بذلها السلطان "بايزيد الثاني" لجلب

1 - ستانفورد. ج.شو: مرجع سابق، ص 78- 79.

يهود أوروبا إلى السلطنة:" لقد سمع السلطان "بايزيد" عن كلّ المساوئ التي طبّقها ملك إسبانيا على اليهود، وإنّ اليهود يبحثون عن مكان يلجأون إليه ويستريحون فيه، فعطف عليهم، وكتب عدة خطابات، وأرسل موظّفين خاصين إلى الولاة حتى لا يرفضوا مجيء اليهود إلى إيالتهم، ويستقبلوهم بشكل لطيف. ونتيجة هذا التسامح لجأ آلاف اليهود إلى الأراضي العثمانية ، وكنتيجة لهذه الدعوات، تدافع الكثيرون من اليهود الذين تعرّضوا للتعذيب والمذابح والنفي من كلّ مكان، واستقروا في المدن العثمانية. وأمر السلطان "بايزيد الثاني" بأن يعمل الموظفون العثمانيون الرسميون كلّ ما في وسعهم، لتسهيل دخول اليهود الحدود العثمانية . وسنطبّق عقوبات صارمة ضد الذي يضرّ بالمهاجرين بأيّ شكل أو يعاملهم معاملة سيئة"[1].

---

1 - ستانفورد. ج.شو: مرجع سابق، ص 79- 80.

وبعد وصول هؤلاء اليهود من إسبانيا والمناطق الأخرى في أوروبا، وضعوا أيديهم في أول الأمر على الميادين التجارية كافة، وبدأوا بالسيطرة على المرافق الاقتصادية في الدولة العثمانية. وقد عاش اليهود على عهد الدولة العثمانية، كما يصفه المؤرخون بأنّه عصر رخاء واستقرار وأطلق عليه العصر الذهبي[1].

1- Hikmat Tanyu: op.cit.p.148.

وضع اليهود في الدولة العثمانية

بعد استقرار اليهود في الدولة العثمانية، طبقت الحكومة عليهم أحكام الشريعة الإسلامية، وتمتعوا في ظلّها بقدر كبير من الاستقلال الذاتي؛ وفي الواقع إنّ يهود إسبانيا وبقية الدول، لم يجدوا المأوى في تركيا العثمانية وحسب، بل الرفاهية والحرية التامة. وأصبح لهم التسلسل الهرمي في الدولة، إذ تغلغلوا في المراكز الحساسة. وبموجب النظام الوطني "Millet System" تمتّع اليهود بشيء كبير من الاستقلال وعمل كبير الحاخامات على ممارسة السلطة في الشؤون الدينية والحقوق المدنية، بحيث كانت مراسيمه وقراراته يُصدق من قبل الحكومة إلى درجة تحوّلت إلى قانون يخصّ اليهود[1].

1 -أحمد نوري النعيمي: مرجع سابق، ص 321.

ويمكن تلخيص النظام الذي طبّقه العثمانيون على اليهود بالآتي: أصبح الحاخام "باشي" في الآستانة يمثّل جميع اليهود في الدولة العثمانية أمام الحكومة، وتقع عليه المسؤولية في تحديد الضرائب للطائفة اليهودية؛ علاوة على ذلك فقد حدّد هذا النظام قيام الحاخام بالمصادقة على اختيار الرؤساء المحليين الذين ينتخبون من قبل ممثّلين من الملة المحلية، وممّا لا شك فيه أنّ هؤلاء الرؤساء لا يمكنهم تقلّد مناصبهم إلاّ بفرمان سلطاني، ولهم مكانتهم في الهيئة الدينية الرسمية للدولة، ويمكن اعتبارهم في طبقة الموظفين، فهم بحكم منصبهم أعضاء في المجالس الإدارية في الولايات. ويساعد الرؤساء في مجلس يتكوّن من أعضاء دينيين وعلمانيين. وكانت الملة ذات استقلال ذاتي في المجالات الدينية والإدارية "وبالحق في إدارة الممتلكات والتعليم والكنائس" وفي النواحي التشريعية "كالزواج والطلاق والنفقة والحقوق

المدنية والوصية". وكانت الأحكام التي تصدرها تنفذها الدولة لمصلحتها[1] .

وفي هذا الصدد قوَّم وزير خارجية الدولة العثمانية وضع اليهود في الدولة قائلاً" إنّ اليهود طردوا من أوروبا، وقد وجدوا السلم والأمان وحرية الوجود بشكل كامل في الدولة العثمانية"[2].

وعلى الرغم من أنّ الإسلام قد صنّف اليهود والمسيحيين – على السواء – بأنّهم من أهل الكتاب، أو باعتبارهم رعايا تتمّ حمايتهم تحت اسم "أهل ذمة" إلاّ أنّ العثمانيين في أغلب الأحيان كانوا يطبّقون هذا المصطلح على المسيحيين فقط. ونادراً ما استُخدم هذا الاسم لليهود الذين احتفظوا بمكانة مميّزة نسبياً، والتي وفّرها لهم السلطان "محمد الفاتح". وفي الحقيقة، إنّ هذا الأمر، قد أعطاهم حرية عمل أكبر، وأعفاهم من القيود

1 -علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية: يهود البلاد العربية، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 20.

2 -أحمد نوري النعيمي: مرجع سابق، ص 328.

العديدة المفروضة على المسيحيين، وبات واضحاً احتفاظهم بالسيطرة المالية والاقتصادية على المسيحيين، تلك السيطرة التي منحها لهم السلطان "محمد الفاتح"[1].

وعلى الرّغم من معاملة الدولة العثمانية الجيّدة لليهود، إلا أنّهم احتفظوا ببعض العادات والتقاليد التي كانت لهم في البلاد الأوروبية، وعاشوا في أحياء خاصة بهم سمّيت " محلة Mahlle"، أو أحياناً أحياء مقسّمة، ولا يخرجون منها فيما عدا خروجهم إلى الأسواق. ولقد امتدّت هذه العزلة إلى حدّ أنّ الحاخامات اهتمّوا بأفضل الوسائل لمنع التحوّل أو الارتداد، ولإبعادهم عن أنصار الديانات الأخرى. فكانوا يمنعون أو على الأقل يُعيقون كلّ اتصال يحدث بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، خوفاً من التأثير على اليهود بتغيير دينهم من ناحية، ولأنّهم شعب الله المختار من ناحية أخرى[2].

---

1 -ستانفورد. ج.شو: مرجع سابق، ص 150.

2 -المرجع نفسه: ص 102- 103.

أمّا أوضاع اليهود القانونية والاجتماعية في الدولة العثمانية طيلة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثاني عشر مستقرّة للغاية، ولم يطرأ عليها أي تغيير يُذكر. فقد عاشوا طيلة هذه الفترة بما يتوافق مع القوانين الإسلامية، والمصالح التقليدية العملية للحكام الذين لم يطبّقوا دائماً كلّ نصوص الشريعة الإسلامية على اليهود، وربّما تجاوز العثمانيون بعطائهم اليهود أكثر ممّا أقرّته الشريعة. ولذلك نعم اليهود من الناحية الاجتماعية بحرية التنقل من مدينة إلى أخرى، وبالاستقرار علاقاتهم مع المجتمع المحيط. وكانت نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن التاسع عشر نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ علاقة الدولة العثمانية مع أهل الذمة. فشهدت هذه الفترة تصاعداً للقوميات الأوروبية، ونشوب التمرّد القومي اليوناني، وقامت بعد ذلك الثورة اليونانية التي نتج عنها حصول اليونان عام 1832م على استقلال بعض أراضيه. ففي ما يتعلّق باليهود، فقد فرّت أعداد كبيرة منهم إبان حرب الاستقلال اليونانية من

الأراضي التي أخذتها اليونان من الدولة العثمانية إلى سالونيكا التي كانت تحت السيطرة العثمانية، وإلى تركيا حيث فضّلوا العيش تحت الحكم العثماني المسلم، وليس تحت الحكم اليوناني المسيحي[1].

وهاجر العديد من اليهود من أوروبا المسيحية إلى الدولة العثمانية، نتيجة التسامح الديني الذي لاقوه في الموطن الجديد، فقد استفادوا من الإعفاءات الضريبية للمعابد في عهد محمد الفاتح. وكان لليهود في حي غلاطة معبدان، فيما كان للمسلمين ثلاثة مساجد، وللأرمن ثلاث كنائس. ولم يكن الحاخام موظّفاً لدى السلطان، ولكن كان رئيس ملّة دينية لها احترامها من السلطان، وله استقلالية قضائية على أتباعه، ويدير جميع ممتلكات الكنيس بما فيها الأوقاف[2].

---

1 -صموئيل أتينجر: اليهود في البلدان الإسلامية(1850- 1950)، ترجمة جمال الرفاعي، مراجعة رشا الشامي، عالم المعرفة، 1995، ص 192.

2- Bernard Lewis and Benjamin Braude: Christians and Jews in the ottoman Empire, VI, First published in the United States of America, 1982, pp 117- 145.

ويبدو أنّ المحاكم الإسلامية (الشرعية) كانت في الكثير من الأحيان تمنح اليهود حقوقاً لا تتوافر في المحاكم المذهبية لليهود. لذلك كانوا يلجأون من حين إلى آخر إلى المحاكم الشرعية لإنصافهم، علماً بأنّهم لم يكونوا ملزمين بذلك. والجدير بالذكر أنّ اليهود كانوا كثيراً ما يلجأون إلى المحاكم الإسلامية في القضايا الإرثية، وذلك لأنّ الشرع الإسلامي كان يضمن الحقوق الإرثية لجميع أفراد الأسرة والأقارب، واليهود يخشون حرمانهم من هذه الحقوق فيلجأون إلى الشرع الإسلامي لإنصافهم.

ومن ناحية أخرى كان بمقدور الشابة الذمية التي يرغمها أهلها على الزواج من شخص لا تريده، أن تلجأ إلى المحاكم الشرعية، لمنع عقد هذا الزواج، إذ إنّ الشرع الإسلامي يشترط موافقة المرأة بهذا الموضوع[1].

وكانت الدولة العثمانية، تعطى كلّ سنة مبلغاً من المال إلى رؤساء الملل من غير الإسلامية:" وبحسب العادة

1 -دونالد كواترت: الدولة العثمانية (1700- 1922م)، تعريب أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، ا لسعودية، ط1، 2004، ص 312.

السنوية، صدرت الإرادة السنية منذ أيام، بأن يعطي من الخزينة الجليلة، ستون ألف قرش إلى بطريركية الروم، وأربعين ألفاً إلى بطريركية الأرمن، وعشرين ألفاً إلى بطريركية الأرمن الكاثوليك، وثلاثين ألفاً إلى أسقف البلغار وعشرين ألفاً إلى رئيس حاخامية اليهود"[1].

وبالإضافة إلى الهبات السنوية التي كانت تقدمها الدولة العثمانية إلى رؤساء الملل غير الإسلامية، كانت تعطي الأموال إلى بعض رؤساء الملل في المناسبات: "بمناسبة عيد الفطير عند اليهود تكرم حضرة سيدنا ومولانا السلطان الأعظم، على حضرة حاخام اليهود في الآستانة بثلاثماية ليرة عثمانية"[2].

واعتبرت الدولة العثمانية نفسها مسؤولة عن اليهود المهاجرين إلى أراضيها، حتّى قبل وصولهم، فقد عمدت إلى حمايتهم مع عائلاتهم:" إنّ مجموعة من اليهود تُقدّر بعشرين عائلة، كانوا عائدين من "كرنوفا" هجمت

---

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1613، 7 ربيع الآخر1325هـ/ 7 أيار1907م.

2 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1027، 12 ذي القعدة 1312هـ/ 24 نيسان 1897م.

عليهم مجموعة من البلغار، وسلبتهم وأعملت فيهم القتل، وكان من بينهم النساء والأطفال، وقد شكّلت السلطنة العثمانية لجنة لحماية هؤلاء اليهود"[1].

وكان الفرق واضحاً في المعاملة الجيّدة التي تلقّاها اليهود على يد الدولة العثمانية، بالمقارنة مع الدول الأوروبية. فبعد احتلال "سالونيك" من قبل الجيش اليوناني، أرسل حاخام اليهود "ناحوم" في استنبول رسالة إلى السلطات العثمانية، يطلب منها التدخل لدى اليونان، من أجل الحفاظ على طائفة اليهود هناك من ظلم الجيش اليوناني، جاء فيها:"... قام العسكر اليوناني بمضايقة الطائفة الموسوية هناك – سالونيك – وإيذائها جسدياً، والتعرّض لشريعتها بالسباب والشتائم، والتسلّط على أموالهم معابدهم، ممّا خلق مظالم على هذه الطائفة وتعديات قاسية يصعب احتمالها إنسانياً" وقد طالبت الرسالة الدولة العثمانية الإسراع في اتّخاذ

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 337، 25 رجب 1296هـ/ 24 تموز 1879م.

الإجراءات لوقف الأعمال الوحشية ضد اليهود[1]. ونرى أنّه ، وبعد خروج العثمانيين من سالونيك، ظلّ اليهود يصرّون على الدولة العثمانية بحماية حياتهم وأموالهم وأعراضهم. ولو لم يلمس اليهود من الدولة العثمانية العدل والرحمة تجاههم، لما توجّهوا إليها بهذا النداء.

ويؤخذ على الدولة العثمانية أنّها فرضت نوعاً من الملابس والإشارات على الملل غير الإسلامية، إنّما ذلك بهدف المحافظة على التخصيص على اللباس العثماني وتمييز الوظيفة والحالة الاجتماعية لكل فرد في هذا النظام، وهو إجراء كان مُتخذاً من قبل البيزنطيين وطبقّت هذه القاعدة ليس على دين أو مجموعة معيّنة، ولكن على أفراد الطبقة الحاكمة والأفراد التابعين لكافة الأديان، وكان على أفراد المجتمع العثماني، على ارتداء الملابس ذات قماش معين وألوان محدّدة، تبعاً لطبقتهم، والملة والوضع الاجتماعي، وقد اختلف بالشكل واللون

1- B.O.A: HR.Sys, 2012/1.

المحدّد لغطاء الرأس والأحذية، وذلك بهدف تبيان الحالة الاجتماعية لكل فرد، وتمكّن الآخرين من التعامل معه كان هذا عنصراً ضرورياً في قواعد السلوك السليم للمجتمع العثماني. وحتّى الملابس، اختلفت في شكلها بين أعضاء الأسرة الحاكمة، طبقاً للمؤسسة التي ينتمي إليها الفرد، وبالدرجة التي يكون فيها علو منصبه ودرجة قربه من السلطان[1].

وبلغ تسامح الدولة العثمانية مع اليهود درجة لا توصف، فقد أورد "أورخان محمد علي" قصة عن السلطان سليمان القانوني، مع أحد اليهود، وممّا جاء فيها: "أراد السلطان سليمان القانوني بناء مسجد، ووقع اختيار المهندسين على تلة في المدينة، ولكن كان عليها كوخ لرجل يهودي، وبعد مفاوضات كثيرة، رفض اليهودي إخلاء المكان، ليتاح لرجال السلطان الشروع ببناء المسجد، حتى إنّهم أغروه بكثيرٍ من الأموال، ومع ذلك

1 -ستانفورد.ج.شو: مرجع سابق، ص 152.

رفض أيضاً. فطلب رجال السلطان منه أن يصدر أمراً بطرد اليهودي، ليتسنى لهم بناء المسجد وهدم الكوخ. لكنّ السلطان رفض وقال:" ليس من عادتنا هذا، ولا يسمح ديننا بظلم أحد أو ترويعه، يجب أن نجد حلاً مناسباً".

وهكذا توقف بناء المسجد بحثاً عن حل شرعي، وقرّر السلطان استشارة شيخ الإسلام في الأمر، فأجابه:" حكم الإسلام:" حكم الإسلام واضح في هذا الأمر أيّها السلطان... لا تستطيع فرض أيّ جزاء أو عقاب على اليهودي لامتناعه عن البيع لأنّ الكوخ ملكه،ولا يجوز أخذه قهراً. وباختصار لا يوجد أمامكم سوى سبيل واحد وهو: القيام بإرضاء اليهودي". لذلك قرّر السلطان أن يذهب بنفسه إلى اليهودي، ويرجوه أن يبيعه الكوخ، فلمّا شاهد اليهودي السلطان أمام كوخه ذهل من هول المنظر ، فعرض عليه السلطان أضعاف مضاعفة من ثمن

الكوخ، فوافق اليهودي على بيعه، وهكذا تمّ بناء المسجد وهو المعروف بمسجد "السليمانية"[1].

واعترافاً من اليهود بجميل الدولة العثمانية وفضلها، بإيوائهم، بعد طردهم من البلاد الأوروبية، تقدّم اليهود بكتاب، يشكرون فيه السلطات العثمانية، على حسن استقبالهم، وفتحها ذراعيها لاحتضانهم.

وبمناسبة مرور أربعمائة سنة على لجوء اليهود إلى البلاد العثمانية، بعد جلائهم وإبعادهم من إسبانيا، قدّمت جمعية اتحاد الإسرائيليين عريضة الشكر إلى الدولة العثمانية جاء فيها:" إنّه في ربيع سنة 1492م طرد اليهود من إسبانيا، وأظلمت في وجوههم مسالك الممالك، وكانوا عرضة للاعتداء، إلا أنّهم حازوا على ملجأ اطمأنّت نفوسهم به، وذلك بتفيئهم تحت ظل عدالة وحماية حكومة أجداد الجنان السلطاني الأعظم. من ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، يعيشون تحت ظل الحكومة السنية بكمال

1 -أورخان محمد علي: روائع من التاريخ العثماني، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 84- 87.

الأمن والرفاهية والراحة"[1]، وختمت العريضة بالدعاء للسلطان.

وقام الدكتور "بول ناتان" وهو أحد أطباء اليهود في منطقة البلقان، بتوجيه رسالة إلى اللجنة اليهودية الأميركية في مؤتمرها المنعقد في أمريكا، إنّ وضع اليهود في حرب البلقان لا يمكن وصفه، ويحتاج إلى الإغاثة العاجلة، وقد عبّر المؤتمر عن أسفه لمأزق تركيا الحالي. وطلب من العالم:" أن يوسّعوا تعاطفهم مع ضحايا هذه الحرب، والتعبير عن أملهم بأن تنتهي قبل، أن يراق المزيد من الأرواح.وهم يودّون التعبير عن تعاطفهم مع الإمبرطورية العثمانية، التي وخلال عصور، وفّرت الرخاء لليهود، الفارين من الأراضي المسيحية، والتسامح الذي أظهرته لهم، وقد شكّل إحدى الصفحات المضيئة في تاريخنا السابق، وهناك عزاء في التفكير فالعديد من الجنود اليهود الذين فنوا في الحرب الحالية، حاربوا من

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 883، 13 شوال 1309هـ/ 9 أيار1892م.

أجل شعب لا ينكر حقوقهم الإنسانية، لذلك أخلص اليهود الأتراك دائماً لتركيا. وعندما أجبروا على الهجرة من إسبانيا والبرتغال، ذهبوا إلى تركيا، حيث تلقّوا فرصاً عادلة ومتساوية للحماية، أكثر من أي بلد في العالم. ونالها في تركيا دائماً حظاً من التسامح في ممارسة شعائرهم الدينية"[1].

وأجرى اليهود مقارنة بين وضعهم في أوروبا ووضعهم في المشرق الإسلامي، وخصوصاً في الدولة العثمانية، ولمّا عقدوا اجتماعاً في لندن، لقراءة التقرير الرابع والعشرين حول أحوال اليهود، أعرب المؤتمر عن الأسف الشديد لعدم نجاح المساعي التي اتّخذت من القيصر نيقولا الثاني (قيصر روسيا)، ومع ذلك فقد شكّلت جمعية في "بطرسبورغ" للنظر في أحوال الطائفة كوسيلة إلى إصلاح شؤونها، وننتظر أن ترفع هذه الجمعية تقريرها إلى مجلس الوزراء. ويضيف التقرير، إنّ حالة الطائفة في

1- B.O.A:HR.Sys, 2012/1.

رومانيا آيلة إلى التعاسة وسوء المصير، وأمّا حالتها في بلغاريا والصرب فهي أحسن منها في رومانيا. واختتم بأن الحكومات الأوروبية وخصوصاً في أوستريا وفرنسا تعامل اليهود معاملة الإهانة والتحقير. أما معاملة المسلمين في جميع البلاد لرعاياهم من اليهود، فإنّها مبنية على الرفق والإنسانية، وهم يستحقّون جزيل الشكر من هذه الطائفة"[1].

وقامت الجمعية اليهودية في باريس بإرسال رسالة شكر إلى الدولة العثمانية، بمناسبة مرور أربعمائة سنة على تهجير اليهود من إسبانيا، وفيها تعبير عن امتنانهم وشكرهم للدولة، لحسن استقبالهم وكرمها معهم، وهذا ترجمة للوثيقة:" ترجمة المحضر القادم من الجمعية العمومية بباريس إلى سيادة البادشاه على أثر طرد الجالية اليهودية من إسبانيا سنة 1492م، والتجائهم إلى الممالك العثمانية، حيث وجدوا كلّ الحماية من المظالم

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1038، 7 صفر1313هـ/ 17 تموز 1895م.

التي عاشوها، وتوفير سبل العمل والعيش الكريم لهم من طرف السلطان العثماني الذي نال كلّ الاحترام والعواطف النبيلة، ويتوجّه أعضاء الجمعية العمومية الماسونية وكلّ العاملين بمختلف مكاتبها، بالشكر للباده شاه، وتعلن تبعية الجالية اليهودية المتواجدة بالأراضي العثمانية لجلالتكم مع حرصها على النهوض بالدولة، وذلك لما وجدته من اندماج في مجال الزراعة والتجارة والفنون والعلوم، وكذلك نوجّه شكرنا إلى السلطان لحرصه على حماية مذاهبهم وديانتهم. وبناء على ذلك يتوجّه كل أعضاء الجمعية بالإجماع، بالشكر والدعاء بطول العمر لحضرة السلطان. وبمناسبة مرور أربعمائة سنة على لجوء الجالية اليهودية إلى الممالك المحروسة، وما وجدوه من حماية ورعاية، تتوجه الجمعية العمومية الماسونية وكل العاملين بها بالاعتراف بالجميل للشهانة العظمى، راجية له طول العمر والرفاه للدولة"[1] .

1- B.O.A:Y.MTV, 61/51. (أنظر الملحق رقم -5-)

واتّسمت علاقة اليهود بالمجتمع المحيط بهم، طيلة الفترة الواقعة في القرنين السادس عشر والثاني عشر، بقدر كبير من الاستقرار، فكانت أماكن العمل تجمع اليهود مع المسيحيين والمسلمين. وكان أبناء هذه الطوائف يلتقون معاً آنذاك خارج العمل أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأبحاث الحديثة أثبتت أنّ يهود الدولة العثمانية تأثّروا إلى حد كبير بكافة فنون المجتمع الإسلامي. وتسللت بعض مظاهر هذا التأثير إلى عالم الممارسات الدينية اليهودية، وأخذ اليهود العديد من الفنون الإسلامية والمسيحية، التي كانت سائدة في الدولة العثمانية. وفي الواقع، إنّ استقرار السلطة العثمانية والأوضاع الاقتصادية فيما كان كفيلاً بحالة استقرار دائمة في العلاقات بين اليهود والمجتمع[1].

ونتيجة لهذه العلاقات الجيدة بين شرائح المجتمع كافة، اتّخذت الدولة العثمانية عدة إجراءات مع أهل

1 -صموئيل أتينجر: مرجع سابق، ص 207.

الذمة وخصوصاً اليهود الذين عاملتهم بالحسنى، فقد افتتحت إصلاحية مخصّصة للإناث "بروستجوك"، وسيتم قبول إناث المسلمين والمسيحيين وكلّ أصناف تبعية الدولة العثمانية على حد سواء[1].

كما أعفت الدولة العثمانية رجال الدين من أهل الذمة وأماكن العبادة من الضرائب، بموجب فرمان سلطاني:" مراسلة من إدارة الضرائب إلى نظارة المالية، والنظارة تذكّر أنّه بموجب فرمان أو قرار صادر عن البادشاه، بخصوص إعفاء المكاتب والجوامع وأماكن العبادة بمختلف أصنافها وتبعيتها والمستشفيات، وما إلى ذلك من المباني الخيرية، من دفع الضرائب"[2].

ولم تكتف الدولة العثمانية، بإعفاء اليهود وغيرهم من أهلة الذمة، من دفع الضرائب عن رجال الدين وأماكن العبادة، بل عمدت إلى بناء مأوى للعجزة، لإيواء المسنّين من كافة رعايا الدولة العثمانية، حيث صدرت

1- B.O.A:C.MF, 131/6542.

2- B.O.A:ŞD, 402/20-2.

إرادة سنية تقضي بإنشاء دار العجزة (من مسلمين وغيرهم)، لأجل الفقراء الذين يتحقق عجزهم وتسهيل أسباب معيشتهم؛ وأشارت الإرادة إلى أنّ يتمّ بجانب دار العجزة بناء جامع وكنيس وكنيسة، ليقوم العجزة بأداء واجبهم الديني[1]،إذاً لم تكتف الدولة ببناء دار للعجزة لجميع المسنين من جميع الملل فحسب،بل عمدت إلى بناء دور للعبادة لجميع الناس على اختلاف طوائفهم، ليتسنى لهم المحافظة على صلاتهم.

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 785، 7 شوال 1307هـ/13 حزيران 1890م.

تدهور العلاقات بين الدولة اليهود

بقيت علاقة الدولة العثمانية مع اليهود والمجتمع جيّدة حتّى بداية القرن التاسع عشر،غير أنّ هناك جملة عوامل ساهمت في إفساد هذه العلاقة، منها تدخّل الدول الأوروبية، كما أنّ أطماع اليهود التي ظهرت وحلمهم بالاستيلاء على الأراضي المقدسة، فاستغلوا طيبة الدولة وتسامحها مع أهل الذمة، لتحقيق مآربهم في الأرض الموعودة "حسب زعمهم"، وغيرة المسيحيين من اليهود نتيجة للتفوق الذي حقّقوه في كافة المجالات الحياتية، لذلك تنكّر اليهود لكل هذه المعاملة الجيّدة التي تلقّوها من الدولة بعد هجرتهم أو طردهم من أوروبا.

وإبان القرن التاسع عشر، ومع تزايد الشعور القومي لدى المسيحيين، تفاقم الصراع بين الطوائف المختلفة لدى الدولة العثمانية، فاليهود الذين كانوا يؤيّدون السلطة، ويحظون في المقابل بعطفها، تعرّضوا

لاضطهادات عديدة من المسيحيين الذين نجحوا في إخراج اليهود من المجالات التي كانوا يسيطرون عليها، فنجح المسيحيون ومنها على سبيل المثال المعاملات المالية، وصناعة النسيج، والتجارة الدولية. وهي المجالات التي عرف عنها بسيطرة اليهود عليها[1].

وكان اليهود العثمانيون على علم تام بمجموعة المصالح بينهم وبين المسلمين، بصفة خاصة في ما يتعلق بالمسيحيين، وإذا كان هناك من اضطهاد لليهود في الدولة العثمانية في أوج قوتها وسلطانها، فإنّ هذا لم يتأت من الحكام العثمانيين ورعاياهم المسلمين، إنّما من رعايا الدولة المسيحيين. وقد أثار القادة المسيحيون بصفة مستمرة، حفيظة السلطان ووزرائه ليحملوهم على تقديم حقوقهم والمزايا الممنوحة لهم على حساب المجتمع اليهودي[2].

1 -صموئيل أتينجر: مرجع سابق، ص 207- 208.

2 -ستانفورد. ج.شو: مرجع سابق، ص 160.

وعلى الرغم من أنّ الدول الأوروبية، لم تتدخل كثيراً في شؤون الدولة العثمانية، عن طريق حماية أهل الذمة (اليهود)، وخصوصاً أنّ أوروبا هي من لفظت اليهود من أراضيها، بحجج كثيرة، إلاّ أنّ هذا لم يمنع بريطانيا من التدخل في شؤون السلطنة بحجة حماية اليهود، عندما رأت ذلك ضرورة لمصالحها. وحاولت بريطانيا منذ عام 1838 التدخل في الشؤون العثمانية عن طريق اليهود، وكان هدفها من وراء ذلك، تأجيج الخلاف بين اليهود والدولة العثمانية. وفي هذا المجال كتب "بالمرستون" قائلاً:" ينبغي أن يُسمح ليهود الدولة العثمانية تقديم أية شكوى إلى الباب العالي عبر السلطات البريطانية ضد السلطات التركية...، وسيكون مفيداً جدّاً للسلطات دخول اليهود المشتتين إلى فلسطين عبر أقطار أخرى في أوروبا وأفريقيا، بسبب الثروة وعادات النظام، والصناعة التي سينقلوها معهم، لأنّ هذا سيؤدي بصورة فائقة إلى زيادة موارد الإمبرطورية التركية، ويطوّر تقدّم الحضارة فيها...، إنّ وظيفة الحماية البريطانية سوف

تساعد على منع العنف والظلم والاضطهاد التي تعرّض لها اليهود وخصوصاً في سوريا"[1].

ومن مظاهر تزايد تأثير أوروبا في الدولة العثمانية، إن العصر الحديث شهد تفاقم قوة مشاعر العداء لليهود، وقام السكان المسيحيون بدور بارز في هذا المجال فاستغلّت الكنائس اليونانية والأرمنية سيطرة مشاعر العداء لليهود على أتباعها الذين كانوا من الفقراء والجهلة، لتوحيد حقوقها في مواجهة السلطات العثمانية، واستخدمت هذه الكنائس اليهود كبش فداء في صراعها ضد الدولة. وكانت المذابح التي تعرّض لها يهود الدولة على أيدي المسيحيين إبان القرن التاسع عشر، من أبرز مظاهر العداء المسيحي لليهود بينما شهدت الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر، تعرّض اليهود لحوادث قليلة ، ووقفت السلطات بشكل دائم إلى جانب اليهود وتأييدهم، إلاّ أنّها ازدادت في

1- Bernard Lewis: The Jewis of the Islam, England, 1984, p.160.

القرن التاسع عشر، لدرجة يمكن فيها القول إنّ هذه الفترة شهدت وقوع حادثة كل عام ضد اليهود. وكانت الحوادث تقع عادة في المدن التي كان غالبية سكانها من المسيحيين وبخاصة إبان أعياد الفصح، إذ كانت تنتشر آنذاك شائعات، مفادها أنّ اليهود يختطفون أطفال المسيحيين لشرب دمائهم. وكان المسيحيون يقومون بالاعتداء على اليهود والتنكيل بهم، وكانت مذبحة أزمير عام 1872م، واحدة من أشهر هذه المذابح. وتدخّلت السلطات العثمانية آنذاك لإنقاذ اليهود، وأصدرت فرماناً تدين فيه هذه المذابح. وكان من بين هذه الفرمانات فرمان أدان حادثة دمشق التي ذهب ضحيتها مئات اليهود[1].

وربّما يعود هذا العداء الذي استحكم بين اليهود والنصارى في ظل الدولة العثمانية، في جذوره إلى أسباب دينية، كما أسلفنا أثناء الحديث عن عداء أوروبا لليهود،

1 -صموئيل اتينجر: مرجع سابق، ص 208.

والسبب الآخر هو استعلاء اليهود ونظرتهم ا لفوقية إلى جميع الشعوب، بأنّهم شعب الله المختار.

غير أنّ بريطانيا بدأت تناقض نفسها، وهي تتحدّث عن اليهود في دول أخرى، بينما كان اليهود في أوروبا مضطهدين، وكتب معاون القنصل البريطاني في الموصل عام 1909م قائلاً:" لو قارنا يهود الإمبرطورية العثمانية بيهود إيران، لوجدنا أنّ يهود الدولة العثمانية كانوا يعيشون في الجنّة"[1].

وأعرب القناصل الأوروبيون آنذاك عن تأييدهم لليهود، ولكنّ القناصل الفرنسيين الكاثوليك كانوا أقلّ نشاطاً من القناصل الإنكليز والبروسيين البروتستانت الذين عملوا على توفير الأمن اللازم لليهود، حيث أرسلت إنكلترا عام 1871م فرقاطة بحرية، رابضت أمام سواحل أزمير قبل اقتراب عيد الفصح، واتخذت الحكومة الإنكليزية هذا الإجراء بناء على طلب اليهود الإنكليز الذين

1- Bernard Lewis: The Jewis of the Islam, op.cit.p.160.

حرصوا على أمن إخوانهم من اليهود في الدولة العثمانية[1]

.

وتعدُّ حادثة دمشق التي وقعت عام 1840م[2] نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ اليهود في عهد الدولة العثمانية وفي العصر الحديث، إذ تمّ في أعقاب هذه الحادثة، وللمرة الأولى استخدام كلّ الوسائل اليهودية والصهيونية، التي من شأنها مساعدة يهود الشرق. وكان الاهتمام الذي أبداه يهود أوروبا بيهود الشرق في ذلك الحين، والمساعدة التي قدّموها إليهم، من أبرز مظاهر قوّة العلاقة التي سادت بين يهود الشرق والغرب. وعلى الرغم من أنّه كان هناك بعض الاتصالات بين الطوائف اليهودية في الشرق والغرب، إلاّ أنّ ردّة فعل يهود الغرب على هذه الحادثة

1 -صموئيل اتينجر: مرجع سابق، ص 209.

2 -تتلخص هذه الحادثة، أنّه في شهر شباط 1840م اختفى أحد القساوسة مع خادمه المسلم، وبعد أن وجهت إلى اليهود آنذاك تهمة قتل القسيس بغرض شرب دمه في عيد الفصح، استغل مندوب فرنسا في دمشق فرصة اختفاء القسيس لإثارة الجماهير، فقام الفرنسيون باعتقال قادة الطائفة اليهودية في دمشق، ووجهوا إليهم تهمة قتل القسيس لأغراض خاصة بالعبادة. و انتشر الخبر في الصحف الأوروبية، حيث جاء وفد من يهود أوروبا لالتقاء القادة العثمانيين، الذي أصدروا فرماناً أدانوا به الحادث.

شكّلت نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ علاقاتهم. حيث بدأ يهود الدول الأوروبية والحركة الصهيونية بالضغط على هذه الدول للتدخل لحماية اليهود في الشرق، بالرغم من أنّ هذه الدول طردت وقتلت ونفت اليهود خارج حدودها، لكنّ ضغط اليهود الأغنياء والحركة الصهيونية من جهة، والتقاء مصالح الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا للتخلص من الدولة العثمانية وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كلّ هذه الأمور دفع البريطانيين إلى التدخل بقوّة وإدعائهم بحماية اليهود. وطلبت بريطانيا من الدولة العثمانية السماح لليهود في أوروبا، بالهجرة إلى الممالك العثمانية، وقد وافقت السلطات العثمانية بهجرة اليهود إلى ممالكها ما عدا فلسطين، وأن يعاملوا معاملة كالرعايا العثمانيين[1].

وكان للتدخل الأوروبي من جهة، وأحلام الحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من جهة

---

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 258، 13 محرم 1299هـ/23 تشرين الأول 1881م.

أخرى، أن أفسد العلاقة القائمة بين اليهود والدولة العثمانية التي امتدت عبر مئات السنين. وبسبب ازدياد شكوك السلطان "عبد الحميد الثاني" بالتحرك الصهيوني، أفهم المبعوث اليهودي "أوليفانت" بأنّ اليهود يستطيعون العيش بسلام في أيّ جهة من المملكة ما عدا فلسطين، وأنّ الدولة العثمانية ترحّب بالمضطهدين، ولكنّها لا ترحّب بإقامة مملكة لليهود في فلسطين يكون أساسها الدين[1].

وسمحت الدولة العثمانية لليهود بزيارة القدس شرط أن لا يقيموا فيها، حيث وردت رسالة من مقام الصدارة العظمى بتاريخ 18 حزيران 1891م إلى سنجق القدس الشريف وفيها:"يلزم عدم مساعدة اليهود بالإقامة في لواء القدس الشريف بعد أدائهم الزيارة، وحيث كان توطنهم في داخل اللواء ممنوع، فمن يرغب منهم بالإقامة عليه أن يراجع الباب العالي"[2].

1 -فرانك مانويل: بين أميركا وفلسطين ، تعريب يوسف حنا، عمان، 1967، ص 25.

2 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 841، 29 ذي القعدة 1308هـ/ 24 حزيران 1891م.

وتؤكّد الموسوعة اليهودية، أنّ السلطان "عبد الحميد الثاني" عامل يهود الدولة العثمانية معاملة جيدة، ويشهد بذلك بعض المقرّبين إليه من اليهود، أمثال "أرمينيوس فامبري A.Vambery" الصديق الشخصي للسلطان الذي صرح قائلاً:" إنّه من خلال الصداقة المستمرّة التي تربطني بالسلطان منذ سنوات طويلة، كان لي الفرصة للتعرف على معاملته الطيبة لليهود، وكان أول حاكم تركي يعطيهم المساواة أمام القانون مع رعاياه المسلمين، وعامل الحاخام كما يعامل كبار موظفي الدولة، واتُّخذ تقليداً بأنْ يرسل سنوياً في عيد الفصح إلى حاخام القسطنطينية ثمانية آلاف فرنك لتوزع على فقراء اليهود"[1].

وعلى الرغم من هذه المعاملة الطيبة، إلاّ أنّ السلطان كان يميّز في معاملته بين اليهود وبين الحركة الصهيونية، وتؤكّد ذلك الموسوعة اليهودية في

1 - The Jewish Encyclopedia (U.,S.A. 1901), Vol I, p.47.

قولها:"نظراً لأهداف الحركة الصهيونية المتعاظمة، ارتاب السلطان من هذه الحركة وسياستها، وبالتالي وعمل ضدّها، ولم يكن متعاطفاً أو مساعداً لها، وكانت نظرته إلى اليهود تخالف نظرته إلى الصهيونية"[1].

وممّا لا شكّ فيه أنّ هؤلاء اليهود الذي عوملوا معاملة حسنة لا بل جيّدة من قبل الدولة العثمانية، قد تعاونوا مع الحركة الصهيونية - ونسوا أو تناسوا ما قدّمته لهم الدولة- باعتبارها الحركة المخوّلة إعادة الأراضي المقدسة إلى الشعب اليهودي، ولا يخفى دور اليهود الفعّال في ثورة 1908م وخلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909م[2].

" وإذا ذكرت المؤامرات والحروب فتش عن اليهود فهم أهلها دوماً". لقد حاول السلطان عبد الحميد الثاني بكلّ ما أوتي من قوة وذكاء وفطنة، طوال فترة حكمه الطويلة، التصدي للمؤامرات اليهودية والأجنبية من

1- Ibid: p.75.

2- Bernard Lewis: The Emergence of modern Turkey, London, 1961, p.208.

الدول الأوروبية ، إلا أنّه في نهاية الأمر فشل، والدليل على ذلك خلعه عن العرش بواسطة اليهود والماسون في دولته. أراد السلطان أن يكون الحاكم الطيّب المتسامح مع اليهود، وقد رأوا منه ذلك إلاّ أنّهم حين أرادوا منه إعطاءهم حق الهجرة والاستيطان في الأرض الفلسطينية رفض ذلك، فعمل اليهود على التخلص منه، فاليهود دائماً وأبداً أهل خيانة وغدر.

ونتيجة لهجرة اليهود إلى الدولة العثمانية نستنتج النقاط الآتية:

1- إنّ اليهود وكعادتهم لم يندمجوا في مجتمعات الدول التي وُجدوا فيها، وقد أدّى ذلك الأمر إلى تكتلهم وتمركزهم في أحياء معينة في إطار هذه الدول، وكان هذا أحد أسباب اتخاذ الدول الأوروبية قراراً بطردهم.

2- عند هجرة اليهود من أوروبا إلى الدولة العثمانية، اتّبع اليهود نفس الأساليب بالاشتراك مع بعض العناصر التركية، كما فعلوا من قبل في قتل "الكسندر" قيصر روسيا عام 1881م، مع فارق هو أنّ العثمانيين لم يتبعوا سياسة العنف ضد اليهود.

3- عند هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية، نقلوا تجارب الشعوب الأوروبية إليها، وكان نتيجة هذه التجارب نشوء بعض الأفكار السياسية والفلسفية التي لا تمتّ بصلة إلى تقاليد المجتمع العثماني.

4- إن جزءاً من المسؤولية يقع على عاتق العثمانيين في استقرار هؤلاء المفسدين في الدولة العثمانية، حيث إنّ بعض السلاطين لم ينتبهوا إلى خطر اليهود إلاّ في

وقت متأخّر، وأنّ السلاطين انطلقوا من المفاهيم الإسلامية في مساعدة هؤلاء، وإنقاذهم من بطش الدول الأوروبية.

5- أخيراً لا ينكر أحد أنّ اليهود نقلوا أيضاً معهم خبراتهم التجارية والاقتصادية، التي ربّما كانت من العوامل التي أدّت إلى ازدياد الصناعة والتجارة في الدولة العثمانية.

وبعد كل هذا يتحدث البعض عن الظلم الذي وقع على اليهود في ظل الدولة العثمانية، إلاّ أنّ هذا الأمر، يُعدّ شيئاً طبيعياً، فالدولة العثمانية شهدت حوادث لم يسلم منها المسلمون أنفسهم، ولم ينجُ منها بعض كبار رجال الدولة ولا السلاطين أنفسهم، وأفراد أسرهم.

استنتاج

نختم بما بدأنا به:" نحن اليهود لسنا إلاّ سادة العالم ومفسديه ومحرّكي الفتن وجلاّديه". (د. أوسكار ليفي).

إنّ المؤرخ الأمريكي "جستن مكارثي" يعزو مصائب القتل والترحيل التي حلّت بالعثمانيين في القوقاز والبلقان وأماكن أخرى في القرن التاسع عشر، ونتج عنها مقتل أكثر من خمسة ملايين مسلم وتهجير خمسة ملايين أخرى. أيضاً، إلى تسامح العثمانيين الأوائل مع أهل الذمّة وسكان البلاد التي فتحوها :" وكان التسامح من أفضل ميزات التقليد العثماني في الحكم، مع التنوع العرقي والديني، ولكن كان بإمكان أمّة مطبوعة بطابع تركي أن تكون أكثر أماناً، وأن تعطي الأمم الأوروبية ذرائع أقل للتدخل... ولو كان الأتراك في أيام قوّتهم قوميين من النوع المسيحي أو اليهودي، لكان المسيحيون هم الذين

طُردوا، تاركين وراءهم أراضٍيَ كانت تركية مسلمة بكلّ معنى الكلمة. وبدلاً من ذلك، عانى العثمانيون، وبقي المسيحيون، وغالباً ما كان يعامل المسيحيون واليهود معاملة جيدة، وأحياناً سيئة، لكنهم سمحوا لهم بأن يستمروا بالبقاء ويحافظوا على لغاتهم وتقاليدهم ودياناتهم، لقد كانوا على حق حين فعلوا ذلك، ولكن لو أنّ أتراك القرن الخامس عشر لم يكونوا متسامحين لبقي أتراك القرن التاسع عشر على قيد الحياة في بيوتهم".

ويقول المؤرخ "كاربل": " لقد كان اليهود في العالم العثماني على دراية كافية، كم كان من الأفضل لهم العيش في سالونيكا أو استنبول أو إزمير، أو في أيّ مكان من أوروبا". وكان كلّ ما قدّمه الغرب واليهود، هو الشكر النظري الذي يناقض التنكر العلمي، فقد قام رئيس الكيان الصهيوني سنة 1992م بزيارة إلى تركيا لحضور احتفالات الذكرى الخمسمائة لقبول الدولة العثمانية إيواء اليهود النازحين من إسبانيا بعد سقوط غرناطة،

وفي هذه الزيارة عرض الرئيس الصهيوني شريط فيديو على المدعوين إلى المناسبة، يتضمّن خطاباً للرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب، يشير فيه إلى ترحاب العثمانيين بقدوم اللاجئين اليهود من إسبانيا، وما زالوا يعيشون بسلام منذ خمسة قرون في تركيا، وهذا مثال لحياة المسلمين واليهود. ويقول الأستاذ "وديع أبو زيدون" متسائلاً:" لماذا لا يعيش المسلمون واليهود في سلام في فلسطين، بعد أن سيطرت أمريكا على العالم، وبإمكانها فعل شيء مشابه لما فعلته الدولة العثمانية الإسلامية".

ولم يكن استخدام الغرب لأهل الذمة المسيحية واليهودية، هو الجزاء الوحيد الذي قوبل به الجميل العثماني،ولعل المسألة اليهودية مثال واضح على نكران للجميل واستخدام أقلية غمرها جميل العثمانيين، في الوقت الذي تنكرت لليهود كلّ أوروبا، فطعنوا الدولة التي آوتهم ونصرتهم بدلاً من الاعتراف بجميلها، ليصبح المسلمون في نهاية المطاف هم "الإرهابيون" و"الهمجيون" و"المتخلّفون" و"الدمويون". بينما يمارس اليهود ضدهم

كلّ الجرائم التي يعرفها الجنس البشري من إبادة وتهجير وسلب ونهب وتعذيب وحصار وتفريق واعتقال وإنكار أبسط حقوق الإنسان، جزاء الجميل والإيواء الذي قام به المسلمون في زمن الضيق اليهودي، سواء إثر سقوط غرناطة، أم بعد ذلك في زمن ارتفعت فيه روح المعاداة لليهود في كلّ أوروبا.

الفصل الرابع

الأرمن في العهد العثماني في ضوء الوثائق

1- تمهيد.

2- علاقة الأرمن بالدولة العثمانية.

3- تدهور العلاقات العثمانية الأرمنية.

4- استنتاج.

تمهيد

ضمّت الدولة العثمانية (1299م- 1923م) في كيانها السياسي مجموعات كبيرة من التشكيلات الإثنية والأقليات العرقية، وكانت فسيفساء للشعوب التي تحكمها، بمثابة لوحة من الموزاييك، استمرت بديعة المنظر فترة من الزمان، توحي بالتناسق والتناغم. وما دامت الدولة قوية، قلّت الثورات والتمردات في المناطق المكتظة بالأعراق المختلفة، مثل برميل البارود المسمى:" شبه جزيرة البلقان".

وكان الأرمن إحدى هذه الأقليات التي ضمّتها الدولة العثمانية، لكنّها أقليّة متميّزة، إذ عُرفت بـ"الأمة المخلصة" أو بالتعبير العثماني " مللت صادقة"، نظراً إلى المكانة التي تبوّأتها في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إلاّ أنّ النشاط الأرمني خارج الحدود، وعلاقاتهم المتشعبة مع عدة دول وقوى كبرى، سهّل انتقال الأفكار القومية

والثورية إليهم، كما أن "حمى القومية" التي اشتدّت سخونتها عقب الثورة الفرنسية والجامعة السلافية، والتي كان يعلو صوتها عقب كلّ هزيمة عسكرية يتلقّاها العثمانيون على يد الروس، فضلاً عن لعبة توازن القوى التي كانت تمارسها الدول الكبرى ، للحفاظ على نفوذها السياسي، ومصالحها الاقتصادية، وطرق مواصلاتها مع مستعمراتها الآسيوية والأفريقية، كلّ ذلك جعل الأرمن ورقة رئيسية في هذه اللعبة السياسية، خاصة وهم من المسيحيين الذين، يتوزعون على المذاهب الثلاثة: الأرثوذكسية، الكاثوليكية والبروتستانتية.

ولا يمكننا أيضاً إغفال الدور الرئيسي والمحرّك الأساسي للكنيسة الأرمنية، التي كانت بمثابة الوطن الأمّ لكل الأرمن، سواء في المهجر المنتشر عبر دول العالم كلّه، أو تحت الحكمين: العثماني والروسي. فقد مثلت هذه الكنيسة ، منبع الدعم الروحي، ومركز الحركة القومية، ومحرّك أو محرّض الثورات والتمرد ضد الحكم العثماني، أضف إليها النشاط التبشيري لمختلف المذاهب

المسيحية، والذي كان مرتبطاً بشكل وثيق بالمصالح السياسية للدول التي تدعم هذه الإرساليات التبشيرية.

ومع ظهور أعراض النهاية على الدولة العثمانية، واعتبارها رجل أوروبا المريض، والمحاولات الإصلاحية العثمانية المعروفة بـ"التنظيمات"، والتي كان من سلبياتها- التي فاقمت سرعة انهيار الدولة- اعطاؤها امتيازات واسعة للدول الأوروبية، بحجّة حماية الأقليات التي سرعان ما تعالت صيحاتها في أوّل جلسة للبرلمان العثماني- إبان حكم عبد الحميد الثاني- مطالبة بالانفصال والاستقلال عن الدولة، وهذا يعني الانهيار بشكل رسمي.

وكان الأرمن قد سكنوا في شبه جزيرة الأناضول قبل عدة عصور، وحتّى قبل مجيء الأتراك، فكانوا لذلك على طريق الفاتحين، وفي منطقة النزاع بين الإمبراطوريات الكبيرة آنذاك وهي الإمبرطورية البيزنطية والفارسية، ممّا أدّى إلى وقوعهم تارة تحت سيطرة هذه وطوراً تحت

سيطرة تلك؛ ويعزى تشتتهم مع قلّة عددهم إلى هذا السبب، أي وقوعهم في منطقة الصدام بين الإمبرطورتين، ممّا دفع البعض إلى الابتعاد عن منطقة القتال والتوجه إلى مناطق أخرى.

والشعب الأرمني هو من الأوائل الذين استوطنوا في الأناضول مع تراثهم وثقافاتهم التي تُعدُّ من الثقافات التركية المختلفة. ولم يُعرف عن تلك الفترة أي اضطرابات أو مشاكل مع الأتراك، حيث كانوا يعيشون بحرية، وبدون أي ضغط من أنَّهم مسيحيون يعيشون في كنف دولة إسلامية، إذْ كانت لهم حرية العبادات وبناء الكنائس ضمن أملاكهم، ومن آثارهم القديمة كنيسة مبنية على طراز أبنية السلاجقة.[1]

وشكّل الأرمن في تاريخهم بعض الإمارات والدول التي كانت غالباً تحت سلطة الدول الكبرى وسيطرتها، وقلّما تيسّرت لهم سبل الاستقلال، وقد عانوا اضطهاد الدول

---

1 - Recep Karacakaya: Türk Kamuoyu Ve Ermeni Meselesi (1908- 1923), Cağaloğlu, Istanbul, 2005, pp:13-16.

الكبرى وثنيهم عن دينهم وعقيدتهم، ويستوي في هذا الأمر الفرس والبيزنطيون، إذْ حاول الفرس تحويلهم عن المسيحية، بينما حاول البيزنطيون تغيير مذهبهم، وإدخالهم في المذهب الأرثوذكسي، ومحاربة لغتهم وثقافتهم.[1]

وبعد ظهور الإسلام وتوسّع دولته، وتغلُّب المسلمين على الفرس وعلى البيزنطيين، أصبح الأرمن تحت حكم العرب المسلمين تارة، وطوراً تحت حكم البيزنطيين. وفي عهد معاوية كان الأرمن يتمتعون بحكم ذاتي مع ضمان حرية عقيدتهم، كدأب المسلمين على احترام عقائد الآخرين على مدار التاريخ. وليس بوسعنا هنا على أن نستعرض جميع الأدوار التاريخية التي مرّ بها الأرمن في

1 -أورخان محمد علي: مرجع سابق، ص 206.

عهود الدول الإسلامية، ولكن نستطيع أن نقول إنَّهم عاشوا بسلام كامل مع الحكم الإسلامي.[1]

وبدأت العلاقة بين الأرمن والدولة العثمانية في وقت مبكّر من عمر الدولة، وإبّان توسعاتها في الأناضول، كإمارة حدودية على أطراف الإمبرطورية البيزنطية. ولعلّ أوّل اتّفاق رسمي ذكره المؤرخون بين الأرمن والعثمانيين كان عام 1326م، فبعد أن أصبحت بورصة عاصمة ، منحت الدولة الأرمن الحق في تنظيم أنفسهم كجماعة دينية بشكل مستقل، ونُقلت مراكزهم الروحية وكنائسهم إلى العاصمة الجديدة.[2]

ثم جاء محمد الفاتح لينقل العاصمة من جديد إلى استنبول بعد فتحها، فاستمرت علاقته بالأرمن، وأهدى كنيسة "سولومانستر" إلى أسقف الأرمن "يواقيم" المقيم

1 -يلماز أوزتونا: تاريخ ا لدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة الفيصل للتمويل، تركيا، استنبول، ط1، ج2، 1990، ص 129.

2- Erdal LLTer: Ermeni Meselesi, nin perspekti ve zeytun Isyanlari (1780-1880), Ankara, 1988, p.29.

في بورسة، وعيّنه بطريركاً للأرمن الذين انتقلوا إلى العاصمة الجديدة من جميع أنحاء الأناضول.[1] وبعد هذا نرى أن الأرمن بدأوا ينزحون من بعض المدن في الأناضول إلى استنبول، حيث تمّ إسكانهم في مناطق مختلفة منها، أمّا الباقون في الأناضول، فقد عُهدت إلى معظمهم وظيفة حراسة القلاع. وهكذا فقد عومل الأرمن بكل عدل ورحابة صدر وأطلق عليهم صفة "الملّة الصادقة" نظراً لخدماتهم التي قدّموها إلى الدولة العثمانية.[2]

وكان الأرمن ينتظمون في شؤونهم الدينية تحت المذهب الأرثوذكسي الأوسع انتشاراً، وقد ارتبطوا أيضاً ببطريركية الروم في استنبول المعروفة باسم بطريركية الفنار.[3] وآنذاك أخذ المذهب الكاثوليكي ينتشر بينهم ممّا حدا بالباب العالي أن يعترف رسمياً بالكنيسة الأرمنية

1- Bernard Lewis and Benjamin Braud: Opcit , pp 89- 100.

2 -يوسف حلاج أوغلو: تهجير الأرمن (1914- 1918): الوثائق والحقيقة، ترجمة أورخان محمد علي، ط1، قدمس للنشر والتوزيع، 2010، ص 25.

3- Ahmet Cevdit: Tarihi- I- Cevdet, Istanbul, 1309, XI, p.9.

الكاثوليكية، وذلك في عام 1831م، ثم تبعه الاعتراف بالكنيسة الأرمنية البروتستانية.[1]

وعلى الصعيد الديني كان الأرمن موزّعين على ثلاثة مذاهب من دون أدنى تدخل من الدولة العثمانية، ، التي منحتهم حق انتخاب رجال الدين، وإدارة شؤونهم الدينية الداخلية بواسطتهم، وعن طريق أساقفتهم المنتخبين في كلّ المدن العثمانية.

1- Recep Karacakaya:op.cit, p.16.

علاقة الأرمن بالدولة

ادّعى مروّجو الدّعاية من الأرمن وغيرهم، أنّ العثمانيين أساؤوا معاملة غير المسلمين وبخاصة الأرمن منهم، غير أنَّ الوقائع التاريخية تدحض ذلك، فالعثمانيون والأرمن عاشوا جنباً إلى جنب مدة ستمائة سنة، وهل من المعقول أن يقوم العثمانيون فجأة بذبح جميع الأرمن !!!.

بعد إخضاع استنبول على يد محمد الفاتح سنة 1453م، بدأ عهدٌ جديدٌ من الازدهار الديني، الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي للأرمن، كما لغير المسلمين من سكان الدولة الجديدة. لقد سمح الحاكم العثماني الأوّل " عثمان باي" للأرمن بتأسيس مركزهم الديني الأول شمال الأناضول، في "كوتاهية"، لحمايتهم من الاضطهاد البيزنطي، وهذا المركز انتقل لاحقاً مع العاصمة العثمانية، إلى بورصة عام 1326م، ثم إلى استنبول عام

1461م، حيث أصدر الفاتح فرماناً نهائياً بتأسيس البطريركية الأرمنية.[1]

كان الأرمن "الغريغوريون Gregorians" كغيرهم من المجموعات الدينية الرئيسية ينتظمون في مجموعات "الملل" تحت لواء قيادتهم الدينية. وقد نصَّ الفرمان الذي أصدره الفاتح بتأسيس البطريركية الأرمنية في استنبول، أنّ البطريركية ليست القائد الديني وحسب، بل أيضاً المدني. وتمتع الأرمن كالمسلمين بالحقوق نفسها، وكانت لهم أيضاً امتيازات خاصة، من أهمها إعفاء من الخدمة العسكرية. وكان المسلمون يدفعون الخراج أو الزكاة، بينما الأرمن يدفعون الجزية، وقادتهم هم زعماء الملل الدينية، يجمعون الجزية من أتباعهم، ويحولونها إلى أمناء خزينة الدولة.[2]

1- The armenian issue in nine Questions and Answers, published by foreign policy institute, Ankara, 1989, p.7.

2- Ibid: p.8.

وكان تعيين البطريرك الأرمني يخضع لفرمان من السلطان العثماني، بعد أن يتمّ انتخابه من القساوسة، حيث ورد في جريدة " ثمرات الفنون": "أتمّت اللجنة المؤلّفة لانتخاب بطريرك للأرمن في الآستانة العلية، أعمالها وقراراتها على حضرة رتبتلو "ماطؤس أزميرليان"وقدمت مضبطة بذلك إلى نظارة العدلية والمذاهب الجليلة"،[1] وتمّ التصديق على هذا الانتخاب من قبل الحضرة السلطانية.[2]

وفي المقابل كان البطريرك الأرمني في الآستانة، وفي أكثر الأيام، يتردّد على الباب العالي:" يتردد بطريرك الأرمن على الباب العالي، ويتداول مع حضرة الوكلاء الفخام، وما برح يوصي أبناء قومه بالطاعة والخضوع للسلطنة، ويحضّهم على العمل بمهمتهم، والمواظبة على الدعوات الخيرية للحضرة السلطانية".[3]

---

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1011، 10 رجب 1312هـ/26 كانون الأول 1894م.

2 -المرجع نفسه: العدد 1014، 2 شعبان 1312هـ/ 16 كانون الثاني 1895م.

3 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1096، 13 ربيع الثاني 1314هـ/ 9 أيلول 1896م.

ونتيجة إعفاء الأرمن من الخدمة العسكرية، انصرفوا إلى الزراعة والتجارة والصيرفة والصياغة، وتفرّغوا لأعمالهم أكثر من المسلمين الذين كانت حياتهم مليئة بالجهاد في حروب تكاد لا تنقطع. ولاستمرار الوئام والوفاق بينهم وبين الدولة العثمانية، أطلقت الدولة لقب "الملّة الصادقة" على الأرمن، يقول جمال باشا في إحدى مذكراته:"... لقد عاش الأرمن والأتراك في الأناضول، والروملي والآستانة، بل في طول الدولة وعرضها متجاورين، وساد بينهم الوفاق، حتى إنّ تاريخ ذلك العهد خلا بتاتاً من ذكر شيء اسمه المسألة الأرمنية. وكانت الصداقة بين الأتراك والأرمن في الشؤون العائلية لا حدّ لها، ومنها على سبيل المثال أنّ التركي كان إذا غادر قريته في آسيا الصغرى لشؤون خاصة أو مصلحة شخصية، عهد إلى جيرانه الأرمن برعاية أسرته ومتابعة شؤونه، والعناية بحقوقه، فقاموا بذلك خير قيام، وبالمقابل كان الأرمن يبدون من جهتهم الثقة نفسها مع جيرانهم الأتراك. وكانت القداديس تقام باللغة العثمانية، والمناصب

الحكومية مفتوحة أمام الأرمن، وقد عدّوا من أكثر الرعايا العثمانيين ولاء وأشدّهم إخلاصاً. وسمح السلطان "محمد الفاتح" للبطريركية الأرثوذكسية، بالبقاء في الآستانة بعد سقوطها في أيدي العثمانيين، ومنح اليونانيين عدداً من الحقوق تسمّى "بالامتيازات الدينية"، وأنشأ أيضاً بطريركية أرمنية في عاصمة مملكته.[1]

وعلاوة على قيام الأرمن بممارسة شعائرهم الدينية بكلّ حرية، فقد منحوا أيضاً حق انتخاب رجال الدين بأنفسهم، وبعد دخولهم ضمن الحماية العثمانية استمروا في التكلّم بلغتهم الأرمنية بكل حرية ومن دون أيّ عائق، إذ قامت الإدارة العثمانية بتطبيق السياسة نفسها، التي كانت تتبعها مع الجماعات الأخرى؛ وكانوا أحراراً في استعمال الأسماء الأرمنية، كما مارسوا فعالياتهم الثقافية بلغتهم أيضاً. وقد أُذن لأحد الأساقفة

1 -جمال باشا: مذكرات جمال باشا، إعداد محمد السعيدي، الكتاب الأول، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2013، ص 469- 472.

الأرمن عام 1567م، بإنشاء المطبعة الأرمنية، وذلك قبل إنشاء المطبعة التركية بمئة وستين سنة، على عكس الإجراءات التي اتّخذها "لويس الرابع عشر" ملك فرنسا بإغلاق المطبعة الأرمنية في مدينة مرسيليا الفرنسية، فأصبحت الصحافة الأرمنية في الدولة العثمانية في توسّع دائم. وعلاوة على المطبعة الأرمنية في استنبول، فقد أنشئت مطابع في إزمير عام 1759م، وفي مدينة وان عام 1859م، وفي مدينة سيواس عام 1871م. وفي عام 1908 بلغ عدد المطابع الأرمنية في الدولة 38 مطبعة. وفي عام 1910م كان في استنبول وحدها خمس صحف وسبع مجلات باللغة الأرمنية.[1]

وأثناء فتح السلطان "ياووز سليم" بيت المقدس سنة 1517م، وفد عليه البطريرك الأرمني وبطريرك الروم مع بقية القساوسة، والتمسوا منه أن يشملهم بكرمه، فيبقي على الكنائس والمعابد تحت تصرفهم، ويُجدّد لهم

1 -يوسف حلاج أوغلو: مرجع سابق، ص 26.

العهد الذي قطعه "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه و"صلاح الدين الأيوبي" منذ القديم. وبناءً على ذلك، فقد أعطى السلطان الرهبان الأرمن والروم حقّ التصرف في دير كمامة،[1] (كنيسة القيامة) الواقع في بيت لحم، ومفاتيح الباب الشمالي والشمعدانين ومصابيحها داخل دير كمامة، وأوقاف المزارع والحدائق التي تعود على الكنائس الكبرى، وهي مار يعقوب ودير الزيتون وحبس المسيح. والأمر نفسه بالنسبة إلى أتباع الدين من الأحباش والأقباط والسريان، فأُعطي هؤلاء حقّ التصرف بمملكاتهم وتركاتهم، ولن يتعرضوا لهم، وقد صدر الأمر بأن يتمّ العمل بهذا القرار من قبل الرعايا والوزراء الصالحين والقضاة وأمير الأمراء وأمراء السناجق وأمراء الألوية والضباط وغيرهم. ومن يحاول

---

1 -ديركمامة: هي نفسها كنيسة القيامة وهو كان الأكثر شيوعاً في المصادر العربية، وهو يتعلق بالصراع اليهودي المسيحي، وهي تنطلق من تقليد المسيحي الذي يقول أن اليهود دفنوا خشبة صليب المسيح بعد صلبه، وغطوها بالقمامة، إلى أن اكتشف مكانها، واستخرجت في عهد هيلانة، لذا جاء اسم كنيسة القمامة من هذه الو اقعة.

إنقاض أمري عليه لعنة الله تعالى وعذابه، هذا الحكم الهمايوني يتمّ حفظه واعتماده والعمل به[1].

وقد صدرت العديد من الفرمانات التي تحمي الأرمن وتحافظ عليهم ومنها:"تذكر النظارة أنه ، بموجب فرمان أو قرار صادر عن البادشاه بخصوص إعفاء المكاتب والجوامع وأماكن العبادة بمختلف أصنافها وتبعيتها والمستشفيات وما إلى ذلك من المباني الخيرية، من دفع الضرائب".[2]

وتميّز الأرمن باتقان اللغات الأجنبية، والمهارة في بعض الأعمال الإدارية والشؤون المالية والصناعات الدقيقة، ممّا جعل الدولة تعتمد عليهم، وقد برزوا في مجال الصيرفة، وكانوا المسؤولين عن دار صكّ النقود، بل إنّ أسرة "دوزيان" الأرمنية احتكرت نظارة هذه المؤسسة العثمانية، وبرزت عائلة "طبراميان" في صناعة المجوهرات، وكانت المسؤولة عن توريد هذه المصنوعات

1- B.O.A:A.DVNS.KLS.d,8-7

2 B.O.A: ŞD,402/20-2 .

إلى القصر السلطاني وكبار رجال الدولة، ثمّ أسرة "ارابياريان" التي أدارت مناجم الفضة، وأسرة "داديان" التي كانت مسؤولة عن مصانع البارود والورق والنسيج، وأسرة "باليان" التي حملت لقب "معمار باشي سلطان" أي كبير معماري السلطنة.[1]

وسُمح للأرمن بإنشاء مؤسسات دينية لتوفير الدعم المادي لنشاطاتهم الثقافية والدينية والتعليمية والأعمال الخيرية، وعند الحاجة كانت وزارة الخزانة العثمانية تقدّم مساعدات مادية إضافية إلى المؤسسات الأرمنية التي كانت تقوم بمثل هذه النشاطات، وإلى البطريركية الأرمنية نفسها.[2] وتمثّلت المساعدات في كلّ نواحي الحياة، فقد كانت الدولة العثمانية توزّع كل عام مساعدات مادية إلى كافة البطريركيات بكل طوائفها ومنها الأرمنية:" صدرت الإرادة السنية السلطانية بالإحسان على بطارقة

1 - محمد رفعت الإمام: القضية الأرمنية في الدولة العثمانية، القاهرة، 2002، ص16-17.

2- The Armenian issue in nine Questions and answers, op.cit, p8.

الطوائف المسيحية، على جاري العادة السنوية في أعياد القوم، وقد بادرت نظارة المالية الجليلة بأداء 40 ألف قرش إلى بطريرك الأرمن".[1] وكانت الدولة توزّع المساعدات العينية عند الحاجة وفي الأزمات، إلى فقراء الأرمن:" وزّعت الدولة العلية 2670 كيلو من الفحم على فقراء الأرمن الضعفاء القاطنين في محلّة "توب كابي".[2] ولم يغرب عن بال الدولة العثمانية تخصيص مرتّبات شهرية إلى بطارقة الأرمن السابقين:" صدرت الإرادة السنية بتخصيص أربعة آلاف قرش راتباً شهرياً إلى حضرة رتبتلو "بارغميوس أفندي" وكيل بطريركية الأرمن سابقاً"[3]، وعندما تعرضت الدولة العثمانية لزلزال كبير، تهدّم الكثير من الأبنية ومن بينها عدد من الكنائس، قامت الدولة العثمانية بتقديم مساعدات مادية لإعادة إعمار ما تهدّم:" صدرت الإرادة السنية بأن يوزّع على

1 - جريدة ثمرات الفنون: العدد 1560، 7 ربيع الأول 1324هـ/17 نيسان 1906م.

2 - المرجع نفسه: العدد 1160، 25 رجب 1315هـ/ 8 كانون الأول 1897م.

3 - جريدة ثمرات الفنون: العدد 1112، 14 شعبان 1314هـ/ 6 كانون الثاني 1897م.

بطريركية الروم والأرمن ا لكاثوليك مبلغ وقدره سبعمائة وخمسون ليرة عثمانية لتعمير ما هدمه الزلزال من كنائس".[1]

وفي المقابل قدّر رجال الدين الأرمن هذه الهبات والمكرمات التي تفضلت بها الدولة العثمانية على الشعب الأرمني، حيث أصدر البطاركة عدداً من التوجيهات إلى عامة الناس من الأرمن، بالتقيد بالأنظمة العثمانية ومنها:" قرئت في كافة الكنائس الأرمنية الوصية التي بعث بها بطريرك الأرمن والتي تدعو إلى التمسك بعرى الصداقة والاستقامة تجاه الدولة العلية".[2]

وازدهر المجتمع الأرمني وتوسّع نتيجة الحرية التي منحها السلاطين، وفي الوقت نفسه شارك الأرمن وساهموا في الثقافة التركية العثمانية وأسلوب حياتهم، لدرجة أنّهم نالوا ثقة خاصة من السلاطين عبر قرون من الزمن، فاكتسبوا صفة "الملّة المخلصة". وأصبح الأرمن

1 - المرجع نفسه: العدد 1010، 3 رجب 1312هـ/ 19 كانون الأول 1894م.

2 - جريدة ثمرات الفنون: العدد 1020، 15 رمضان 1312هـ/ 27 شباط 1895م.

أصحاب بنوك، تجاراً وصناعيين، بينما ارتقى آخرون إلى مراتب عالية في الجهاز الحكومي، وعلى سبيل ا لمثال، في القرن التاسع عشر اكتسب 20 أرمنياً لقب "باشا" وكان هناك 22 وزيراً أرمنياً من بينهم وزراء خارجية، ووزراء خزانة، وتجارة وبريد، بالإضافة إلى أنّ العديد منهم قدّموا مساهمات رئيسية في مجال الزراعة. كان هناك 36 نائباً مُنتخباً في البرلمانات التي تشكّلت بعد العام 1876م، ومنهم سبعة سفراء، 11 قنصلاً، 11 بروفسور (عالماً) و41 شغلوا مناصب رسمية رفيعة.[1]

وبناءً على هذه المكانة المرموقة التي تبوّأها الأرمن في الدولة العثمانية، ونظراً إلى خدماتهم وإخلاصهم للدولة، فقد أطلق عليهم- كما مرّ معنا- لقب "مللت صادقة" أي "الأمة المخلصة"، وهذا ما أكّده السلطان عبد الحميد الثاني في مذكّراته:" وأستطيع القول، وأنا مرتاح القلب، أنّ الأرمن أفضل من يتبنون العثمانية، ومن يمثّلونها؛

1- The Armenian issue in nine Questions and Answers, op.cit, p.8.

لقد خدموا حضارتنا، وعملوا على الحفاظ على دولتنا، وظهر منهم عثمانيون ممتازون بخدماتهم وحسن صداقتهم، ولم تكن للأرمن منّا شكوى قط".[1]

والدولة العثمانية هي الوحيدة التي اعترفت رسمياً بالأديان السماوية الثلاثة، وأوجد نظامها السياسي تعايشاً سلمياً يسوده الانسجام؛ فقد بلغ عدد القوميات فيها حوالي ستين قومية، وكان لها دور في بناء دولة قومية حديثة، أو في إثارة مشاكل الأقليات التي استعصى حلّها على الحكومات الحديثة، إلاّ أنّها تمكّنت من إيجاد حلول لها.[2]

وعاملت الدولة العثمانية الأرمن معاملة جيدة، فقدمت لهم كلّ أنواع المساعدة المادية والمعنوية، ومنحتهم التراخيص لإنشاء الكنائس من دون تردد، إذا كانت مطابقة للشروط القانونية:" تم استدعاء بطريرك

---

1 -محمد حرب: مرجع سابق، ص 122.

2 -أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1992، ط2، ص 9.

الملة الأرمنية من قبل متصرف القدس، على أثر الطلب الوارد بخصوص ترميم ثماني كنائس وإنشاء سبع ، بمختلف أنحاء القدس. قام البطريرك بعرض الخرائط وتمّ التثبّت من المقاسات، لذلك تمّ توجيه الطلب في منح ترخيص لهم".[1] بل إنّ الدولة العثمانية، وبالإضافة إلى منح التراخيص لإنشاء الكنائس، كانت تأمر بإعطاء الأراضي في حال عدم توفرها لبناء الكنائس.[2] وقد ذهبت إلى ابعد من ذلك، عندما أبلغت الملّة الأرمنية في حلب، بأنها تتكفّل بمصاريف إنشاء بعض الكنائس.[3]

وحتّى إنشاء المكاتب والمدارس كانت تصدر بفرمانات عن الدولة العثمانية، فقد وافقت الدولة على إنشاء مكتب للملة الأرمنية في بغداد، بعد أن امتلأ المكتب السابق، ولم يعد يتسع لعدد الطلاب من أبناء الملّة.[4] وقامت بافتتاح إصلاحية مخصصة للإناث

1- B.O.A: AMD, 73/48.

2- B.O.A:DH.ID, 114-2/24-2.

3- B.O.A:BEO,1189/89137.

4- B.O.A:BEO,1821/136517.

"بروستجوك"، وسيتم قبول الإناث المسلمين والمسيحيين وكلّ أصناف الدولة العثمانية على حد سواء.[1]

ونتيجة هذه المعاملة من الدولة العثمانية، أقدمت مجموعة كبيرة من الملّة الأرمنية في "بيرجيك" (تابع لولاية حلب)، على إشهار إسلامها وطلبوا تغيير أسمائهم، كما طالبوا الدولة بتحويل الكنائس التابعة لهم إلى مساجد.[2]

وتنقل جريدة "ثمرات الفنون" عن جريدة "المؤيد" ما يلي:" إنّ للأرمن في الآستانة وحدها تسع وثلاثين كنيسة، وإحدى وخمسين مدرسة ابتدائية تحت رعاية البطريركية، وخمس مدارس تجهيزية، ومدرسة صنائع تحتوي على نحو 425 تلميذاً، فضلاً عن أنّ أبواب المدارس الحكومية مفتوحة أمامهم، حتى إنّ بعض المكاتب العالية وجلّ تلامذتها من الأرمن والأساتذة الأوروبيين الذين كانوا يساعدونهم أكثر ممّا يساعدون بقية الطلبة. وكان للأرمن عدة مدارس للبنات تحتوي

1- B.O.A:C.MF,131/6542.

2- B.O.A:DH.ŞFR,484/37.

على ثلاثة آلاف فتاة". و"للأرمن أيضاً مستشفى خاص بهم ودار للأيتام، تجري عليهم المرتّبات من السلطنة،ولهم العديد من الجمعيات المختصة بنشر التعليم، ولها وحدها في المملكة العثمانية 45 مدرسة، منها 35 للذكور وعشرة للإناث، ولجميع هذه المكاتب والجمعيات مرتبات خاصة من الدولة العلية، فهل يقال بعد ذلك- والكلام لجريدة "ثمرات الفنون"- إنّ طائفة الأرمن مهضومة الجانب، ضائعة الحقوق المليّة، فاقدة وسائط الترقي، والمدنية مغتصبة في مبادئ الحرية".[1]

إنّ المجتمع الذي قامت على أساسه الدولة العثمانية كان متعدداً، ومن غير الجائز أن يقوم من دون الاعتراف بالتعدّدية، بما لا يتعارض وأهداف الأمّة. وتمكّنت الدولة من تحويل هذه المكوّنات إلى عناصر فاعلة، أعطت للنظام السياسي العثماني قوّة وحيوية مكّنته من الاستمرار والامتداد والفتح. ولم يكن هناك

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1056، 15 جمادى الثانية 1313هـ/ 20 تشرين الأول 1895م.

فصل بين المجتمع والدولة، بل كانا متداخلين أي لا تعارض أو صدام بينهما، وعندما حدث ذلك كانت الدولة في طريقها إلى الانهيار.[1]

لذلك حافظت الأقليات الدينية في الدولة العثمانية على كيانها الديني والثقافي (وفق نظام الملة)، وهذا لم يمنع من اندماجها في الحياة العامة، فتقلّد أبناؤها مناصب عليا في الدولة كالوزراء والمستشارين، ونبغ منهم الأطباء والعلماء والفلكيون والشعراء والأدباء، وكان النصارى والأرمن يقطنون في طول البلاد العثمانية وعرضها.

ونتيجة تسامح الدولة العثمانية مع الأقليات، وخصوصاً الأرمن، عاش هؤلاء في رفاهية وسعادة، وأثْروا بفضل مزاولتهم بعض الوظائف، كالتجارة والصيرفة وصياغة الذهب، وقد بلغ عددهم داخل الدولة ما يقارب المليون، وكانت العائلات الأرمنية المعروفة تعيش في

1 -كمال السعيد حبيب: مرجع سابق، ص 225- 227.

استنبول كالأمراء، وحرية الأديان والمذاهب مؤمنة بشكل حقيقي، فأكثر الأرمن ينتمي إلى المذهب الأرثوذكسي،ومنهم الكاثوليك والبروتستانت وكان لبطاركتهم المكانة المرموقة في بروتوكول الدولة. وكان الأتراك يحبّون هذا الشعب الوديع، المنصرف لأعماله، المتقبّل للثقافة التركية بشكل كبير والمتفهم لها إلى حدّ ما.[1]

وساهم الأرمن عبر قرون عديدة في الفنون، والثقافة العثمانية، فقدموا الفنانين على مستوى عالٍ وقد استحقوا المديح، وكانوا مصدر فخر للأتراك العثمانيين، فأول صحيفة أرمنية مطبوعة تأسست في الإمبرطورية العثمانية في القرن السادس عشر.

لذا عاش الأرمن والأتراك وغيرهم من الأقليات الدينية والأعراق المختلفة بسلام وثقة متبادلة عبر قرون من الزمن ومن دون أي شكاوى كبيرة ضد النظام أو

1 -يلماز أوزتونا: مرجع سابق، ص 129.

الإدارة العثمانية، التي كانت هي الأساس في إشاعة هذا المناخ المريح وإن كانت من وقت لآخر تحدث بعض المشاكل الداخلية بين الملل لكنها لم تكن خطيرة، فقد حدث مثلاً نزاع حول انتخاب بطريرك للأرمن أكثر من مرّة بين الأرمن سكان الأناضول وبين الوافدين من إيران والقوقاز؛ وهذه المجموعات غالباً ما اشتكت على بعضها البعض لدى العثمانيين، في محاولة لكسب الدعم الرسمي لمرشّحهم ومصلحتهم الخاصة، وفي الوقت نفسه كانوا يشتكون إلى العثمانيين كلما جاءت القرارات لغير مصلحتهم، على الرغم من إصرار العثمانيين الدائم الحفاظ على الحياد بين هذه المجموعات. وقاد الانتصار (التفوّق) التدريجي للشرقيين إلى تعيين أشخاص غير ملتزمين دينياً كبطاركة، مما أدّى إلى فساد وسوء حكم بين ملل الأرمن، وإلى مواجهات دامية بين المجموعات السياسية المتصارعة، على خلفية ذلك، حيث وجد

العثمانيون أنفسهم مجبرين على التدخل لمنع الأرمن من فناء بعضهم البعض.[1]

1- The Armenian issue Questions and Answers, op.cit, p.9.

تدهور العلاقات العثمانية الأرمنية

عاشت الأقليات الدينية (المسيحية- الأرمنية- اليهودية)، فترة رخاء ورغد من العيش طوال العهود الأولى للدولة العثمانية، وخصوصاً القرون الأربعة ، لكنّ هذه الأوضاع ما لبثت أن تبدّلت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فعلى الرغم من كل التسهيلات والتقديمات التي قدّمتها الدولة العثمانية، لهذه الأقليات، فما الذي حصل حتى تغير الوضع وانقلبت هذه الأقليات، وخصوصاً الأرمن ضد الدولة العثمانية، وأصبحت الدولة في نظرهم تمثل العدوّ الأول للأقليات. فما الذي دفع هذه الأقليات إلى الانتفاضة، وخصوصاً الأرمن الذين قاموا بثورة ضد الدولة العثمانية، خاصة في المناطق الشرقية والحدودية، وتصاعد وتيرة هذه الثورة أثناء الحرب العالمية الأولى؟

وعلى فترات زمنية طويلة كان المجتمع التركي يجمع كل الثقافات والمذاهب والأديان، والتعايش بين هذه الثقافات في أحسن صوره، ومنذ بدايات القرن العشرين، بدأت الأحداث تظهر مع الخلافات بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية. حيث قدّمت أوروبا الكثير من المساعدات والخدمات إلى الأرمن ممّا ساعد بعضهم على دخول الطبقة البرجوازية. وفي هذه الأثناء بدأت كلّ من روسيا، وإنكلترا وفرنسا، بالتدخل بشكل لافت ومقلق في أمور الدولة العثمانية، بحجّة حماية الأقليات وحقوقها.

ومنذ ذلك الوقت بدأت المسألة الأرمنية تظهر إلى العلن، وفي نهاية عام 1878م، كانت معاهدة "أيا استيفانوس" ثمّ معاهدة "برلين" اللتان ركّزتا على إجراء الإصلاحات للأرمن.[1] وبعد هذا بدأ الرأي العام التركي بالانتباه إلى المسألة الأرمنية، والإعلام يركّز عليها، في

1- A. Schopoff: Les Réformes et la protection de Chrétiens en Turquie (1673-1904), Paris, librairie plan 1904, p.390.

الصحف. وأخذت المسألة الأرمنية منحى مهمّاً عند الجمهور التركي بين عامي 1908م- 1923م، حيث تمّ التركيز من قبل الصحف المحلية على كل الأحداث المتعلقة بهم، منذ بدء ظهور الأرمن على الساحة السياسية واستغلالهم من قبل الدول الأوروبية، لإثارة الفوضى والاضطرابات ضمن الدولة العثمانية، وأخذت الصحف البحث عن الوثائق والدلائل لإظهار الحقائق حول هذه المسألة.[1]

وكانت المادة 61 من معاهدة "برلين" تطلب من الدولة العثمانية إجراء إصلاحات لصالح الأرمن في 6 ولايات هي: أرضروم، ديار بكر، سيواس، خربوط- العزيز، وان وتبليس. لكنّ السلطان "عبد الحميد" لم يضع هذه المادة موضع التنفيذ أبداً، ورفض جميع الضغوط التي أجرتها الدول الكبرى لتنفيذها ولم يكن الأرمن يشكّلون الأكثرية في هذه الولايات، وفي إحدى

1- Dr. Recep Karacakaya: op.cit, p.12.

المناسبات، أبلغ السلطان "عبد الحميد" السفير الألماني بأنّه يفضّل الموت على أن يضع هذه المادة موضع التنفيذ.[1]

وشارك الأرمن في جميع النشاطات الاقتصادية، وبالأخص في مناطق البحر المتوسط وفي الشرق، حيث ظهرت تجارتهم في هذه المناطق، وكانوا معفيين من الخدمة العسكرية مقابل دفع الجزية، لذلك اشتهروا بالتجارة وبعضهم أصبح غنياً جداً.

وعلى الرغم كل هذه الامتيازات الممنوحة للأرمن في الإمبرطورية العثمانية، إلاّ أنّهم بدأوا يتقرّبون من الدول الأوروبية، وخاصة من فرنسا، لمصلحة التجارة في البداية التي ما لبث أن تطور هذا الأمر، ودخلوا في بروباغندا الكاثوليك في عام 1630م. وبمعنى آخر، جعلوا ارتباطهم بالكنيسة الكاثوليكية في روما، التي أصبحت الأب الروحي لهم. وفي البداية، استغلوا مساحة الحرية الدينية

1 -يلماز أوزتونا: مرجع سابق، ص 129- 130.

المعطاة لهم من الدولة ، وبدأوا بنشاطات سرية تابعة للكنيسة الكاثوليكية، محاولين إقناع الأرمن بأهمية السير على خطى الكنيسة، على الرغم معارضة البعض بعدم التدخل في أي نشاط يضرّ بهم.

وفي هذه الأثناء بدأ الخلاف بين الأرمن حول موضوع التقيد بالكنيسة الكاثوليكية على حساب بابا استنبول الذي كانوا يتبعونه في الأصل، ودخلت فرنسا على الخط، فطلبت إقامة كنيسة في استنبول تابعة للكنيسة الكاثوليكية في روما. وبعد الضغوط من فرنسا على الدولة العثمانية تمّ في عام 1830م إنشاء الكنيسة الأرمنية التابعة لروما. قامت إنكلترا في الوقت عينه بطلب بحماية الأقلية الأرمنية البروتستانتية من دون أن يجبروا على ترك أرضهم، كما سعت أيضاً بالاشتراك مع أميركا إلى إنشاء جمعية للبروتستانت في استنبول للحفاظ على حقوقهم. وفي ارضروم قام الأميركيون بنشر المذهب البروتستانتي بين الأرمن، وتطوّرت الأمور إلى أكثر من مدينة فدخل معهم الكثيرون؛ واستغل الأميركيون هذه

القضية، وبدأوا بالضغط لفتح المدارس والكنائس في تلك المناطق، وقاموا بتعليم تلامذة الأرمن من دون مقابل، بل على العكس كانوا يشجعونهم بكلّ الطرق والوسائل لدخول هذه المدارس. وما لبث أن انتقل المبشرون بالمذهب البروتستانتي إلى استنبول وفتحوا المدارس والمعاهد والمعابد وعملوا على مساعدة الأطفال وتعليمهم التعاليم المسيحية البروتستانتية. وما لبثوا أن أصبحوا كتلة، وطالبوا بتعيين رئيس أو مسؤول عنهم فكان لهم ما أرادوا. وقد أدّى التبشير وفتح المدارس والمعاهد والمعابد، إلى ظهور حالة القلق لدى الدولة العثمانية مما دفع بالمسؤولين العثمانيين إلى مراقبة الأوضاع عن كثب. ولإبعاد الشكوك قام الأرمن بالتقرّب من السلطات لإبراز الطاعة للدولة، وتبيان حيادهم من كلّ الأمور التي تحصل.[1]

1- Dr. Recep Karacakaya: op.cit, p.13- 14.

وفي هذا الصدد يقول المؤرّخ الأمريكي "جستن مكارثي" عن القضية الأرمنية إنّ الاستعمار الروسي والتطفّل الأوروبي والعصبية الثورية الأرمنية بالإضافة إلى الضعف العثماني تشترك في مسؤولية ما لحق بالمنطقة من خراب ودمار زمن الحرب الكبرى 1914م وما بعدها.[1] أمّا المؤرخ "جيرمي سولت" فيوثّق دور التبشير الأمريكي والإنسانية البريطانية في خلق المسألة الأرمنية، وينقل عن أحد المبشّرين قوله، إنّه لو تركت أوروبا الأرمن مع الأتراك لكان أفضل بكثير من إثارتهم ثمّ إحباطهم. كما يُنقل عن المستشرق والعميل البريطاني "إيفن فامبري" قوله:" إنّ دور بريطانيا في إثارة الخلافات والأحقاد بين عناصر الدولة العثمانية لا ينكره غير الأعمى".[2]

1 -جستن مكارثي: مرجع سابق، ص 19- 24.

2- Jermy Salt: Imperialism Evangelism and the ottoman Armenians (1878-1896), Frank Cass, London, 1993, pp 154- 155.

وبدأت الدول الأوروبية بإثارة الأقليات (وخصوصاً الأرمن) دينياً وسياسياً واقتصادياً من أجل مصالحها، فقامت محاولات الإثارة ، التي كانت جزءاً من سياسة الدول الأجنبية تجاه الدولة العثمانية. وقد أطلق مصطلح "المسألة الشرقية" على السياسة التي اتّبعتها الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية. وكما هو معلوم إنّ "المسألة الشرقية" كانت في جوهرها محاولة للدول الأوروبية تهدف إلى تمزيق الدولة العثمانية وتوزيع أملاكها في ما بينها، تحت ذريعة الدفاع عن حقوق مواطنيها المسيحيين القاطنين فيها. وأصبحت السياسة الثابتة لهذه القوى التي كانوا يطلقون عليها اسم "الدول العظمى"، المطالبة أولاً بحقوق امتياز للمسيحيين، ثم بحكم ذاتي، الانفصال عن الدولة العثمانية. وبعد أن قويت الأفكار القومية بعد الثورة الفرنسية عام 1789 م وانتشرت، استغلّت بعض الدول الأوروبية هذه الأفكار،

واستخدمتها لتقويض الدولة العثمانية، وذلك بنشرها بين أوساط المسيحيين في الدولة العثمانية.[1]

وتركت المسألة الأرمنية آثارها السلبية على علاقة الدولة العثمانية بالأقليات، والتي بقيت لسنوات عديدة مدار صراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وخصوصاً روسيا وبريطانيا، فالروس كانوا يريدون الوصول إلى المياه الدافئة، والبصرة وخليج اسكندرون، بواسطة إمارة أرمنية تكون ألعوبة في يدها. وكذلك كان هدف بريطانيا إنشاء إمارة أرمنية متاخمة للحدود مع روسيا، لمنع اقتراب الروس من هذه المناطق، أمّا فرنسا فكانت تريد أن تكون "أرمنستان" تحت نفوذها، لإحياء الذكرى البائدة للحروب الصليبية.[2]

وكان لظهور القوميات في أوروبا، والحركة الطورانية في تركيا، ومعاناة الشعب الأرمني، بحكم موقع المقاطعات الأرمنية بين ثلاث أمبرطوريات –الفارسية والروسية

---

1 -يوسف حلاج أوغلو: مرجع سابق، ص 31- 32.

2 - يلماز أوزتونا: مرجع سابق، ص 130.

والعثمانية-، والضغط الأوروبي ، أبلغ الأثر في تدهور العلاقات العثمانية الأرمنية، من خلال تضافر جهود الكنيسة مع الشعب في سبيل إنشاء وطن قومي لهم. وفي ظل محافظة الكنيسة الأرمنية على امتيازاتها، حيث لم تعمد الدولة العثمانية إلى صهر العناصر الأرمنية في كيانها.[1]

وأفضل مَنْ لخّص مسألة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية، وتدهور العلاقات بين الدولة والأقليات، وزير خارجية الدولة الأرمني" نوردانجيان"، حيث قال:"لم يبق أحد إلاّ ويعلم، أنّ مملكتنا جعلت لأوروبا يداً في شؤوننا الداخلية عبر الكثير من الامتيازات والمعاهدات، حيث كنّا مكبّلين بمواثيق وسلاسل، كَمَنْ يحكم على نفسه بالإعدام".[2]

وقد عاش الأرمن والأتراك في ظل الدولة العثمانية، متحابين، وساد بينهم الوفاق، حتى إنّ تاريخ ذلك العهد

1 - أورخان محمد علي: مرجع سابق، ص 208.

2 -جريدة لسان الحال: العدد 7202، 4 نيسان 1903م.

(قبل منتصف القرن التاسع عشر) قد خلا تماماً من ذكر شيء اسمه المسألة الأرمنية، إلى أن جاء الروس، واختلقوا المشاكل، وفي ذلك يقول السلطان "عبد الحميد":"... وظهر منهم (الأرمن) عثمانيون ممتازون بخدماتهم وحسن صداقتهم، ولم تظهر للأرمن شكوى قط. لكنّ الروس كي يصلوا إلى آمالهم في بلغاريا، ولكي يقتطعوا من السلطنة قطعة أرض جديدة لفّوا الأرمن حول إصبعهم، وأرسلوا جواسيسهم بصحبة قساوستهم ومعلميهم إلى الأرمن، فألّبوهم علينا، وانغمس هؤلاء في المغامرة".[1]

ويوضح المؤرِّخان " شو" دور الدعاية الروسية التي طوّرت واستعملت القضية الأرمنية "بمهارة كبيرة" في الوقت الذي لم تكن روسيا سعيدة بالاستقلال الأرمني عن الدولة العثمانية، لأنّه يثير الأرمن وبقية القوميات عندها. وكانت تفضل إثارة الاضطرابات للعثمانيين

1 -محمد حرب: مرجع سابق، ص 123- 124.

فقط، وفي هذا الصراع الطويل استغلّ الروس والأوروبيون الأرمن، لإثارة المشاكل للدولة العثمانية، والمطالبة بوطن مستقلّ على رقعة واسعة لا يشكّلون فيها الأغلبية.[1]

إنّ حركة التململ التي بدأت من قبل الأرمن، وانتهاز فرص ضعف الدولة العثمانية، لم تبدأ في أول الأمر إلاّ بتشويق وتمويل وتحريض روسي من أجل خدمة المطامع الروسية، علماً بأنّ الأرمن في روسيا القيصرية، كانوا يرزحون تحت حكم قاسٍ وظروف سيئة جداً لا تقاس بالظروف الطبيعية، التي كان يعيشها الأرمن في الدولة العثمانية. ويبرّر أحد المؤلّفين الأرمن وهو "مخائيل أوهانسيان" في كتابه المطبوع باللغة الأرمنية سنة 1906م باسم "الطاشناق ومعارضوه" سبب ظهور الحركات الأرمنية في الدولة العثمانية وليس روسيا القيصرية في قوله:" إنّه من الصعب جداً الوقوف والنضال أمام وحش

1- Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw: Op.cit, pp. 188- 205.

كاسر مثل روسيا، لذا فمن الأفضل والأنسب إبداء الفعاليات في تركيا". ويلاحظ أنّ معظم قادة الجمعيات الأرمنية التي قامت بالحركات المسلّحة ضد الدولة العثمانية، كانوا من أرمن القفقاس الروسية.[1]

وينقل "أورخان محمد علي" عن " سيدني واتمان" في كتابه "ذكريات تركية" "Turkish Memories" أنّ أحد اليهود في "طرابزون" قال: " لو أنّ إحدى هذه الحركات حدثت في روسيا، لما بقي هناك أرمني واحد على قيد الحياة. وكان الأرمن يؤخذون للجندية في روسيا، ويرسلون إلى الخدمة في مناطق نائية عن بلداتهم، ورسائلهم مراقبة، بينما يعيشون في رفاه داخل تركيا، ويقتنون الثروات، ويعفون من الجندية، ومدارسهم حرّة يدرّسون فيها تاريخهم القومي، ويلقّنون فيها العداوة والخصومة للدولة العثمانية.[2]

---

1 -أورخان محمد علي: مرجع سابق، ص 211.

2 - أورخان محمد علي: مرجع سابق ، ص 212.

وأخذت روسيا تحرّض الأرمن القاطنين في الدولة العثمانية للوصول أولاً: إلى إضعافها داخلياً، ثمّ إثارة القلاقل في وجهها، لإيجاد مبرّر للتدخل في شؤونها الداخلية، بدعوى الدفاع عن المسيحيين، ثانياً: تشكيل دولة أرمنية على حدودها مع الدولة العثمانية، تكون تحت سيطرتها ونفوذها، متّبعة بذلك نفس سياستها في البلقان، ولكنّها عندما رأت- أي روسيا- أنّ الدول التي ساهمت في تشكيلها في البلقان، أمثال رومانيا وبلغاريا قد انقلبت عليها، وأصبحت تشكل سدّاً وعائقاً أمامها في الوصول إلى البحر المتوسط، وتكرّر الخطأ نفسه، فنفضت يديها من المسألة الأرمنية، وتحوّلت إلى سياسة القومية الروسية، أي تذويب جميع القوميات فيها، بمن فيهم الأرمن، فحورب الأرمن في لغتهم، وكنيستهم، وقوميتهم، من قبل الروس.[1]

1 - أورخان محمد علي: مرجع سابق ، ص 218.

وقد ورد في الجرائد الروسية أنّ حضرة قيصر روسيا قال لسفير ا لدولة العلية في "فينا" بحضور الإمبرطور "فرنسوا جوزيف" إمبرطور النمسا إنّ الأرمن فوضويون، ولا يستحقّون الشفقة من أوروبا المتحدثة.[1]

وعانى الأرمن في روسيا القيصرية ما عاناه اليهود على أيدي القياصرة، فقد أوردت جريدة "ثمرات الفنون" ما يلي:" أصبح حال الأرمن في بلاد الروس أسوأ حالاً، فهم معرّضون للشقاء، وقد سقطوا بين أمرين أحلاهما مرّ، فإمّا أن يهاجروا ويتركوا ثروتهم وعقاراتهم وأملاكهم، وإمّا أن يصبروا على ما هم عليه تحت الحكم الروسي، فتحت الحكم العثماني لم يلحق بهم أي شيء مما لحق بهم تحت الحكم الروسي، ومع ذلك كانوا يشتكّون ويتظلمون، فروسيا سلبتهم حقوقهم القديمة وألغت بعض امتيازاتهم، وأعطت القوّة لأساقفتهم على بطريركهم، وحطّت من قدر لغتهم، وألغت طقوسهم الدينية،

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1096، 13 ربيع الثاني 1314، 9 أيلول 1896م.

ومنعتهم من حقوق جنسيتهم، فاستولت على مدارسهم، وأبطلت معظمها، وضمّت تلامذتها إلى مدارسها الخصوصية التي ألغت منها اللغة الأرمنية، ومنعتهم من تولّي الوظائف إلا الدنيا، وقد ألمّت بهم المصائب، ولا سيما أنّهم باتوا منقسمين على بعضهم بسبب دسائس الروس".[1]

وكان الأرمن يشتركون في إدارة الإمبرطورية العثمانية بنسبة تفوق عددهم، فلم يشاهد أو يسمع في الدول الاستعمارية، كإنكلترا وفرنسا وروسيا التي يسكنها عشرات الملايين من المسلمين، عن وزير أو حتّى نائب واحد مسلم. بينما كان من الممكن في الدولة العثمانية أن يكون هناك وزراء ونوّاب من الأرمن وغيرهم.

وعلى الرغم من ذلك، لم يدرك الأرمن ما سبّبت لهم الدول الكبرى من لعبها مع الشعوب الصغرى، وسوقهم نحو ما تقتضيه رغباتها ومصالحها ثم التخلّي عنهم

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 263، 30 محرم 1297هـ/30 كانون الأول 1879م.

وتركهم وجهاً لوجه مع الدولة العثمانية التي حرّضتهم ضدها. وهكذا تركت الدول الأوروبية الكبرى الأرمن الذين أقحمتهم في هذه الورطة يلقون مصيرهم لوحدهم.

ولم يؤدّ الحكم العثماني إلى صهر الأرمن بفعل تمسكهم بالديانة المسيحية، فالحقيقة أنّ الثورة الأرمنية كانت من نتائج مؤتمر "برلين" غير المباشرة، فالأرمن لم يظفروا من هذا المؤتمر إلاّ بوعدين من الباب العالي هما إدخال الإصلاحات على الولايات الستة، ومنحهم الأمن والاستقرار، وبتعهد من الدول الأوروبية، بمراقبة تنفيذ الباب العالي لوعديه.[1]

والواقع أنّ الدولة العثمانية، وكما مرّ معنا ، أعطت الأرمن كلّ حقوقهم ولم تمنعهم وتحرمهم من شيء، وبالنسبة إلى الإصلاحات التي تطالب الدول الأوروبية للأرمن، ما هي إلا سبب للتدخل في شؤون السلطنة لتدميرها، بحجّة حماية هذه الأقليات. أمّا الإصلاحات

1- A. Schopoff: op.cit, p.390.

التي أقرّها مؤتمر "برلين" فقد طالبت الدول الأوروبية الدولة العثمانية، العمل فوراً على تطبيق البنود الواردة في هذا المؤتمر، لكنّ الدولة ماطلت بتطبيقها لجملة أسباب منها:

1- عدم قناعتها بتطبيق بنود المؤتمر، لأنّ الأرمن لم يكونوا يشكلون الأكثرية في الولايات الست.

2- أخذت الدولة تماطل بتطبيق بنود المؤتمر بحجة دراسة هذه الإصلاحات، وأنّها لا تمانع في ذلك، ولكنّ الأمر يتطلّب وقتاً للتدقيق في بنود المعاهدة والقيام ببرنامج إصلاحي.[1] وكانت الدولة العثمانية ترى في هذه الإصلاحات التي تطالب بها أوروبا أنّها محاولة لسلخ الولايات الأرمنية عن الدولة.

1- B.O.A: I.DUIT, 146/59-1.

وكانت الدولة العثمانية، دائماً في حالة تجدّد، تقوم بإصلاحات ، وخصوصاً بعد عهد التنظيمات ، وقد أجرت العديد منها بخصوص الأرمن وغيرهم،[1] في الدولة، ولكن تدخّل الدول الأوروبية من جهة، وعدم رضى هذه الأقليات عن هذه الإصلاحات من جهة ثانية، كان يؤجّج نار الفتنة بين الدولة وهذه الأقليات.

وشعر الأرمن بعد مؤتمر "برلين"، واعتباراً من العام 1881م أنّ الوقت قد حان ليحققوا آمالهم في الاستقلال، خاصة وأنّ الباب العالي لم يقم بتنفيذ مقررات مؤتمر برلين الخاصة بالأرمن- لأسباب باتت معروفة من الجميع- كما نصّت المادة 61. في حين كانت اتصالاتهم بالعالم الخارجي تزيد مداركهم اتساعاً، إذ وقعوا تحت تأثير ا لبعثات التبشيرية الكاثوليكية الأوروبية والبروتستانتية الأميركية والبريطانية، ومن هذا المنطلق تحرّكت ميولهم القومية والعرقية والدينية.[2]

1- B.O.A:I.DUIT, 146/45-1.

2 -مصطفى كامل: المسألة الشرقية، ص 301- 320.

وتأكّدت الدوائر الحاكمة في استنبول أنّ بعض الأرمن يعملون كعملاء لروسيا وبريطانيا، وساورتها الشكوك حول ولائهم لها، ومن ثم نظرت إليهم على أنهم خطر يهدّد أمن الدولة في كيانها ومستقبلها.[1]

وبدأ الأرمن يعتمدون على أنفسهم، متسلّحين بالعلم والثقافة الأرمنية التي حافظوا عليها بدعم من الكنيسة. وانقسموا إلى فئتين الطاشناق (هم أعضاء الاتحاد الأرمني الثوري)، الذي يطالب بحقوق الأرمن والوحدة، إن لم يكن بالحرية والاستقلال. والفئة الثانية المتمثّلة بالبطريركية التي مثلت مصالح الطبقة التجارية. وطالب البطريرك بحقوق العامة، لذلك عارضت سياسته سياسة الطاشناق الثورية.[2]

1- William Miller: Op.cit, p.428.

2- Feroz Ahmed:" unionist Relation with the Greek Armenian and Jewish Communities of the ottoman Empire (1908- 1914)" : in Christian and Jews in the ottoman Empire, edited by: Benjamin Braud and Bernard Lewis, Vol.I,II, publishers, New York, London, 1982, 8418.

وساندت روسيا انتفاضة الشعب الأرمني في بادئ الأمر، وإن كانت قد راودتها فكرة استبدال مشروع بلغاريا التي تبددت آمالها في إنشائه، لإثارة المتاعب في وجه الدولة بهدف تفتيتها وإضعافها، واقتطاع ما يمكن من ممتلكاتها. ويتمثّل هذا المشروع الجديد في تشجيع الأرمن على المطالبة بالاستقلال أو تطبيق نظام الحكم الذاتي.[1]

إلاّ أنّ الروس، بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرناها سابقاً، أدركوا أنّ الوسائل المتبعة في إضعاف الدولة العثمانية بهذا الأسلوب، كان من الممكن أن يصحبها نشر مبادئ ثورية في البلاد، قد يؤدي إلى قيام ثورات بين الرعايا الروس. ورأت روسيا أنّ التدخل البريطاني في المسألة الأرمنية يخالف مصالحها، إذْ كان البريطانيون يهدفون إلى إنشاء دولة أرمنية في آسيا الصغرى تسير في ركابهم، وتتخذها مطية لتحقيق أهدافهم، خشية قيام

1- Stanford J. Shaw : op.cit, p.200.

الأرمن الخاضعين لسيطرتها بالتنادي للانضمام إليها، لذلك نفضت روسيا تأييدها للقضية الأرمنية.[1]

وشكّل "الطاشناق" المنظّمات الثورية، لمحاربة الوجود العثماني في مناطقهم، وإنشاء كيان مستقل بهم، وقد تبنّت قضيتهم بريطانيا بعد أن نفضت روسيا يدها منهم، ورأت أنّ الفرصة سانحة لتوجيه ضربة قوية إلى الروس، في مساعدة الأرمن على إنشاء وطن قومي لهم، يكون سدّاً منيعاً أمام أطماع روسيا في الشرق، لذلك لم تتأخّر في دعم المنظمات الثورية الأرمنية بالمال والسلاح. وعلى الرغم من رغبة البريطانيين في إقامة وطن للأرمن، إلاّ إنّهم لم يسعوا إلى ذلك في بداية الأمر، لاقتناعهم أنّ الأرمن لم يتمكّنوا من مجابهة قوة الأكراد والمسلمين المنتشرين بينهم، وفي المناطق المجاورة لهم.[2]

---

1 -مصطفى كامل: مرجع سابق، ص 341.

2- Kemal H.Karpat: ottoman population (1850- 1914), the university of Wiscomsim, press, 1985, p.51.

وقدّمت بريطانيا الوعود للأرمن طبقاً لمصالحها، فسلحت منهم البروتستانت، ووعدتهم بالمساعدة على تأسيس مملكة أرمنية مستقلّة وقد هدفت بريطانيا من وراء هذا إلى ما يلي:

1- خلق بلبلة وزعزعة الاستقرار داخل الدولة العثمانية، لإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على الخضوع لرغباتها.

2- صرف نظر السلطان وباقي الدول الأوروبية عن تدخّلها في مصر.

3- السيطرة على منطقة آسيا الصغرى للوقوف في وجه روسيا المتوثبة نحو الخليج العربي عبر العراق وبلاد الشام.

4- إضعاف كلّ من روسيا وفرنسا بإحداث خلاف بينهما، ودفعهما إلى التصادم وذلك عن طريق تقسيم ممتلكات الدولة

العثمانية التي كانت تشكل بتماسكها، توازناً بين الدول الأوروبية.[1]

لقد وقفت ألمانيا ضد سياسة بريطانيا وضد الثورة الأرمنية في آن معاً، وساندت الدولة العثمانية، وقد أدّى هذا الموقف إلى عرقلة جهودها، وتصاعد التوتر في بعض المناطق التي يقطنها الأرمن، ولم يلبث أن عمّت الاضطرابات، وأخذ الأرمن يهاجمون جامعي الضرائب للاستيلاء على ما بحوزتهم من أموال،وعمال البريد، وراحوا يمزّقون الرسائل البريدية، ولم يسلم القضاة وسائر الموظفين العثمانيين من تعرضهم للاعتداء.[2]

ولمّا رأى الأرمن أنّ الدول الكبرى، باستثناء بريطانيا، لم تعر قضيتهم اهتماماً جدياً، صعّدوا عملياتهم المسلحة ضد الدولة، ووسّعوا نشاطهم خارج الأراضي العثمانية، فكوّنوا جمعيات ثورية من أشهرها جمعيتان: "الهاشناك" و"الطاشناق" تكوّنت الأولى في جنيف عام 1887م ونقلت

---

1 -مصطفى كامل: مرجع سابق، ص 301- 310.

2- Stanford J. Shaw: op.cit, p.203.

نشاطها إلى أثينا ثمّ إلى لندن، في حين تكونت الثانية في روسيا عام 1890م.[1]

وأمام تراجع الدول الأوروبية عن تأييد القضية الأرمنية، وفي الوقت نفسه نظر الأرمن إلى وعود السلطان التي اعتبروها غير مجدية، قرّروا نقل نشاطهم المسلّح إلى العاصمة استنبول، فأحدثوا الاضطرابات فيها ووقع عدد كبير من القتلى بين الطرفين.[2]

ولم ييأس الأرمن من تحقيق أمانيهم القومية، فتعاونوا مع جمعية تركيا الفتاة، واستطاعوا انتزاع قرار في مؤتمر باريس الثاني، الذي انعقد في شهر كانون الأول عام 1907م، تركّز على إسقاط النظام وقيام حكومة دستورية نيابية، ومع ذلك لم يخدم هذا القرار القضية الأرمنية بشكل مباشر.[3]

1- William Miller: op.cit, pp.428- 429.

2 -أ.ج. جرانت وتمبرلي هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة علي أبو درة ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967وص 59- 60.

3- Bernard Lewis: The Emergence of modern Turkey, Oxford, 1962, p.206.

وشارك الأرمن في الحياة السياسية إثر الانقلاب الدستوري في عام 1908م، لكن على نحو ضئيل يتناسب مع تعدادهم. واستغلّوا وجود ممثلين لهم في مجلس "المبعوثان" لإحداث بلبلة، يحدوهم الأمل في أنّ الفوضى السياسية سوف تساعدهم على تحقيق مطالبهم.[1] واستمرّ الأرمن في جهودهم بعد العهد الحميدي لتحقيق أمانيهم القومية، إلاّ أنّ كلّ ما استطاعوا الحصول عليه، هو نظام المراقبة الأوروبية على أرمينيا، وتعيين مفتِّشين عامين من دولتين محايدتين هما هولندا والنروج، ولكن أُوقف العمل بهذا النظام بعد قيام الحرب العالمية الأولى.[2]

وهكذا نرى أنّ الأرمن كانوا يعيشون أفضل حياة في ظل الدولة العثمانية، وكانوا أصحاب نفوذ قوي، وامتلكوا الثروات الكبيرة، ولكن كان للتدخل الأوروبي الأثر الكبير في تدهور العلاقات مع الدولة العثمانية،

1- Stanford J. Shaw: op.cit, p.279.

2- William Miller: op.cit, p.431.

وسنتناول ما تناقلته جريدة ثمرات الفنون، عن التدخل الأوروبي في إفساد العلاقة الجيدة بل الممتازة بين الأرمن والدولة العثمانية.

نقلت جريدة "ثمرات الفنون" عن بعض الصحف الأوروبية دراسة أعدّها السائح الشهير "ج.إكز ثميس" وطبعها في لندن، وقد ذكر فيها مشاهدته مدّة إقامته الطويلة في كردستان في شمال آسيا (من أملاك الدولة العثمانية) في ديار بكر، وقد أخذت هذه الدراسة أهمية كبرى، حيث ذكر فيها المؤلّف أنّه كان في تلك البقاع أيام حدوث ما يسمونه "بالفظائع الأرمنية" وشاهد بعينه كل ما جرى. وملخّص ما قاله:" إنّ الأتراك غير متعصبين على جيرانهم، بل هم أنصفوهم كلّ الإنصاف في المسائل الدينية، ولكن غير مُبرَّئين من بعض الإهمال، بحيث لم تكن أحوال النظام هناك كما ينبغي، وإنّ ما يُنسب من الحزازيات بين الأكراد والأرمن في تركيا، ليس له دخل في أمر اختلاف الدين بينهم على الإطلاق. والدليل على ما أقول إنّ الألفة والاتحاد سائدان في بلاد العجم التي يكثر

فيها عدد الأرمن والأكراد. وكذلك الأمر في بلاد الدولة العلية، حيث الأكراد يعيشون بصفاء البال مع الأرمن، ولم تقوَ العوامل الدينية التي يبثّها الإنكليز والأميركان بقصد أفساد ذات البين. وأكثر الأرمن راحة وصفاء بال، هم الذين يعيشون مع الأكراد خلف سلاسل الجبال الشامخة لا يوسوس، وفيهم نازع إلى التفريق، على أنّني قد علمت من مشاهداتي العديدة، وتحقّقت من أنّ المسيحيين في الشرق، تلائمهم أكثر من غيرهم المعيشة مع الأتراك، أضعاف ما تلائمهم المعيشة مع الأقوام من أبناء جنسهم. وقد أدخل الأوروبيون إلى البلاد المشرقية ما لم تكن نتيجة حميدة (بذار الشقاق)، إذْ كان المسلمون والمسيحيون في بلاد الدولة العلية يعيشون بالصفاء والسكينة والاتحاد، وذلك قبل أن تنغرس في قلوبهم ما يسمّونه بعجبة الجنس (العرق). وزد على ذلك فإنّ المسيحيين في كلّ هذه الأزمنة كانوا يتمتعون بالحرية المطلقة في واجباتهم الدينية، حيث كان الأمر بعكس ذلك

في أوروبا، إذ أتى زمن على الطوائف المسيحية ينتهش بعضها بعضاً، ويقاتل كل فريق الآخر".[1]

ونقلت جريدة "ثمرات الفنون" عن جريدة "لاجيبشن هرالد" ما يلي:" ليت شعري لماذا يكون جميع العناصر النصرانية المقيمين مع الأرمن، يعيشون بالراحة والمحبة مع المسلمين، إلاّ طائفة الأرمن، وما معنى كون الأرمن مضّطهدين في عقائدهم وشعائرهم الدينية، حيث تكون بقية الطوائف الأخرى سالمة من الاضطهاد، وإلاّ لماذا لم تشترك الطوائف المسيحية الأخرى مع الأرمن في إحداث الاضطرابات والقلاقل، أليس ذلك كلّه لكون الأرمن، تحرّكُهم أيدي الدسائس الأجنبية وألاعيب السياسة".[2]

وتتابع جريدة "ثمرات الفنون" نقل الأخبار عن الجرائد الأوروبية، كيف كان للتدخل الأوروبي وخصوصاً البريطاني، الأثر الكبير في تدهور العلاقات بين الدولة

---

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1027، 12 ذي القعدة 1312هـ/24 نيسان 1895م.

2 -المصدر نفسه: العدد 1052، 17 جمادى الأولى 1313هـ/23 تشرين الأول 1895م.

العثمانية والأرمن، حيث نقلت في أحد أعدادها ما يلي:" إنّ الأرمن هم المتسببون بالشرّ والطغيان في أنحاء الأناضول والآستانة، وقد برهنت الحالة الراهنة بأنّ إنكلترا هي المثيرة للأرمن، بل لعوامل الفوضى العامة، وكل ما جرى للأرمن البسطاء إنّما هو بسببها وإغرائها لهم، أمّا وزارة المحافظين الإنكليزية فلا تريد أن تنظر إلى الحوادث بل أن تكون الآمرة في بلاد الشرق، فلذلك كانت هذه الاضطرابات من شأنها أن تخدم مشروعاتها وغاياتها، ولذلك كانت تهيء أسباب المشاكل ثم تتكلّم عنها بكلّ تشاؤم وتطيّر".[1]

وجاء في جريدة "الطان" إنّ إحدى الأرمنيات فقدت زوجها وابنها أثناء الأحداث الأخيرة، فأصبحت بلا عضد ولا معين، وقد صادفت أنها شاهدت أحد مراسلي الصحف الإنكليزية ماراًّ في جهتها، فخاطبته وهي تبكي:

1 -جريدة ثمرات الفنون: العدد 1056، 15 جمادى الثانية 1313هـ/ 20 تشرين الثاني 1895م.

"خرّب الله دياركم أنتم الذين غرّرتمونا وصدّقناكم، فأصبحنا أرامل وأيتاماً، فتبّاً لكم ولسياستكم".[1]

وكتب أحد الصحفيين الإنكليز رسالة مطوّلة إلى جريدة "التايمز" جاء فيها:"إنّ رجالاً مثل المستر "غلادستون" وأسقف جبل طارق الإنكليزي، إن كان عندهم ضمير سياسي فلا يستطيعون أن ينكروا حتّى على أنفسهم أنّهم مسؤولون عن دماء الأرمن المسفوكة بقدر ما هي مسؤولة عنه اللجان الثورية، وليس ذلك فحسب، بل إنّ الاجتماعات العمومية التي تُعقد في بلاد الإنكليز ليس من شأنها إلاّ التغرير بالأرمن وإغراءهم على إتيان منكرات جديدة".[2]

وأخيراً أرسلت ملكة إنكلترا رسالة إلى السلطان العثماني، تضمنت حسب ما أفادتنا "شركة رويتر التلغرافية" اعتذاراً عن السياسة الخرقاء التي انتهجها

1 - جريدة ثمرات الفنون: العدد 1060، 13 رجب 1313هـ/18 كانون الأول 1895م.

2 -المصدر نفسه: العدد 1100، 12 جمادى الأولى 1314هـ/19 تشرين الأول 1896م.

"سالسبوري" تجاه الأرمن في تأليبهم ضد السلطنة العثمانية.[1]

1 - جريدة ثمرات الفنون: العدد 1106، 2 رجب 1314هـ/25 تشرين ا لثاني 1896م.

استنتاج

إنّ الحرية الممنوحة والتسامح الكبير الذي أظهره العثمانيون لغير المسلمين، كان معروفاً في كلّ أوروبا حتى أصبحت الإمبرطورية العثمانية ملجأ للهاربين من الاضطهاد الديني والسياسي بدءاً بآلاف اليهود الذين هربوا من الاضطهاد الذي تلا إعادة الاستيلاء على الأندلس عام 1492م. لقد لجأ اليهود إلى الإمبرطورية العثمانية هرباً من المذابح التي كانوا عرضة لها في وسط وشرق أوروبا وروسيا. كما أنّ الكاثوليك والبروتستانت فرّوا إلى الإمبرطورية العثمانية، وغالباً ما دخلوا في خدمة السلاطين، وقدّموا مساهمات أساسية للحياة العسكرية والحكومية. كذلك فرّ العديد من اللاجئين السياسيين إلى الإمبرطورية العثمانية.

وعاش الأرمن في كنف الدولة العثمانية قروناً طويلة، ولم يظهر أي شكوى أو تذمر من الطرفين، لكنّ

مطامع الدول الأوروبية بأراضي السلطنة دفع هذه الدول إلى اختيار الأرمن من بين مسيحيي الدولة لتقويض دعائمها. ومن المسائل التي تركت آثارها السلبية على علاقة الدولة العثمانية بالأقليات، القضية الأرمنية التي بقيت لسنوات عديدة مدار صراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وخصوصاً روسيا وبريطانيا، فالروس كانوا يريدون الوصول إلى المياه الدافئة، والبصرة، وخليج اسكندرون، بواسطة إمارة أرمنية تكون ألعوبة في يدها. وكذلك كانت بريطانيا تريد إنشاء إمارة أرمنية متاخمة للحدود مع روسيا للحيلولة دون اقتراب الروس من هذه المناطق.

لذلك حاولت الدول الأوروبية، وفي مقدمتهم بريطانيا، من خلال تحريض الأقليات غير المسلمة على الدولة وإثارة مخاوفها من جهة، وإغرائها بتغذية أطماعها والانفصال عن الدولة من جهة أخرى. وإضعاف الانتماء والولاء الوطني لديها، لتفتيت المجتمع وخلخلة تماسكه ليكون الصراع ذريعة للتدخل الأجنبي وبسط نفوذ الدول

المستفيدة والمغذّية للصراع، لتحقيق أهدافها ومصالحها، ولا سيما أن أراضي الدولة العثمانية تحوي الكثير من الثروات، فضلاً عن كونها تسيطر على الطرق التجارية البرية والبحرية تقريباً من ثلاث قارات، كما أن الدولة العثمانية سوقٌ لتصريف منتجاتها، ومصدر للمواد الأولية، لذا سعت الدول الأوروبية إلى دعم الأقليات واستغلالها.

وعلى الرغم من كلّ الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية تجاه الأقليات، تجاوباً مع رغباتها ورغبة الدول الأوروبية،على الأقل لكفّ يدها عن التدخل في شؤونها الداخلية. لكنْ رأت هذه الدول أنّ الإصلاحات غير كافية. وأعلنت أنّها لا تُطبَّق، وغير مرعية، فطالبوا بالمزيد منها، وطلبوا من الدول الأوروبية الضغط على الدولة من أجل الحصول على الكثير من الإصلاحات والامتيازات. فالقضية ليست قضية إصلاحات أو امتيازات، إنّما الضغط على الدولة لاقتسام أملاكها، وهكذا احتلّت مسألة الأقليات مكانة الصدارة في السياسة العثمانية في

نهاية القرن التاسع عشر، حتّى أصبحت الشغل الشاغل لها.

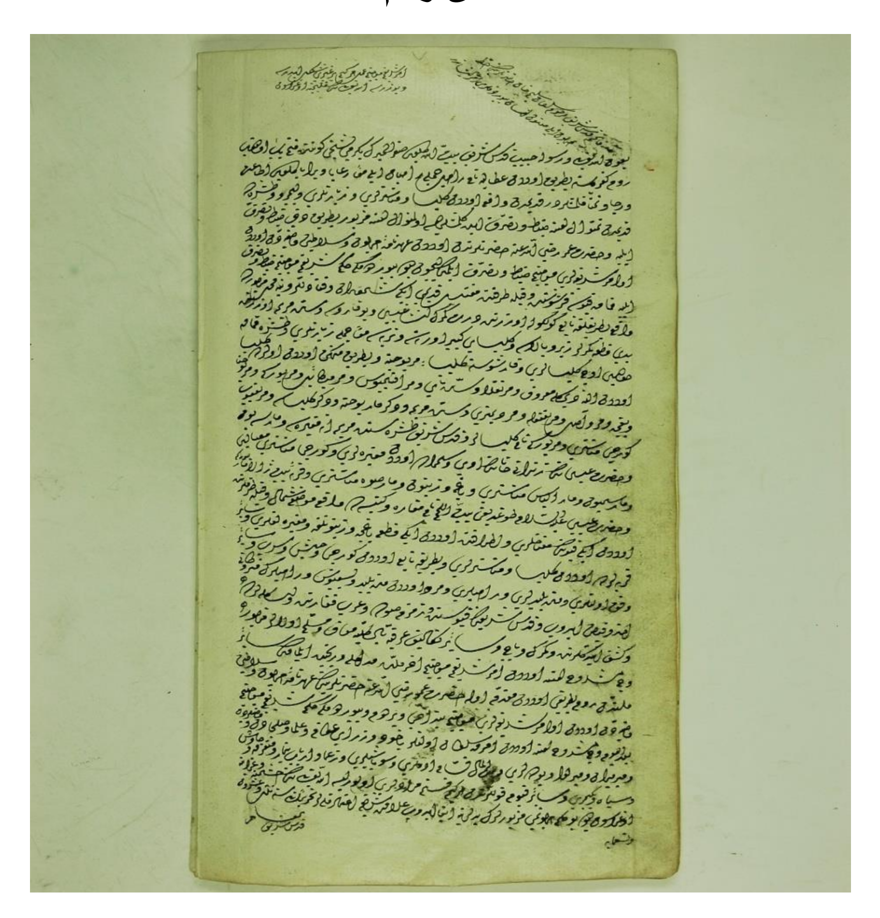
الملاحق

ملحق رقم 1

BOA: A.DVN.S.KLS. d-8/7

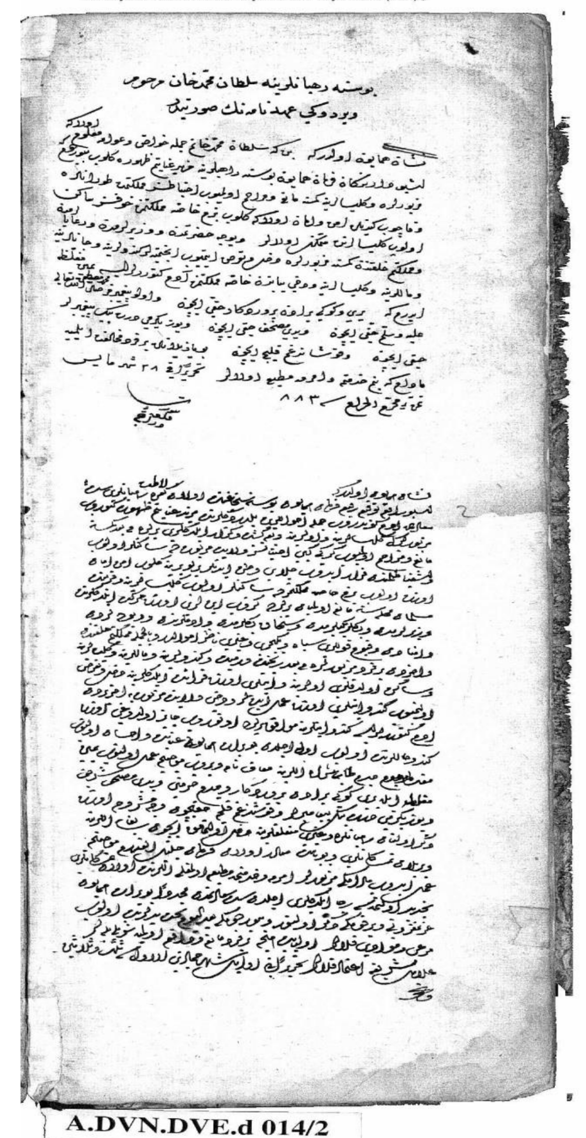
الفرمان الذي منحه السلطان سليمان القانوني إلى رهبانية القدس الشريف وفيه يؤكّد القانوني على الفرمان الذي أعطاه والده السلطان سليم الأول لنفس الرهبنة وفيه يؤكّد القانوني على أن تبقى الكنائس وأماكن العبادة تحت تصرّف رجال الدين المسيحين كما يؤكّد الفرمان على إعفاء أماكن العبادة من مختلف الضرائب والرسوم الجمركية.

ملحق رقم 2



BOA: A.DVN.S.KLS. d 8/8

الفرمان الذي منحه السلطان سليم الأول بعد فتحه القدس وفيه يؤمن المسيحيون على أرواحهم وأموالهم وأماكن عبادتهم وإعطائهم كامل الحرية الدينية.



TC. BAŞBAKANLIK OSMANLI ARŞİVİ DAİRE BAŞKANLIĞI (BOA)©

بوسنه رهبانلرينه سلطان محمد خان مرحومك

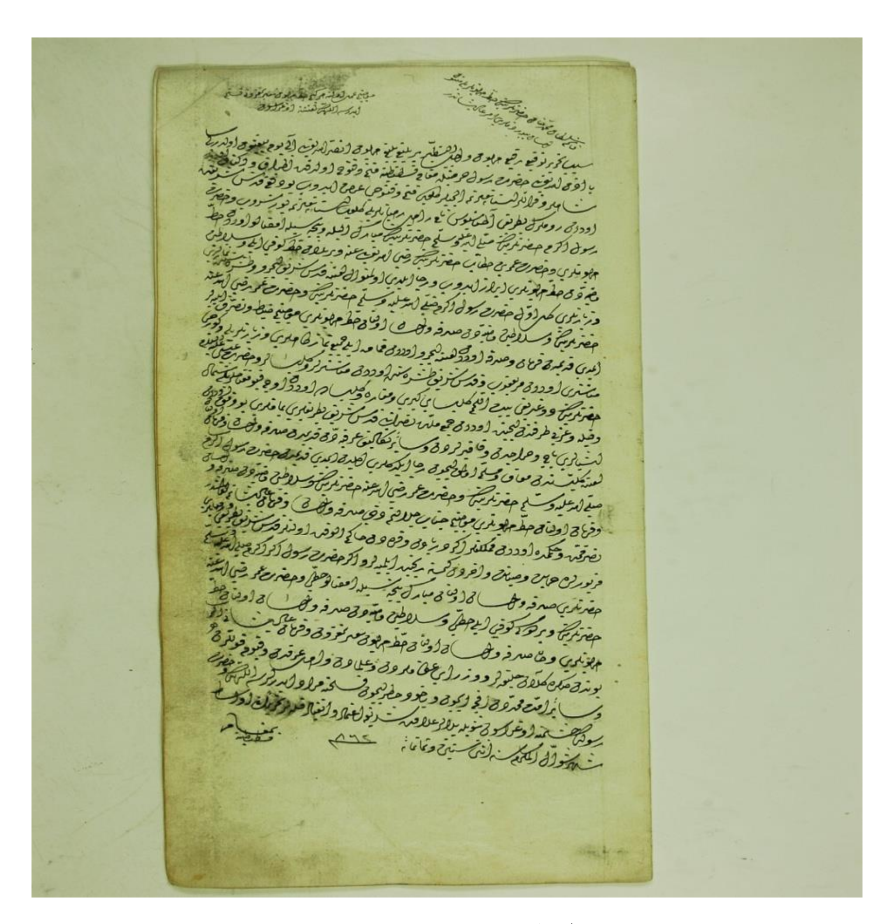
ويردوكى عهدنامه نك صورتيدر

A.DVN.DVE.d 014/2

ملحق رقم 3

الفرمان الذي منحه السلطان محمد الفاتح لأهالي البوسنة بعد فتحها وفيه يؤمّن الفاتح أهالي البوسنة على أموالهم وأملاكهم وكنائسهم وحرية عباداتهم

ملحق رقم 4



BOA: A.DVNS.KLS. d-8/6

الفرمان الذي منحه السلطان محمد الفاتح لرهبانية القدس بعد فتح القسطنطينية، وقبل فتح القدس من قِبل السلطان سليم الأول بأربع وستون سنة وذلك بعدما لمس المسيحيون حسن معاملة الأقليات الدينية والذي أمنهم فيه محمد الفاتح على أملاكهم وكنائسهم ومعابدهم

ملحق رقم 5

TÉLÉGRAMME

L'Etat n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie.

Le 189 — N° d'arrivé — h. m. du — Réexpédié à — Signature de l'employé

Le 189 — Transmis par — h. m. du — Commencé à — Fini à — Signature de l'employé

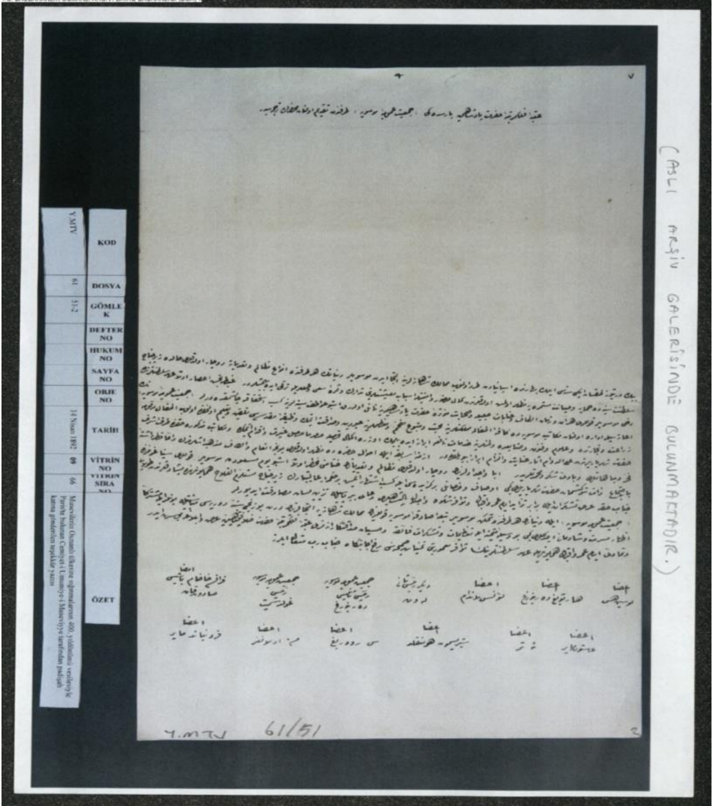
De — Pour

اشارات مخصوصه Indications non taxées	طريق Voies	روز وياشب Matin ou soir	دقيقه Minutes	ساعت Heures	محلى تاريخى Date du dépôt	غروب Group	عدد كلمات Nombre de mots	محلى نومروسى N° du dépôt

CPLE LONDON 3619 63 3 40 S SUREYA PASHA FIRST
CHAMBERLAIN CPLE = THE ANGLO JEWISH ASSOCIATION
DESIRING TO JOIN IN LOYAL MANIFESTATIONS EVOKED THROUGH
CELEBRATION BY JEWS IN TURKEY OF FOUR HUNDREDTH
ANNIVERSARY OF ANCESTORS ARRIVAL IN THAT EMPIRE AFTER
EXPULSION FROM SPAIN RESPECTFULLY APPROCHES HIS
IMPERIAL MAJESTY THE SULTAN WITH THE EXPRESSION OF
ITS HIGH APPRECIATION OF THE LIBERAL SENTIMENTS EDISPLAYED
THROUGHOUT HIS MAJESTYS REIGN TOWARDS HIS
JEWISH SUBJECTS +

Y.MTV.00061.00051.001

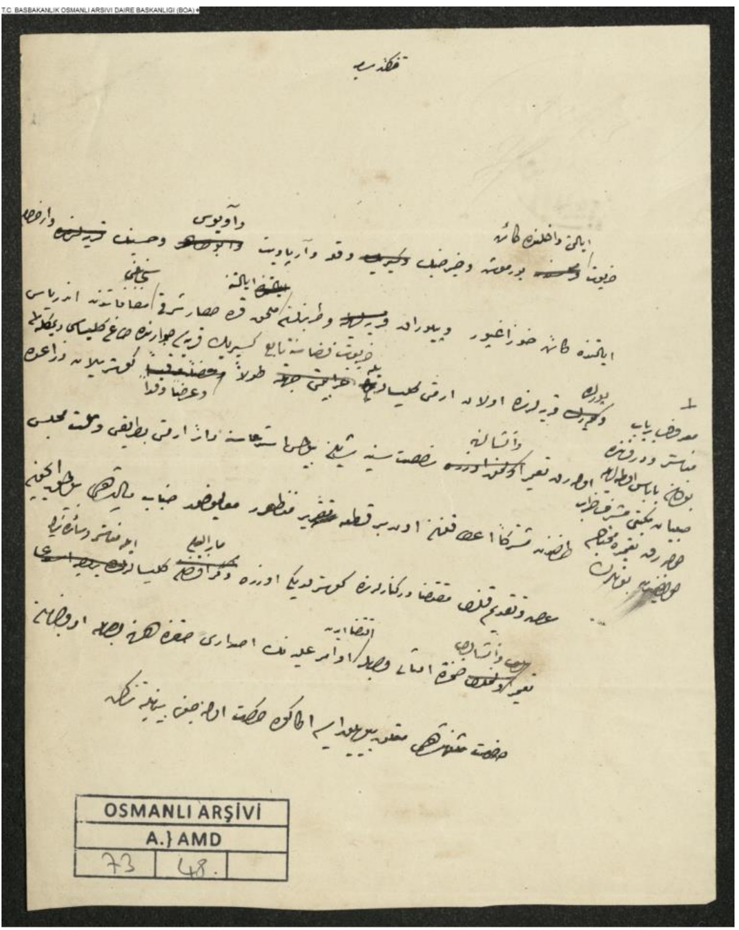
تابع ملحق رقم 5



Y.MTV.00061.00051.002

وثيقة شكر وإمتنان من الجالية اليهودية في لندن إلى الدولة العثمانية وفيها يشكرون الدولة على حسن إستقبالها الهاربين اليهود من إضطهاد الدولة الإسبانية بعد سقوط الأندلس عام 1492م.

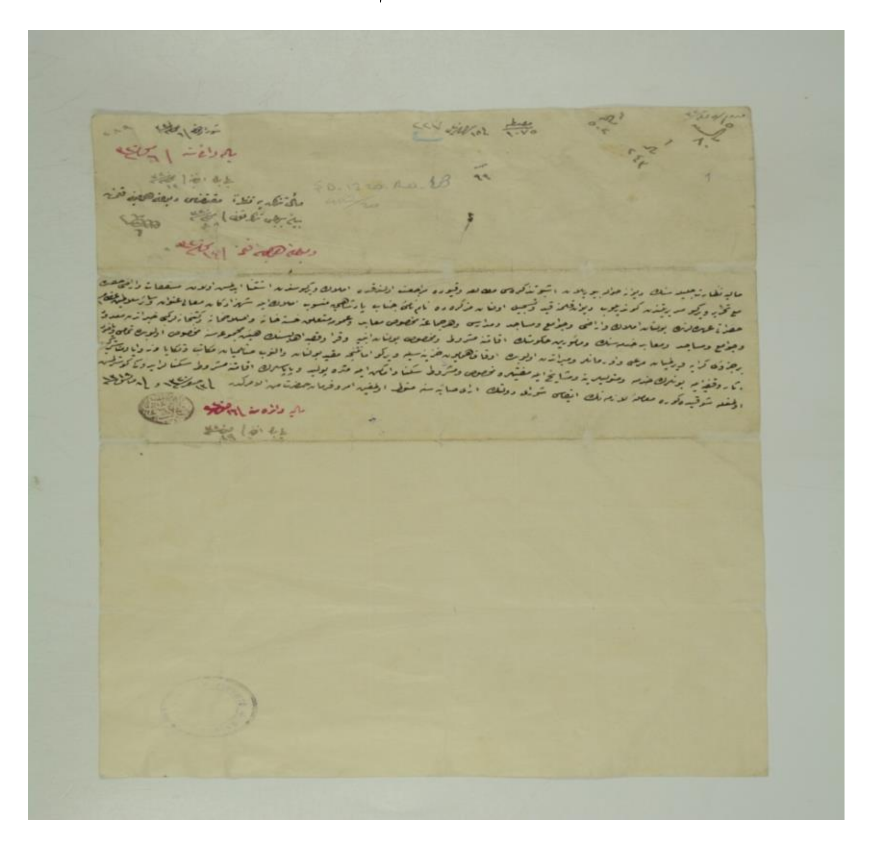
ملحق رقم 6



A.}AMD.00073.00048.001

وثيقة عثمانية تمنح الأرمن ترميم ثماني كنائس وإنشاء سبعة جدد في القدس الشريف.

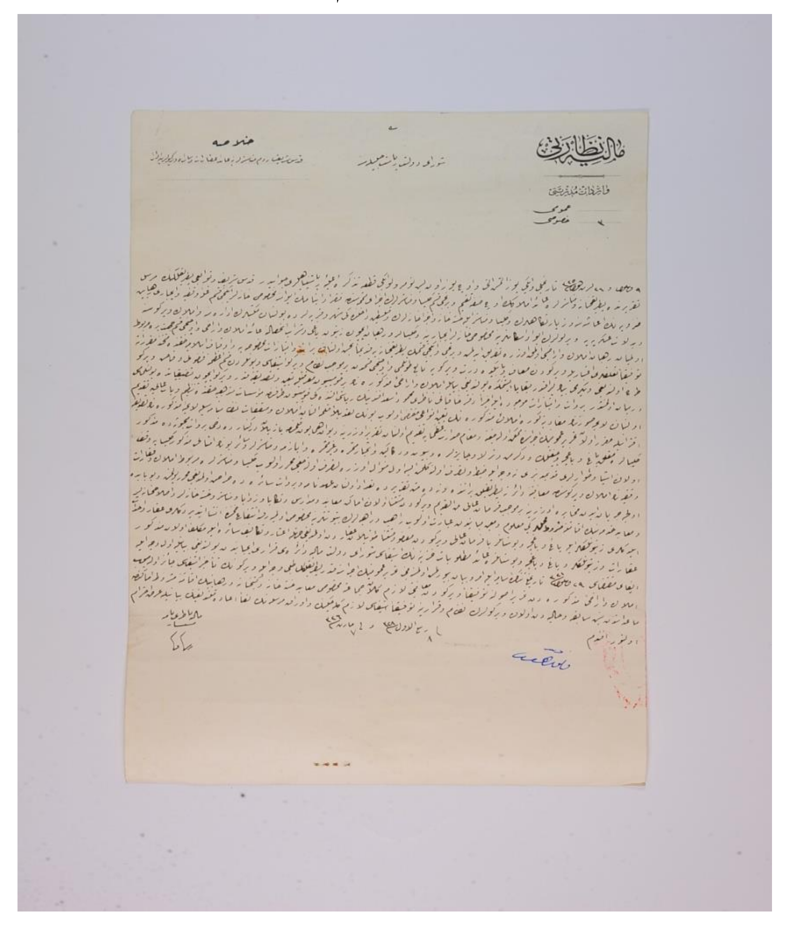
ملحق رقم 7



BOA: ŞD.00402 / 00020 – 002

وثيقة تعفي كل أماكن العبادة من دفع الضرائب (المسيحية واليهودية والأرمنية).

ملحق رقم 8



BOA: ŞD.02308 / 00017 – 001

وثيقة عثمانية تظهر إعفاء الفقراء والأرامل من دفع الجزية لغير المسلمين.

لآئحة المصادروالمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الوثائق العثمانية:

1- B.O.A: SD, 2308/17-5.

2- B.O.A: AMTZ(04), 16/18.

3- B.O.A: Z.MF.MKT, 1044/75 (7-12).

4- B.O.A: Z.MF.MKT, 1044/75(3-3).

5- B.O.A: A.DVNS.KLS,d8/7.

6- B.O.A: A.DVNS.KLS,d8/8.

7- B.O.A: YEE, 14/1540.

8- B.O.A: HR.SYS, 1963/1.

9- B.O.A: HR.SYS, 1967/3.

10- B.O.A: A.MTZ(04), 43/33.

11- B.O.A: A.MTZ(04), 16/18(38).

12- B.O.A: SD, 402/20-2.

13- B.O.A: SD, 2308/17-5.

14- B.O.A: A.DVN.DVE.D, 14/2.

15- B.O.A: A.DVN.KLS.D, 8/6

16- B.O.A: A.MTZ(04), 16/55.

17- B.O.A: I.AZN, 113/20-2.

18- B.O.A: I.SD, 49/2728-1.

19- B.O.A: DH,ID, 14-2/24-2.

20- B.O.A: BEO, 1189/89137.

21- B.O.A: C.MF, 131/6542.

22- B.O.A: A.DVN.NMH, 6/1.

23- B.O.A: A.DVN.MHM, 2/12.

24- B.O.A: BEO, 2663/199707-1.

25- B.O.A: MVL, 312/53-2.

26- B.O.A: A.DVN.MHM, 10/20.

27- B.O.A: A.DVN, 115/75.

28- B.O.A: I.DH, 630/43827.

29- B.O.A: BEO, 2246/168408-1.

30- B.O.A: HR.SYS, 2012(1-23).

31- B.O.A: HR.SYS, 2012/1.

32- B.O.A: Y.MTV, 61/51.

33- B.O.A: SD, 402/20-2.

34- B.O.A: AMD, 73/48.

35- B.O.A: DH.ID, 114-2/24-2.

36- B.O.A: BEO, 1189/89137.

37- B.O.A: BEO, 1821/136517.

38- B.O.A: C.MF, 131/6542.

39- B.O.A: DH.SFR, 484/37.

40- B.O.A: I.DUIT, 146/59-1.

41- B.O.A:I.DUIT, 146/45-1

ثالثاً: سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

رابعاً: المراجع العربية:

1- ابن منظور: لسان العرب، مادة ذمم.

2- أبو غنيمة، زياد: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دارالعرفان للنشروالتوزيع، عمان، ط1، 1983م.

3- أتينجر، صموئيل: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950م)، ترجمة جمال الرفاعي، مراجعة رشا الشامي، عالم المعرفة، 1995م.

4- أرنولد، توماس: الدعوة الإسلام، بحث من تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة حسن إبراهيم وعبد المجيد عابدين، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1947م.

5- الإمام، محمد رفعت: القضية الأرمنية في الدولة العثمانية، القاهرة، 2002م.

6- أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة الفيصل للتمويل، تركيا، استنبول، ط1، ج2، 1990م.

7- أوزتونا، يلماز: موسوعة تاريخ الإمبرطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري (629هـ\1341هـ-1231م\1922م)، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصاري، الدار العربية للموسوعات، ج4، ط3، 2010م.

8- أوغلي، إكمال الدين إحسان: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعيداوي، منظّمة المؤتمر الإسلامي، إستنبول، ج1، 1999م.

9- باتريك، ماري ملز: سلاطين بني عثمان الخمسة، ترجمة حنا غصن وكامل مروه وكامل صموئيل، بيروت، 1983م.
10- باشا، جمال: مذكرات جمال باشا، إعداد محمد السعيدي، الكتاب الأول، دارالفارابي، بيروت، ط1، 2003م.
11- بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، عرّبه نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984م.
12- بك، محمد فريد (المحامي): تاريخ الدولة العليّة العثمانية، تحقيق إحسان حقّي، دارالنفائس، ط1، 1981م.
13- بيات، فاضل: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، تقديم خالد أرن، إستنبول، منظّمة المؤتمر الإسلامي (أرسيكا)، 2010م.
14- بيات، فاضل: بلاد الشام في الأحكام السلطانية الورادة في دفاتر المهمّة، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ثلاثة أجزاء، 2005م.
15- بيهم، محمد جميل: فلسفة التاريخ العثماني، شركة فرج الله للمطبوعات، بيروت، لبنان.

16- جب، هاملتون وهارولد بودن: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ج2، 1970م.

17- جرانت، أ.ج وعتبرلي هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة علي أبو درّة ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967م.

18- حبيب، كمال السعيد: الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية 621-1908م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م.

19- حتي، فيليب: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي وجبرائيل جبّور، دار الثقافة، بيروت، ط1، الجزء الثاني، 1983م.

20- حرب، محمد: مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، دار العلم، دمشق، 1984م.

21- حلاج أوغلو، يوسف: تهجير الأرض (1914-1918م)، الوثائق والحقيقة، ترجمة أورخان محمد علي، قدمس للنشر والتوزيع، ط1، 2010م.

22- حلاّق، حسّان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897-1909م)، جامعة بيروت العربية، 1978م.
23- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت، ط3، 1977م.
24- خدمتلي، صبري: التطورات المتعلقة بأوضاع الأقليات في الدولة العثمانية بعد إعلان فترة التنظيمات، أعمال المؤتمر الذي نظّمه قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، بعنوان "الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516". المنعقد بين 28 و30 نيسان 1999، الفنار، لبنان، مكتبة لوبوان، جديدة المتن.
25- خليفة، عصام: أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت، لبنان، 1995م.
26- زيدان، عبد الكريم: أحكام الذميّين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، مكتبة القدس، بغداد، 1976م.
27- س، ناجي: المفسدون في الأرض أو جرائم اليهود السياسية والاجتماعية عبر التاريخ، مطبعة الإرشاد، دمشق، 1965م.

28- سعد، نيفين عبد المنعم: الأقليّات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1982م.

29- شاهين، ثريّا: دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، ترجمة محمد حرب، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدّة، ط1، 1997م.

30- الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ج1.

31- شو، ستانفورد. ج: يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، ترجمة الصفصافي أحمد القصوري، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، ط1، 2015م.

32- ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861م، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط2، 1984م.

33- عبد الهادي، جمال، محمد ووفاء محمد، رفعت وعلي أحمد: صفحات من تاريخ الدولة العثمانية، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

34- العزاوي، قيس جواد: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.
35- علي، أورخان محمد: السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عهده، دارالأنبار، العراق، 1987م.
36- علي، أورخان محمد: روائع من التاريخ العثماني، دارالكلمة للنشروالتوزيع، مصر، 2007م.
37- عماد، عبد الغني: مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية، دارالإنشاء للطباعة والنشر، طرابلس، 2002م.
38- عمران، محمد سعيد: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دارالنهضة العربية، لبنان، ط1، 2006م.
39- قاسمية، خيرية وعلي إبراهيم عبده: يهود البلاد العربية، مركز الأبحاث، منظّمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971م.
40- كامل، مصطفى: المسألة الشرقية، مطبعة الآداب، القاهرة، ط1، 1898م.
41- كلداني، حنّا سعيد: المسيحية المعاصرة في الأردن وفلسطين، عمان، 1993م.

42-كوترات، دونالد: الدولة العثمانية 1700-1922م، تعريب أيمن أرمنازي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2004م.

43- كولز، بول: العثمانيون في أوروبا، ترجمة عبد الله الشيخ، القاهرة، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1993م.

44- كوندز، أحمد آق: القوانين العثمانية، إستنبول، 1990م.

45- كوندز، أحمد آق: الوثائق تطق بالحقائق، ترجمة مصطفى الستيتي وأنعم عثمان الكباشي، وقف البحوث العثمانية، إستنبول، 2014م.

46- لويس، برنارد: الغرب والشرق الأوسط، ترجمة الدكتور نبيل صبحي الطويل، 1965م.

47- مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، 1993م.

48- مانويل، فرانك: بين أميركا وفلسطين، تعريب يوسف حنّا، عمّان، 1967م.

49- مصطفى، أحمد عيد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دارالشروق، القاهرة، ط2، 1992م.

50- مكارثي، جستن: الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821م-1922م)، ترجمة فريد الغزي، قدمس للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2005م.
51- ميكال، أندريه: الإسلام وحضارته، ترجمة كما الدين الحناوي، المكتبة العصرية، صيدا، 1981م.
52- ميلاد، سلوى علي: وثائق أهل الذمّة في العصر العثماني وأهميّتها التاريخية، استنبول، 2014م.
53- النعيمي، أحمد نوري: اليهود والدولة العثمانية، دار النشر، ط1، 1997م.
54- هويدي، فهمي: مواطنون لا ذميّون، موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1989م.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1- LEWIS, Bernard & Benjamin Braud: Christians and Jews in the Ottoman Empire. First Published in the United States of America, 1982.

2- Furnival, J.S: Coloniol Policy & Pratic, New York, 1956.

3- Shaw, Stanforn J. & Ezel Kural Shaw: History of the Ottoman Empire and modern Turkey. Vol II, Cambridge, New York, 1988.

4- Karpat, Kamal: Ottoman Population (1850-1914), the University of Wiscomsim Press, 1985.

5- Seton R.W.: The Rise of Nationality in the Balkan, London, 1917.

6- Margenthou, Henry: Ambassador Margenthou's Story, New York, 1918.

7- Miller, William: The Ottoman Empire and its Successors (1801-1927), London, 1966.

8- Mandel, Nevil J: Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine 1881-1909, Part1, Middle Eastero, Vollo, N3, October 1974, P312.

9- Beinart, Haim: The Jewsin spain, in the jewish word, Ed. Alie Kedourie, London, 1979, PP 161-167.

10- Tanyu, Hikmet: Tarih Boyunea Yahudiler Ve Turkler, Birinci Cilt, Ikinci: Baski, Bileg vayincvi, Ankara, 1979.
11- Guleryuz, Naim: The History of The Turkish Review Qurtel Diget, V5, N26, Winter, 1991.
12- Lewis, Bernard: The Jewis of The Islam, England, 1984.
13- The Jewish Encyclopedia (U.S.A 1901), Vol 1, P47.
14- Lewis, Bernard: The Emegence of Modern Turkey, London, 1961.
15- Karacakaya, Recep: Turk Kamouyu ve Ermeni Meseli (1908-1923), Cagaloglu, Istanbul, 2005.
16- Lter, Erald: Ermani Meselesi, Nin perspekti Vezeytun Isyanlari (1780-1880), Ankara, 1988.
17- Cevdit, Ahmet: Tarihi Cevdet, Istanbul, 1909, P:9.
18- The Armenian issue in nine questions and answers, published by foreign policy institute, Ankara, 1989.

19- Schoppof, A: Les reformes et la protection de cheritiens en Turquie (1673-1904), Paris, Librairie Plan, 1904.

20- Salt, Jermy: Imperialism Evangelism and The Ottoman Armenians (1878-1896), Frank, Cass, London, 1993.

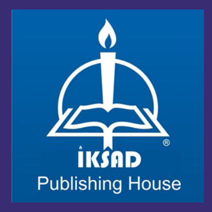
سادسًا: الدوريات:

1- جريدة ثمرات الفنون.

2- جريدة لسان الحال.

الفهرس

Contents





ISBN: 978-625-7139-46-5